



جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
الهيئة الوطنية للاستثمار

الخارطة الاستثمارية 2020-2021

www.investpromo.gov.iq

www.nici.gov.iq

جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
الهيئة الوطنية للاستثمار



الخارطة الاستثمارية للعراق

٢٠٢١-٢٠٢٠

www.investpromo.gov.iq

www.nici.gov.iq

info@nici.gov.iq

عزيزي المستثمر:

حظي الاستثمار باهتمام كبير من قبل الحكومة الاتحادية وبدعم واسناد من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وكذلك هيئات الاستثمار في المحافظات نظراً للدور الاساسي الذي يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية بعد ما اتسمت الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية ، ولقد وجدنا ان التنسيق بين الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد الوطني يؤدي الى نتائج ذات كفاءة اكبر من عدم التنسيق او ترك الاستثمار للقرارات الفردية دون تخطيط . وتعد البرامج الاستثمارية سواء الحكومية منها او الاستثمار بصورة مباشرة احدى ادوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة لاجل تسريع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الاهداف الاساسية للدولة في بناء التنمية الاقتصادية المتوازنة ، فضلاً عن ان العلاقة بين الاستثمارات والنمو الاقتصادي يعد احدى اساليب العمل التخطيطي التي يمكن من خلالها معرفة توجهات الاقتصاد ومسيرته التنموية وتشخيص القطاعات الاساسية المحركة للنمو لكي يتسنى للمخطط اعادة الاستثمارات وفقاً لمعدلات النمو بما يحقق الهدف الذي يسعى اليه المخطط في وضع الاستراتيجية المستقبلية، فيعتبر الاستثمار محرك للطاقات الانتاجية الجديدة الى جانب الحفاظ على الطاقات القائمة فزيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة قدرة المجتمع على استغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة وزيادة قدرته على استخدام المهارات الفنية وتطبيق الفنون الانتاجية الحديثة وتحسين نوعية المنتجات وتقليل كلفة الانتاج للوصول الى درجة عالية من التنافس في الاسواق المحلية والعالمية. وقد أولت الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات اهتماماً كبيراً في تحقيق الانجازات برغم الظروف الراهنة وقد خطت الهيئة الوطنية للاستثمار خطوات مهمة منذ تأسيسها بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل في مجال النهوض بواقع التنمية في البلد والانفتاح على العالم الخارجي من خلال الترويج للاستثمارات في العراق ومحاولتها جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية باعتباره محرك اساسي في تنمية الاقتصاد العراقي واحداث تغييرات هيكلية في بنيته وتكوين قاعدة من المعلومات لتكون دليلاً للمستثمر ، كما ان للهيئة الدور الريادي في دعم القطاع الخاص على المستوى المحلي والدولي من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية الهادفة الى دعم القطاع الخاص وسبل النهوض بواقعه وتشجيعه للدخول في شراكات دولية مع غرف التجارة الدولية والشركات العالمية ، كما ان الهيئة لم تكتف بالدور اعلاه انما لجأت الى دراسة اسباب التلكؤ في المشاريع الاستثمارية وتعزيز فرص نموها لذا التجأت الى تبني تعديل عدة تشريعات منها ذات ارتباط مباشر بالعمل الاستثماري ومنها ما له علاقة غير مباشرة بالاستثمار الا ان

بتعديله سيحسن نوعاً ما الفرص الاستثمارية، وإيماناً من الهيئة الوطنية للاستثمار بأن الموازنات الاستثمارية للجهات الحكومية لن تكون قادرة على النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد ما لم تكن هناك إستراتيجيه واضحة ضمن خطوات مرسومه لجذب الاستثمارات الأجنبية فأن الهيئة الوطنية للاستثمار واستناداً لمشاريعها الاستثمارية التي سيتم بيان تفاصيلها لاحقاً دخلت في التزامات عقديه تستوجب تعاون جميع الجهات الحكومية لانجاح مشاريعها الاستثمارية ، وان تعامل الهيئة المهني مع جميع الجهات هو الذي شجع كبار المستثمرين على الدخول الى سوق الاستثمارات العراقي حيث وجود دائرة النافذة الواحدة التي تقدم خدماتها الى جميع المستثمرين ، فضلاً عن سرعة اصدار سمات دخول المستثمرين والعمالة اللازمة لمشاريعهم ، جعل من الهيئة محط انظار كبار رجال الاعمال والشركات الاستثمارية من خلال ما لمسوه من شفافية في التعامل وسرعة في الانجاز ومتابعة لمتطلباتهم.

لقد شهد الاقتصاد العراقي تحولات مهمة على طريق الانفتاح والحرية واعتماد قوى العرض والطلب كآليات اساسية في العلاقات الاقتصادية بالشكل الذي يسهل عملية الاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية وهذا جزء من فلسفتنا الاقتصادية الجديدة والتي ساهمت بشكل ايجابي في تحقيق نمو ملموس في العديد من المؤشرات الاقتصادية التي اشارت الى أن الاقتصاد العراقي سيكون من بين الاقتصادات الاكثر نمواً في العالم خلال السنوات القادمة .

لقد حقق العراق على الصعيد الاقتصادي جملة من التطورات الايجابية على مدى السنوات الماضية على الرغم من التحديات الاقتصادية ومنها انخفاض اسعار النفط عالمياً وكلفة الحرب على تنظيمات الارهابية وفرض القانون واعادة الاعمار واعادة النازحين ، فقد نجحت الحكومة العراقية في وضع سياسة كفوءة لضبط التضخم وضبط الانفاق الحكومي وهيكله المصارف الحكومية لتواكب تطورات العمل المصرفي في العالم ، كذلك انجز العراق مجموعة سياسات الترتيبات الاحتياطية مع صندوق النقد الدولي والتوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية .

ولا يخفى على احد ما يمتاز به العراق من موارد بشرية ومادية نعول عليها كثيراً في تحقيق التنمية في العراق ، كذلك توافر العديد من الفرص الاستثمارية موزعة على مختلف القطاعات بأنماط استثمارية مختلفة اهمها الاستثمار المباشر أو الشراكات الاستثمارية مع الشركات العامة المملوكة للدولة.

ان هذا التنوع في الاقتصاد يأتي من خلال المسارات والسياسات الاستراتيجية التي وضعت لتطوير القطاع الخاص ضمن توجهات خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ومنها :

- تعزيز النهج الاقتصادي المعتمد على دور قيادي للقطاع الخاص في كافة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية .
- رفع مستوى القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتحسين كفاءته الانتاجية والتصديرية
- زيادة الطلب وتوسيع السوق المحلية بهدف استيعاب الانتاج المحلي وتخصيص جزء منه لإغراض التصدير .
- ايجاد بيئة اقتصادية كلية مستقرة معززة للنمو .
- إصلاح النظام الضريبي والكمركي لتبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الاستثمار .
- تأسيس المناطق الحرة الصناعية والاستثمارية والمدن الاقتصادية .
- وضع حوافز لجذب رأس المال الاجنبي .
- تحديد وتوزيع الادوار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وبما يضمن التحول التدريجي الى اقتصاد السوق .
- سياسة استثمارية تجعل من قطاع البنى التحتية والخدمات الاساسية من اولويات اهدافها الإستراتيجية (الكهرباء، الماء، الطرق والجسور....) ومما يدعم فاعلية الاستثمار الخاص ويعزز من دخول الاستثمار الاجنبي الى العراق .
- سياسة مالية داعمة من المصارف الاختصاصية (صناعي، زراعي، عقاري) والمؤسسات المالية الحكومية الأخرى لغرض دعم مبدأ المنافسة.

جدول المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	ت
39-1	تمهيد 1
2	هل انت مهتم بالاستثمار في العراق؟ 2
3	لماذا تستثمر في العراق؟ 3
6	مفهوم وأهمية مناخ الاستثمار 4
10	لمحة جغرافية عن العراق 5
13	لمحة عن الاقتصاد العراقي 6
25	القطاع المصرفي 7
39	قطاع السكان وقوة العمل 8
94-40	ملخص المحافظات 9
40-45	محافظة بغداد 10
46-47	محافظة ديالى 11
48-50	محافظة صلاح الدين 12
53-51	محافظة كركوك 13
55-54	محافظة نينوى 14
58-56	محافظة اربيل 15
61-59	محافظة دهوك 16
63-62	محافظة السليمانية 17
67-64	محافظة الانبار 18
72-69	محافظة واسط 19
75-73	محافظة بابل 20
78-76	محافظة كربلاء المقدسة 21
81-79	محافظة النجف الاشرف 22
84-82	محافظة المثنى 23
86-85	محافظة الديوانية 24
88-87	محافظة ذي قار 25
90-89	محافظة ميسان 26
94-91	محافظة البصرة 27
97-95	المناطق الاستثمارية في العراق 28
221-98	ملخص القطاعات 29
110-98	قطاع النفط والغاز 30
112-111	قطاع الكهرباء 31
117-113	قطاع الاتصالات 32
122-118	قطاع الصحة 33
129-123	قطاع الاسكان والبنى التحتية 34
134-130	قطاع النقل 35
158-135	قطاع الصناعة والمعادن 36
161-159	قطاع السياحة 37
163-162	قطاع الخدمات 38
182-164	قطاع الشباب والرياضة 39
221-183	قطاع الزراعة 40

تمهيد

- أعدت الخارطة الاستثمارية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار في جمهورية العراق والتي تهدف الى تقديم عرض تفصيلي عن الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق على مستوى المحافظات والوزارات الاتحادية ذات العلاقة الحكومية. هذه الوثيقة مع دليل المستثمر إلى العراق تعطي تفاصيل عن الاستثمار والمناخ الاستثماري في العراق ومعلومات السفر الرئيسية، وللمزيد من المعلومات أو المساعدة يرجى عدم التردد بالاتصال بنا على :

info@investpromo.gov.iq	البريد الإلكتروني
info@nici.gov.iq	

او من خلال

www.investpromo.gov.iq	الموقع الإلكتروني للهيئة
--	--------------------------



هل أنت مهتم بالاستثمار في العراق ؟

للمعلومات العامة حول فرص الاستثمار في العراق أو كيفية الحصول على اجازة الاستثمار يرجى زيارة موقع الهيئة الوطنية للاستثمار على شبكة الانترنت على الرابط ادناه:

www.investpromo.gov.iq

وللمزيد من المعلومات أو لترتيب زيارة الى العراق يرجى الاتصال بالهيئة الوطنية للاستثمار عبر أحد العناوين أدناه:

info@investpromo.gov.iq

الهيئة الوطنية للاستثمار

البريد الالكتروني	الدوائر والاقسام
oss@nici.gov.iq	دائرة النافذة الواحدة
economic@nici.gov.iq	الدائرة الاقتصادية
management@nici.gov.iq	الدائرة الادارية والمالية
Legal.dept@nici.gov.iq	الدائرة القانونية
prd@nici.gov.iq	دائرة العلاقات والاعلام
promotion@nici.gov.iq	
media@nici.gov.iq	
cwp@nici.gov.iq	قسم تنسيق المحافظات
projects@nici.gov.iq	القسم الفني
it@nici.gov.iq	قسم تكنولوجيا المعلومات

<http://www.kurdistaninvestment.org> هيئة استثمار اقليم كردستان

المواقع الالكترونية لهيئات الاستثمار في المحافظات

الموقع الالكتروني	الهيئة
http://www.baghdadic.gov.iq	هيئة استثمار محافظة بغداد
http://investdiyala.com	هيئة استثمار محافظة ديالى
http://investsalahaddin.org	هيئة استثمار محافظة صلاح الدين
http://www.investkirkuk.com	هيئة استثمار محافظة كركوك
http://www.mosulinvestment.org	هيئة استثمار محافظة نينوى
http://www.anbarinvest.net	هيئة استثمار محافظة الانبار
http://www.wasitic.gov.iq	هيئة استثمار محافظة واسط
http://www.krives.com	هيئة استثمار محافظة كربلاء المقدسة
http://www.bic.gov.iq	هيئة استثمار محافظة بابل
http://www.investnajaf.net	هيئة استثمار محافظة النجف الاشرف
http://www.thiqarinvest.gov.iq	هيئة استثمار محافظة ذي قار
http://www.miciq.com	هيئة استثمار محافظة ميسان
http://www.miciraq.org	هيئة استثمار محافظة المنثى
http://investdiw.gov.iq	هيئة استثمار محافظة الديوانية
http://www.investbasrah.com	هيئة استثمار محافظة البصرة



لماذا تستثمر في العراق؟

يتسم العراق بوجود مقومات داعمة لعملية استقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات الى الداخل وذلك تبعاً لتوافر الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والاراضي بمختلف استخداماتها فضلاً عن كبر حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي مما يتيح فرصاً للانتاج والتصدير والاستيراد وكل ماتقدم يتمثل بوجود عناصر جذب متنوعة تعكس تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وازاء ماشهده العراق من تحول في فلسفته الاقتصادية فان الاهداف والاسباب الموجبة الواردة في قانون الاستثمار (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل) وقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ كان له دوراً في جذب الاستثمارات الاجنبية بسبب الامتيازات والاعفاءات التي يوفرها المستثمرين وهي كما يأتي:

- إضافة مفهوم المطور وهو كل شخص طبيعي أو معنوي حاصل على أجازة الاستثمار في قطاعي بناء المدن السكنية والمناطق الاستثمارية أو أي قطاع آخر تقترحه الهيئة بعد موافقة مجلس الوزراء، إضافة مفهوم المطور الثانوي وهو كل شخص طبيعي أو معنوي تنتقل اليه ملكية جزء من المشروع الاستثماري لغرض تطويره ضمن القطاعات المقترحة.
- ادخال القطاع المختلط الى مجال الاستثمار حيث كان القانون قد اقتصر على تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي .
- اقامة مشاريع استثمارية صناعية ومخازن خاصة بالقطاع الزراعي على الارض الزراعية والعقود الزراعية داخل وخارج التصميم الاساس .
- تشجيع المستثمرين العراقيين والاجانب من خلال توفير قروض ميسرة لهم على ان يرضى انجاز المستثمر نسبة ٢٥% من المشروع وبضمان منشآت المشروع وتمنح قروض ميسرة للمشاريع السكنية وللمستفيد النهائي حيث كان القانون سابقا قد اقتصر على المستثمرين العراقيين فقط .
- تملك المستثمر العراقي والاجنبي الاراضي والعقارات لاغراض إنشاء مشاريع الاسكان كما اجاز التعديل الجديد للقانون تمليك المستثمر العراقي او الاجنبي الاراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة والقطاع العام ببديل اذا كانت ضمن التصميم الاساس وبدون بدل اذا كانت خارج التصميم الاساس .
- تمليك المستثمر العراقي الارض المخصصة للمشاريع الصناعية واستثمار الاراضي والعقارات او المساطحة لاغراض إقامة المشاريع الاستثمارية ولمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد (حسب نوع وحجم المشروع) كما يجوز عقد شراكة مع المستثمر الاجنبي في التمويل او الادارة .



- الاستثمار في المشاريع المتوقعة في كافة القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي والاتحادي لغرض تأهيلها وتنفيذها .
- الزم التعديل الجديد للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وبلديات المحافظات بتوفير العقارات الصالحة لاقامة المشاريع الاستثمارية عليها وفي حالة عدم التزام تلك الجهات فلمجلس الوزراء نقل ملكية الاراضي للهيئة الوطنية للاستثمار وبدون بدل وتتولى الهيئة تخصيص المشاريع الاستثمارية .
- ادخال وإخراج رأس المال الخاص بالمشروع والارباح والعوائد الناتجة عنه وفقاً لأحكام القانون اعلاه وتعليمات البنك المركزي العراقي.
- التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه واكتساب العضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة.
- تكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات .
- التأمين على المشروع لدى اي شركة تأمين عراقية او اجنبية .
- فتح حسابات بالعملة العراقية او الاجنبية او كليهما لدى احد المصارف داخل او خارج العراق.
- استخدام وتوظيف العمالة الاجنبية في المشروع جنباً الى جنب مع العمالة المحلية.
- منح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل عملية الدخول والخروج من والى العراق.
- فتح فرع لشركته الاجنبية في العراق
- تسجيل براءة الاختراع لمشروعه الاستثماري
- منح التعديل الجديد اعفاءات من الضرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة على اجازة استثمار لمدة (١٠) عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحلها ولايشمل ذلك الاعفاء من الرسوم الكمركية كما اجاز اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحلها وفق التصميم الاساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه حيث أن القانون سابقاً قد أبقى الموجودات المستوردة لمدة ثلاث سنوات وأعتبراً من تاريخ منح اجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة أمام المستثمرين حيث تم معالجة ذلك في التعديل الجديد.
- كما تضمن اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين .



كما تضمن اعفاء المواد الاولية المستوردة لاغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الكمركية والداخلة في تصنيع مواد البطاقة التموينية والادوية والانشائية شرط ان تكون صديقة للبيئة .

كما تضمن أعفاء المواد الاولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الكمركية وفقا لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعماً مهماً للمنتجات المحلية.

١. استثنى التعديل الجديد الاراضي والعقارات التي تخصص لغرض اقامة مشاريع استثمارية عليها من احكام القوانين والقرارات المدرجة ادناه لما تشكله من عقبات امام الاستثمار

أ- قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣ .
ب- قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ وقانون اعادة تنظيم الملكية الزراعية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ وقانون تاجير الاراضي الزراعية المستصلحة رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥ .

ج- قانون الاستثمار الصناعي رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ بشأن احتفاظ المستثمر بقطعة الارض المخصصة له بموجب احكامه .

د- الفقرة (ثانياً) من القرار رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقرار ٩٤٠ لسنة ١٩٨٧
ح- قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمة ٥٨١ لسنة ١٩٨١ و١١٨٧ لسنة ١٩٨٢ و٢٢٢ لسنة ١٩٧٧ و١٦٥ لسنة ١٩٩٤

- منح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية اعفاءات اضافية من رسوم استيراد الاثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد مرة كل اربع سنوات على الاقل.
- شمول مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بما في ذلك مشاريع القطاع العام المتعاقد على تاهيلها او تشغيلها او انشائها مع القطاع الخاص باحكام قانون الاستثمار.
- منح المستثمر بعد حصوله على الاجازة الاستثمارية هويه خاصة تمنح بموجبها الامتيازات.



مفهوم واهمية مناخ الاستثمار :

تتجلى اهمية المناخ الاستثماري من خلال اثره في جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية ذلك لأن المناخ يشمل الجوانب التي يراها المستثمر ضرورية لنجاح استثماراته وملائمة نشاطه حالياً ومستقبلاً". حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية (السياسة المالية والنقدية والتجارية) بالإضافة الى (الانظمة والبنية القانونية) ويتعلق مناخ الاستثمار بجوانب عدة بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنى الأساسية والبعض الآخر بالأنظمة والقوانين والوضع السياسي والامني بالمؤسسات وهناك ايضا مجموعات خاصة تؤثر على مناخ الاستثمار كالفرص الاستثمارية الحقيقية والحوافز والأسواق المتنوعة للإنتاج .

يمكن تعريف المناخ الاستثماري (مفهوماً شاملاً ينصرف الى مجمل الاوضاع والظروف سلباً" او ايجاباً" في فرص نجاح المشروعات الاستثمارية مما يؤثر على حركة الاستثمارات وتشمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الاوضاع القانونية والتنظيمات والمؤسسات الحكومية الساندة للعمل) .

عرفت منظمة الاونكتاد (UNCTAD) مناخ الاستثمار على بعدين:

البعد الأول: يتضمن مختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الاستثماري وتشمل مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، المعايير المطبقة للتعامل مع المستثمرين الأجانب، وسياسات العمل وطبيعة السوق وآلياته، والاتفاقات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرامج الخصخصة والسياسات التجارية والأنظمة الضريبية.

البعد الثاني: يتعلق بسمعة الدولة، ونوعية الحياة، مستوى دعم الاستثمار وتعزيزه من خلال تقديم الحوافز المالية كإعفاءات الضريبية والجمركية، والحوافز التمويلية كمنح القروض بفوائد منخفضة، والإعانات المقدمة للمستثمر.

في حين ذهب البنك الدولي إلى تعريف أدق وأشمل لمفهوم مناخ الاستثمار؛ إذ عرفه على أنه مجموعة عوامل محددة في موقع معين والتي تشكل وتكون شكل الفرص الاستثمارية والحوافز والدوافع للشركات من أجل أن تستثمر بشكل منتج، وتولد فرص العمل، وتوسع نطاق أعمالها. وعرف البعض أن المناخ الاستثماري هو البيئة السياسية والمؤسسية والتنظيمية التي تعمل فيها الشركات. في حين يرى آخرون أن مناخ الاستثمار الملائم ينحصر على مجموعة شروط معينة تتفرع إلى الشروط الأساسية لجذب الاستثمار والشروط المكملة؛ وكالاتي:

الشروط الأساسية لجذب الاستثمار: هي الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي، وتتمثل هذه الشروط بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛ فإذا كانت الأرباح مرتفعة في بيئة استثمارية معينة إلا أنها تفتقر إلى مناخ سياسي واقتصادي مستقر، فإن هذا يجعل هذه البيئة طاردة للاستثمار؛ وذلك لأن المستثمر سيستثمر في بيئة خالية من إمكانية توقع الرباح او استقرارها، مما يعني أن هذه البيئة يسودها عدم اليقين، وبالتالي يعرض رأس المال البشري والمادي والمالي إلى الخطر.

الشروط المكملة لجذب الاستثمار: بعد توفر الشروط الأساسية يجب ضمان الشروط الإضافية التي تُهيئ مناخ استثمار ملائم وبيئة مشجعة وجاذبة للاستثمار، وتشتمل هذه الشروط على (حجم السوق ومعدل نموه، توفر الموارد البشرية الماهرة والمؤهلة، توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال، وبيئة مؤسسية فعالة)



مكونات مناخ الاستثمار:

يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة البيئة الاقتصادية والاستثمارية والتشريعية، ودرجة جاذبيتها لاستقطاب وتوطين الاستثمار، وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي، وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار وارتفاع مستوى المعيشة، ويطرح التقرير مكونات مناخ الاستثمار والتي يمكن تقسيمها إلى المكونات الاقتصادية والمكونات غير الاقتصادية وبالشكل الآتي:

المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري

وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني ومن أهمها: **السياسة الاقتصادية:** وينظر إليها من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية.

وتعتبر السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية، لما لها من تأثيرات في المتغيرات الاقتصادية، حيث تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها. ومن نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العامة، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه فيما يخص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم أو انكماش حاد وكساد اقتصادي. فكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل مستقر من عجز الموازنة العامة للدولة، بما لا يؤدي إلى تضخم جامع أو ركود هابط، ويكون هذا جاذباً للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقاً لنمو الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية فهي تشير إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير في الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، وبخصوص مناخ الاستثمار ينبغي على السياسة النقدية أن تتحكم في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم، فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي في المناخ الاستثماري، ومثل هذه التقلبات تجعل من الصعب دراسة جدوى المشاريع وتعرض المستثمر لخسارة كبيرة غير متوقعة، كذلك لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس مال. كما تؤثر في تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات الاستثمارية. لذا فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، على إن يتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، وأن تكون متوافقة مع التغيير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وأن تتسم بالاستقرار.

أما على صعيد التجارة الخارجية، ودورها في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة القيود التي تقف أمام التجارة الدولية، متميزة بتعريفه كمركية مرنة ومنخفضة وشفافة، قليلة الإجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية، وتنعكس آثار هذه السياسة بشكل إيجابي أو سلبي في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات، حيث إن الحساب الجاري يحقق فائضاً إذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة وسليمة وبالتالي تجلب مستثمرين جدد، أو عجزاً في الحالة المعاكسة.

درجة الانفتاح الاقتصادي: إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، يعني عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج، الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج). فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي مرتفعة، فهذا دليل على تحسن المناخ الاستثماري.



مناخ الاستثمار في العراق (الواقع والتحديات):

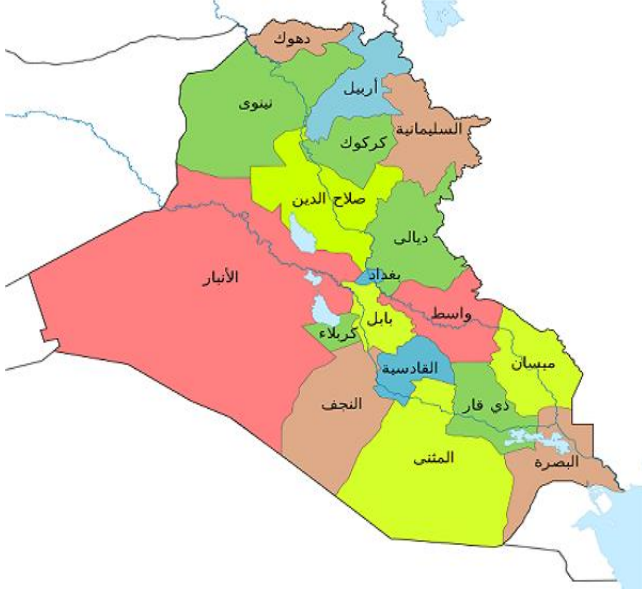
يمتلك العراق مقومات هائلة وموارد ضخمة، لو أحسن استغلالها وأتفنت إدارتها، لارتقى باقتصاده وشجع الاستثمارات في الداخل وجذب الاستثمارات من الخارج؛ وتتجسد تلك المقومات بجميع عوامل الإنتاج اللازمة؛ فمن جهة عنصر الأرض، فإن العراق يملك مساحة واسعة وتمثل أرضه برقعة جغرافية مهمة لها خصائص مميزة قادرة على احتضان مشاريع القطاع الزراعي والصناعي والتجاري وغيرها الكثير. ومن جهة عنصر المواد الأولية، فإن المواد الأولية التي تنتج داخل العراق تتميز بكفاءات عالية لو انتجت وفق مواصفات قياسية وهيئ لها المناخ الملائم إضافة إلى انفتاح العراق على الأسواق الخارجية. ومن جهة عنصر العمل؛ فإن الفئة العمرية العاملة تمثل النسبة الأكبر من سكان العراق لذلك يطلق على سكان العراق بالسكان اليافعين. أما من جهة عنصر رأس المال؛ فإن إمكانية توفير رؤوس الأموال في العراق كبيرة، من خلال حرية حركة رؤوس الأموال وإنتاجها محلياً. وبالتالي فإن هذه المقومات لو أُديرت بكفاءة لكانت كفيلة بجذب استثمارات ضخمة، ولو تم توجيه تلك الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية لعملت الترابطات الخلفية والأمامية على نمو اقتصادياً أفضل بكثير.

أولاً: التوازن الاقتصادي الداخلي: وهو استقرار مؤشرات الاقتصاد الداخلية في بنيتها وهيكلها، ويشمل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم وأسعار الفائدة (تقييم السياسة النقدية)، استقرار الموازنة العامة (تقييم السياسة المالية)، ومؤشر البورصة في سوق العراق للأوراق المالية.

الناتج المحلي الإجمالي: إن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يعد من أشهر المؤشرات لقياس قاعدة إنتاج البلد ومدى تنوعها، فمن خلال تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق يمكن معرفة مدى تنوع الاقتصاد العراقي. وفي هذا السياق يجب أن يتم التركيز على تحليل النمو الاقتصادي تحليلاً مفصلاً، وذلك من أجل تقييم مسار سياسة الاقتصاد الكلي ومدى سيرها نحو الهدف الأفضل.



لمحة جغرافية عن العراق



يعد موقع العراق أستاراتيجي ومؤثر في العالم كونه يمثل ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم وكونه الجسر الارضي المؤدي الى طرق المواصلات البحرية وللعراق اهمية من الناحيتين الدولية والتجارية. عاصمة العراق بغداد ويتكون العراق من ثمانية عشر محافظة ثلاثة منها منتظمة في اقليم

كردستان وهي (سليمانية، اربيل، دهوك) وتمثل محافظات بغداد والبصرة ونيوى واربييل محافظات رئيسية من حيث اتساع المساحة وكبر عدد السكان. تتكون الموارد الرئيسية للعراق من النفط والغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات والحديد والزنابق الاحمر واطيان الكاولين والبوكسايت والحجر الجيري والحصى والرمل .

تنقسم الخصائص الجغرافية في العراق الى اربعة مناطق رئيسية هي المنطقة الغربية والجنوبية والمرتفعات الجبلية والسهل الرسوبي على نهري دجلة والفرات وتقدر مساحة جمهورية العراق (٤٤٦,٤٣٨) كم مربع ، ويقدر عدد سكان العراق بحوالي (٣٨,٨) مليون نسمة معظمهم يعيشون في المدن (١٩,٦) مليون نسمة عدد الذكور و(١٩,٢) مليون نسمة عدد الاناث .

وفي العراق نهران رئيسيان هما دجلة والفرات ينبع الاول من تركيا ويبلغ طوله ١٨٥٠ كم، كما ينبع الثاني من تركيا ايضا ويبلغ طوله 2350 كم ويلتقي النهران في مدينة القرنة في محافظة البصرة ليشكلا شط العرب الذي يجري لمسافة 185 كم أخرى حتى يصل الخليج العربي.

يحد العراق من الشمال تركيا ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والكويت والخليج ومن الشرق جمهورية إيران الاسلامية ومن الغرب سوريا والمملكة الاردنية الهاشمية.



الحدود البرية

يبلغ الطول الكلي للحدود (٣٦٣١) كم ويبلغ طول الحدود مع ايران (١٤٥٨) كم ومع الاردن (١٨١) كم ومع الكويت (٢٤٢) كم ومع السعودية (٨١٤) كم ومع سوريا (٦٠٥) كم ومع تركيا (٣٣١) كم اما الطول الكلي للسواحل البحرية فتبلغ (٥٨) كم.



بحيرات العراق

هناك العديد من البحيرات في العراق ومنها :
بحيرة دوكان ، بحيرة الحبانية ، بحيرة الرزازة ،
بحيرة ساوة، بحيرة دربندخان ، بحيرة الثرثار



سدود العراق

سد دوكان ، سد دربندخان، سد الحبانية ، سد
الفلوجة ، سدة الهندية ، سد الموصل، سد دهوك،
سد حميرين ، سدة الكوت، سد سامراء، سد قزانية ،
سد العظيم ، سد حديثة

انهار العراق

نهر دجلة، نهر الفرات، نهر ديالى، نهر الزاب الكبير، نهر الزاب
الصغير، نهر شط العرب، نهر العظيم، نهر الغراف ، نهر الدجيل.



• <http://ar.wikipedia.org>

العراق

جغرافيا

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

nic | www.investpromo.gov.iq
Info@investpromo.gov.iq
info@nici.gov.iq



اقسام سطح العراق

يقسم سطح العراق الى اربعة اقسام رئيسية : الهضبة الغربية والمنطقة الجبلية والسهل الرسوبي والمنطقة المتموجة



جبال العراق

جبل سنجار ، جبل قرة داغ، جبل حميرين ، جبل سنام ، الجبل الابيض ، جبل كارة ، جبل قنديل ، جبل هلكورد، جبل متين ، جبل كورك

اهوار العراق

هور الحمار، هور الحويزة ، اهوار الجبايش، اهوار القرنة



جزر العراق

جزيرة آلوس، جزيرة جبة، جزيرة ام الخنازير، جزيرة ام الرصاص، جزيرة حجام، جزيرة ام البابي، جزيرة السندباد



لمحة عن الاقتصاد العراقي

أظهر الاقتصاد العراقي خلال الاعوام (٢٠١٨-٢٠١٩) أداء جيد في اغلب مؤشرات الاقتصادية ويأتي ذلك من قوة الاقتصاد العراقي الذي يتنوع من حيث مصادره الطبيعية والبشرية والمكانية فضلاً عن بنيته القطاعية الاقتصادية وبما يمثل بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التالية:

القطاع النفطي

- يلعب النفط دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العراقي من حيث انه يسهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل (٥٦) عن بالاسعار الثابتة لعام ٢٠١٨ (حسب التقديرات الخاصة بالخطة الخمسية ٢٠١٨-٢٠٢٢)، وكذلك ما يزيد عن ٩٠% من العائدات المالية.
- قطاع النفط الخام وحسب التقديرات التي تشير الى ان انتاج النفط الخام خلال عام ٢٠١٨ سجل معدله اليومي (٤,٤٠١) مليون/ برميل/ يومياً أما عام/٢٠١٧ حيث بلغ (٤,٤٦٩) مليون/ برميل/ يوم .
- أما احتياطات الغاز المثبتة فقد بلغت (١٣٢,٩) تريليون قدم مكعب
- يمتلك العراق امكانيات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت الى جانب الانتاج الواسع للاسمدة النتروجينية والفسفات .
- المعدل اليومي لصادرات النفط لعام ٢٠١٨ بلغ (٣,٨٣٦) مليون/ برميل / يوم
- المعدل اليومي لصادرات النفط لعام ٢٠١٧ بلغ (٣,٨٠٢) مليون/ برميل / يوم
- احتياط النفط المثبتة (١٤٦,٩) مليون / برميل

جدول رقم (١)

يبين بعض المؤشرات القطاع النفطي

الاحتياطات النفطية المثبتة ٢٠١٨/١/١	١٤٦,٩ مليار/ برميل
احتياطات الغاز المثبتة ٢٠١٨/١/١	١٣٢,٩ ترليون قدم مكعب قياسي
المعدل اليومي من انتاج النفط ٢٠١٧	٤,٤٦٩ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي من انتاج النفط ٢٠١٨	٤,٤٠١ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط ٢٠١٧	٣,٨٠٢ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط ٢٠١٨	٣,٨٣٦ مليون برميل / يوم
طاقة النفط الخام المستهدفة ٢٠١٩	٥,٠٠٠ الف / برميل
طاقة النفط الخام المستهدفة ٢٠٢٠	٥,٥٠٠ الف / برميل

المصدر : وزارة النفط / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم ٩٦١ في

٢٠١٩/١/٩



التكوين الرأسمالي للقطاعات العام والخاص

إشارت البيانات المتوفرة لسنة القياس 2015 الى ان مساهمة القطاع الخاص في التكوين الراسمالي بلغت بحدود 34.7% مقابل 65.3% للقطاع العام. وفي ظل التوجهات والسياسات الاقتصادية ذات الصلة تستهدف خطة التنمية الوطنية - 2022 2018 تعزيز دور القطاع الخاص والعمل على تهيئة الفرص المناسبة للقيام بدوره الحقيقي في عملية التنمية لاسيما في ظل تراجع دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع الحكومية بسبب الازمة المالية وانخفاض حجم الايرادات المالية المتاحة ، وبهذا الاتجاه تستهدف خطة التنمية الوصول بنسبة مساهمة القطاع الخاص من الاستثمارات في سنة الهدف 2022 الى حوالي 38.3% مقابل 61.7% للقطاع العام وكما مبين في الجدول التالي.

جدول (٢)

مساهمة القطاعات العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة				
القطاع	سنة القياس ٢٠١٥		سنة الهدف ٢٠٢٢	
	القطاع العام %	القطاع الخاص %	القطاع العام %	القطاع الخاص %
الزراعي	٦٧,٦	٣٢,٤	٦٠,٠	٤٠,٠
النفط	١٠٠,٠	٠,٠	٩٥,٠	٥,٠
التعدين	٦٦,٤	٣٣,٦	٦٦,٠	٣٤,٠
الصناعة التحويلية	٣٩,٥	٦٠,٥	٣٠,٠	٧٠,٠
الكهرباء والماء	٨٠,٨	١٩,٢	٧٥,٠	٢٥,٠
البناء والتشييد	٤٣,١	٥٦,٩	٤٠,٠	٦٠,٠
النقل والاتصالات	٩,٩	٩٠,١	٥,٠	٩٥,٠
التجارة	١٣,١	٨٦,٩	١٣,٠	٨٧,٠
المال والتأمين	٤,١	٩٥,٩	٤,٠	٩٦,٠
الخدمات	٨١,٨	١٨,٢	٧٠,٠	٣٠,٠
الكل	٦٥,٣	٣٤,٧	٦١,٧	٣٨,٣

السياسة النقدية

ينبغي ان تتحكم السياسة النقدية في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي في المناخ الاستثماري مما يجعل من الصعوبة دراسة جدوى المشاريع وتعرضه للخسارة كذلك معدل التضخم له تأثير على سياسات التسعير وحجم الانتاج وبالتالي حركة الى اعادة وتأثير ذلك على تكاليف عوامل الانتاج فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبه للاستثمار واستمرت السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي بالثبات مما ادى الى ثبات معدل التضخم والفائدة مما ينعكس ايجاباً على مناخ الاستثمار في العراق .



سعر الصرف الاجنبي

جدول رقم (٣)

يبين معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي

للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

(دينار عراقي)

السنة	سعر السوق	سعر المزاد
٢٠٠٨	١٢٠٣	١١٩٣
٢٠٠٩	١١٨٥	١١٧٠
٢٠١٠	١١٨٦	١١٧٠
٢٠١١	١١٩٦	١١٧٠
٢٠١٢	١٢٣٣	١١٦٦
٢٠١٣	١٢٣٢	١١٦٦
٢٠١٤	١٢١٤	١١٨٨
٢٠١٥	١٢٤٧	١١٨٧
٢٠١٦	1240	1184
2017	1203	1182

• البنك المركزي / المجموعة الاحصائية السنوية

الناتج المحلي الاجمالي

قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية محددة ويتكون الناتج المحلي والإجمالي من الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص والتكوين الرأسمالي والتغيير في الخزين او الصادرات او الاستيرادات وبالتالي فإن GDP مؤشر مهم يعكس مدى استقرار الاقتصاد الكلي .

2-3 النمو الاقتصادي

تستهدف خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022 تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب يتفق والمعدلات التي حققها الاقتصاد العراقي خلال الفترات الماضية مستنداً الى الامكانات المادية والبشرية التي يتمتع بها وخاصة مع ادامة الانتاج النفطي والقدرة على تحقيق صادرات نفطية ضامنة لاستدامة الايرادات المالية التي يمكن توظيفها في القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى ، تم وضع معدل نمو مستهدف لسنوات الخطة 2018 – 2022 بحدود 7% منه حوالي 7.5% معدل نمو القطاع النفطي و6.1% معدل نمو لكافة الانشطة الاخرى غير النفطية (السلعية والتوزيعية والخدمية) وان كانت القناعة متوفرة بقدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق معدلات نمو أعلى من ذلك ولكن مراعاة لظروف عدم استقرار اسعار النفط عالمياً من جهة وبقاء التهديدات الارهابية وعدم الاستقرار الامني من جهة اخرى وغيرها من العوامل التي تلقي بظلالها على المسيرة التنموية خلال السنوات القادمة.



اولاً: الانتاج المحلي الاجمالي

نعرض في ادناه جدول معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة المقدرة للسنوات 2018 – 2022 والتي تم احتسابها وفق النموذج الذي تم تبنيه للخطة.

جدول (٤)

معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للسنوات 2018 – 2022 (مليار دينار)							
القطاع	٢٠١٥ سنة	معدل النمو	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الزراعي	٣٧٠٧,٥	٨,٤	٤٧٢٢,٥	٥١١٩,٢	٥٥٤٩,٢	٦٠١٥,٣	٦٥٢٠,٦
النفط	١٠٠٩٢٩,٢	٧,٠	١٢٥٣٨٤,٠	١٣٤٧٨٧,٥	١٤٤٨٩٦,٩	١٥٥٧٦٤,٢	١٦٧٤٤٦,٥
التعدين	٣٣٠,٠	١,٠	٣٤٠,٠	٣٤٣,٤	٣٤٦,٨	٣٥٠,٣	٣٥٣,٨
الصناعة التحويلية	١٥٣٥,١	١٠,٥	٢٠٧١,٢	٢٢٨٨,٧	٢٥٢٩,٠	٢٧٩٤,٥	٣٠٨٨,٥
الكهرباء البناء والتشييد	٢١٣٠,٧	٦,٠	٢٥٣٧,٧	٢٦٩٠,٠	٢٨٥١,٤	٣٠٢٢,٤	٣٢٠٣,٨
النقل والاتصالات	١٤٣١٣,٩	٧,٠	١٧٥٣٥,١	١٨٧٦٢,٦	٢٠٠٧٦,٠	٢١٤٨١,٣	٢٢٩٨٥,٠
التجارة	١٤٨٧٢,٩	٨,٣	١٨٨٩٢,١	٢٠٤٦٠,٢	٢٢١٥٨,٤	٢٣٩٩٧,٥	٢٥٩٨٩,٣
المال والتأمين	١١٨١٥,١	٢,٦	١٢٧٦٠,٨	١٣٠٩٢,٦	١٣٤٣٣,٠	١٣٧٨٢,٣	١٤١٤٠,٦
الخدمات	١٩٧٧٧,٨	٤,٥	٢٢٥٦٩,٨	٢٣٥٨٥,٤	٢٤٦٤٦,٧	٢٥٧٥٥,٨	٢٦٩١٤,٩
الانشطة غير النفطية	٨١٤٠٢,٠	٦,١	٩٨٢٠١,٨	١٠٤٢٥٥,٣	١١٠٧٢١,٦	١١٧٦٣١,٥	١٢٥٠١٧,٣
الكلية	١٨٢٣٣١,٢	٧,٠	٢٢٣٥٨٥,٨	٢٣٩٠٤٢,٨	٢٥٥٦١٨,٥	٢٧٣٣٩٥,٧	٢٩٢٤٦٣,٨
			١٨٩,٢	٢٠٢,٢	٢١٦,٣	٢٣١,٣	٢٤٧,٤

يتضح ان الخطة تستهدف زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة الى (292.5) تريليون دينار عام 2022 مقارنة بحوالي (182.3) تريليون دينار عند العام 2015 وبزيادة مطلقة قدرها (110.2) تريليون دينار وبمعدل نمو 7%. ويأتي في مقدمة القطاعات المستهدفة هو قطاع الصناعة التحويلية 10.5% والقطاع الزراعي 8.4% هذه المعدلات مشروطة بتوفر الاستثمارات اللازمة سواء من القطاع العام او من القطاع الخاص



جدول (٥)

الهيكلة القطاعي للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة القياس %			
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٥	القطاع
٢,٢	٢,١	٢,٠	الزراعي
٥٧,٣	٥٦,١	٥٥,٤	النفط
٠,١	٠,٢	٠,٢	التعدين
١,١	٠,٩	٠,٨	الصناعة التحويلية
١,١	١,١	١,٢	الكهرباء والماء
٧,٥	٧,٥	٧,٦	البناء والتشييد
٧,٩	٧,٨	٧,٨	النقل والاتصالات
٨,٩	٨,٤	٨,٢	التجارة
٤,٨	٥,٧	٦,٤	المال والتأمين
٩,٢	١٠,١	١٠,٧	الخدمات
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الكل

جدول (٦)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ (مليار دينار)										
٢٠٢٢		٢٠٢١		٢٠٢٠		٢٠١٩		٢٠١٨		الانشطة
%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	
١١,٩	٣٤٩٨٧,٦	١١,٩	٣٢٦١٤,٥	١١,٩	٣٠٤٠٧,٥	١١,٩	٢٨٣٥٤,٣	١١,٨	٢٦٤٤٣,٩	السلعية عدا النفط
١٧,٤	٥٠٨١٢,٦	١٧,٣	٤٧٢٧٠,٥	١٧,٢	٤٣٩٨٠,٧	١٧,١	٤٠٩٢٤,٨	١٧,٠	٣٨٠٥٦,١	التوزيعية
١٣,٤	٣٩٢١٧,٢	١٣,٨	٣٧٧٤٦,٤	١٤,٢	٣٦٣٣٣,٤	١٤,٦	٣٤٩٧٦,٠	١٥,٢	٣٣٩٦٠,٤	الخدمية
٤٢,٧	٢٩٢٤٦٣,٨	٣٤,٠	٢٧٣٣٩٥,٧	٤٣,٣	٢٥٥٦١٨,٥	٤٣,٦	٢٣٩٠٤٢,٨	٤٤,٠	٢٢٣٥٨٥,٨	اجمالي الناتج المحلي

ثانياً: الاستثمار والنمو

قدرات الاستثمارات المطلوبة (سواء من القطاع العام او الخاص) لتحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ 7% بمبلغ إجمالي قدره (220.6) تريليون دينار بما يعادل (186.7) مليار دولار طيلة سنوات الخطة (2018 - 2022) منه مبلغ 132 تريليون دينار متوقع ان توفره الموازنة العامة للدولة كأستثمار حكومي والباقي بحدود 88.6 تريليون دينار يعبر عن استثمارات القطاع الخاص بكافة اشكاله وكما مبين ادناه:



جدول (٧)

تريليون دينار	الايادات والاستثمارات المقدرة للخطة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
٤٤٠,٠	أجمالي الإيرادات المتوقعة
٢٢٠,٦	أجمالي الاستثمارات المطلوبة
١٣٢,٠	الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة
٨٨,٦	الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص

- الاستثمار الحكومي

يبلغ حجم الاستثمار الحكومي المتوقع خلال سنوات الخطة حوالي 132 تريليون دينار بما يعادل 111.7 مليار دولار وتشكل حوالي 60% من إجمالي الاستثمارات المطلوبة والبالغة 220.6 تريليون دينار كما مبين في الجدول اعلاه.

- الاستثمار غير الحكومي (الخاص)

تتوقع الخطة ان يساهم القطاع الخاص بما قيمته 88.6 تريليون دينار بما يعادل 75 مليار دولار خلال سنوات الخطة 2018 - 2022 وهي تعبر عن استثمارات القطاع الخاص في العراق بمختلف اتجاهاته وانشطته وهو يشكل ما نسبته 40% من إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة.

- التوزيع القطاعي للاستثمارات المطلوبة

ولتحقيق معدلات النمو المستهدفة قطاعياً ندرج في ادناه جدولاً بالاستثمارات المقدرة والمطلوبة سنوياً لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية حيث يتضح ان قطاع النفط يستمر في الحصول على نسبة عالية من الاستثمارات وبتحود 38.4% وبمبلغ إجمالي قدره حوالي 84.7 تريليون دينار للفترة 2018 - 2022 ويأتي هذا متوافقاً مع حاجة هذا القطاع للاستثمارات الواسعة بأعتبره قطاعاً كثيف رأس المال ويحتاج الى تكنولوجيا متطورة وكذلك لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية (الكهرباء والماء والبناء والتشييد والنقل والاتصالات) مجتمعة على حوالي نصف الاستثمارات المقدرة وبتحود 49.5% حيث قدرت حاجة قطاع الكهرباء والماء الى حوالي 20.2 تريليون دينار للسنوات الخمس القادمة ، في حين قدرت الاستثمارات المطلوبة لقطاع البناء والتشييد بحوالي 12.2 تريليون دينار خلال سنوات الخطة اما الاستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والاتصالات فقد قدرت بحدود 39.6 تريليون دينار وهو امر مطلوب لتلبية متطلبات اعادة البناء والاعمار في المناطق المتضررة اضافة الى تراجع واقع البنى التحتية في كافة انحاء البلاد مع الاشارة الى ان القطاع الخاص هو المساهم الاساس في هذا القطاع الحيوي حيث تصل نسبة مساهمته الى حوالي 90%. اما قطاع الخدمات فهو بحاجة ايضاً الى استثمارات كبيرة خلال سنوات الخطة قدرت بحدود 37.2 تريليون دينار وبنسبة تصل الى 17% من إجمالي الاستثمارات المقدرة وذلك بأمل إعادة النشاط الى هذا القطاع الحيوي الذي يلامس



حاجات المواطنين اليومية. اما القطاعات الانتاجية والسلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) فقد جاءت حصتها معاً بحوالي 5.6% وهي نسبة منخفضة تعود الى ضعف القدرة الاستيعابية فيهما والتخلف التكنولوجي والمنافسة غير العادلة من السلع المستوردة وضعف تنفيذ الاجراءات والقرارات ذات الصلة.

جدول (٨)

حجم الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاقتصادية للسنوات ٢٠٢٢ - ٢٠١٨						
مليار دينار						
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	معدل النمو المستهدف (%)	القطاع
١٧٦٨,٥	١٦٣١,٥	١٥٠٥,٠	١٣٨٨,٤	١٢٨٠,٨	٨,٤	الزراعي
١٩٤٧٠,٥	١٨١١٢,١	١٦٨٤٨,٥	١٥٦٧٣,٠	١٤٥٧٩,٥	٧,٥	النفط
٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥,٧	٥,٦	١,٠	التعدين
١١٧٣,٧	١٠٦٢,٢	٩٦١,٢	٨٦٩,٩	٧٨٧,٢	١٠,٥	الصناعات التحويلية
٤٥٣٣,٧	٤٢٧٧,٠	٤٠٣٤,٩	٣٨٠٦,٥	٣٥٩١,١	٦,٠	الكهرباء والماء
٢٧٧٨,٧	٢٦٠١,٨	٢٤٣٦,٢	٢٢٨١,١	٢١٣٥,٨	٦,٨	البناء والتشييد
٩٠٢٢,١	٨٤٣١,٩	٧٨٨٠,٣	٧٣٦٢,٨	٦٨٨٣,٠	٧,٠	النقل والاتصالات
١٩٩١,٨	١٨٣٩,١	١٦٩٨,٢	١٥٦٨,٠	١٤٤٧٩,٩	٨,٣	التجارة
١١٩٤,٥	١١٦٤,٢	١١٣٤,٧	١١٠٥,٩	١٠٧٧,٩	٢,٦	المال والتأمين
٨١١٣,١	٧٧٦٣,٧	٧٤٢٩,٤	٧١٠٩,٥	٦٨٠٣,٣	٤,٥	الخدمات
٥٠٠٥٢,٥ ٤٢,٣	٤٦٨٨٩,٤ ٣٩,٧	٤٣٩٣٤,٢ ٣٧,٢	٤١١٧٢,٨ ٣٤,٨	٣٨٥٩٢,٢ ٣٢,٦	٧,٠	الكلي



جدول (٩)

التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ (%)		
القطاع	الاستثمار (مليار دينار)	%
الزراعي	٧٥٧٤,٢	٣,٤
النفط	٨٤٦٨٣,٧	٣٨,٤
التعدين	٢٨,٦	٠,٠١
الصناعة التحويلية	٤٨٥٤,٣	٢,٢
الكهرباء والماء	٢٠٢٤٣,٣	٩,٢
البناء والتشييد	١٢٢٣٣,٦	٥,٥
النقل والاتصالات	٣٩٥٨٢,١	١٧,٩
التجارة	٨٥٤٥,١	٣,٩
المال والتأمين	٥٦٧٧,٢	٢,٦
الخدمات	٣٧٢١٩,٠	١٦,٩
الكلي	٢٢٠٦٤٠,٠	١٠٠

ثالثاً: متوسط نصيب الفرد

تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو حقيقي عند 7% للنتائج المحلي الاجمالي مع معدل نمو سكاني قدره 2.5% فإن من المتوقع زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي بنحو 4.5% فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وبالسعر الثابتة لعام 2007 حوالي 4.9 مليون دينار عام 2015 وحوالي 5.1 دينار لعام 2016 حيث من المتوقع ان يصل متوسط نصيب الفرد الى حوالي 6.9 مليون دينار عند نهاية الخطة عام 2022.

جدول (١٠)

متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة			
السنة	ن م إجمالي المستهدف (مليار دينار)	حجم السكان المقدر (الف نسمة)	متوسط نصيب الفرد (الف دينار)
٢٠١٨	٢٢٣٥٨٥,٨	٣٨١٢٤,٢	٥٨٦٤,٧
٢٠١٩	٢٣٩٠٤٢,٨	٣٩١٢٧,٩	٦١٠٩,٣
٢٠٢٠	٢٥٥٦١٨,٥	٤٠١٥٠,٢	٦٣٦٦,٦
٢٠٢١	٢٧٣٣٩٥,٧	٤١١٩٠,٧	٦٦٣٧,٣
٢٠٢٢	٢٩٢٤٦٣,٨	٤٢٢٤٨,٩	٦٩٢٢,٤

تستهدف الخطة بذلك تحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن من خلال الحرص على تعزيز فرص عمل مناسبة الى جانب المحافظة على معدلات التضخم عند المستويات الدنيا من خلال تبني سياسات مالية ونقدية تحافظ على استقرار الاسعار وثبات الصرف الى جانب المحافظة قدر الامكان على دعم الفئات محدودة الدخل من خلال شبكات الضمان الاجتماعي واستمرار دعم البطاقة التموينية.



جدول (١١)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للسنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧)

(٢٠١٢=١٠٠)

الرئيسية	الأرقام القياسية			معدل التضخم %	معدل التضخم %
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧		
الرقم القياسي العام	١٠٤	١٠٤,١	١٠٤,٣	٠,٢	٢٠١٧
الرقم القياسي بعد الاستبعاد	١٠٥,٢	١٠٤,٦	١٠٥,١	(٠,٦)	٢٠١٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

سرعة تداول النقود: شهد الاقتصاد العراقي تباطؤاً كبيراً في سرعة تداول النقود، ويعتبر مؤشر سرعة تداول النقود مؤشراً تحليلياً لمعدل التضخم ويكشف في أحياناً كثيرة واقع معدل التضخم؛ حيث يتضح أن سرعة تداول النقود انخفضت من (٣,٢) مرة في عام ٢٠١٤ إلى (٢,٧) مرة في عام ٢٠١٥، ثم انخفض إلى (٢,٦) مرة في عام ٢٠١٦ ثم عاد وارتفع في عام ٢٠١٧ ليصل إلى (٣,١) مرة، وهذا يعني أن عدد المرات التي ينفق فيها الدينار الواحد خلال السنة قد عاد للانتعاش مرة أخرى، وهذا نتيجة السياسات المتبعة من قبل الحكومة والبنك المركزي لتلافي الوقوع بأزمة مالية في الاقتصاد العراقي.

جدول (١٢)

سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٧)

السنة	الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دينار) (١)	عرض النقد M1 (مليار دينار) (٢)	سرعة تداول النقود (مرات) (١/٢)
٢٠١٢	٢٢٧٢٢٢	٦٣٧٣٦	٣,٦
٢٠١٣	٢٤٣٥١٧	٧٣٨٣١	٣,٣
٢٠١٤	٢٣٦٧٠٨	٧٢٦٩٢	٣,٢
٢٠١٥	١٨٥٥٥١	٦٥٤٣٥	٢,٧
٢٠١٦	١٨٦٣٩٧	٧٠٧٣٣	٢,٦
٢٠١٧	٢٢٠٩٠٦	٧١١٦٢	٣,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.



سعر الفائدة: لسعر الفائدة تأثيرات متعددة وأبعاد تمتد بعمق في الاقتصاد الكلي؛ حيث يؤثر سعر الفائدة في الاستثمار بشكل كبير وخاصة الإنتاجي منه، الذي يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، فمن جهة يؤثر في تكاليف الاستثمار ومن جهة أخرى يؤثر في الكفاية الحدية لرأس المال.

ويمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض رأس المال، فكلما ارتفع سعر الفائدة أجي ذلك الى زيادة تكلفة اقتراض رأس المال وبالتالي انخفاض الاستثمار؛ ويرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة؛ حيث يعتمد الاستثمار على معدل الفائدة الحقيقي باعتباره كلفة الاقتراض، وان ميل دالة الاستثمار هو سالب: فعندما يرتفع معدل الفائدة يؤدي الى انخفاض مستوى الاستثمارات وبالعكس.

ومن جهة أخرى، فإن سعر الفائدة يؤثر في الكفاية الحدية للاستثمار وكذلك في القيمة الحالية لتيار الدخل المستقبلي. وإن سعر الفائدة السوقي يتناسب عكسياً مع القيمة الحالية لتيار الدخل المستقبلي، وبهذا فان ارتفاع معدل الفائدة السوقي (i) يؤدي الى انخفاض القيمة الحالية (pv) فإذا كان (pv) أكبر من التكاليف فان الاستثمار مربح قبل ارتفاع سعر الفائدة، فعند ارتفاع سعر الفائدة السوقي بأن هذا قد يجعل (pv) اقل من التكاليف وبالتالي فإن الاستثمار غير مربح.

وكذلك فإن سعر الفائدة السوقي يؤثر في الاستثمار عن طريق تأثيره في الكفاية الحدية لرأس المال، فبعد حساب الكفاية الحدية للاستثمار يتم مقارنتها مع سعر الفائدة السوقي وبالتالي فان ارتفاع (أو انخفاض) سعر الفائدة السوقي قد يجعل الكفاية الحدية للاستثمار اقل (أو أكبر) من سعر الفائدة السوقي وبالتالي يكون الاستثمار غير مربح (أو مربح). وذلك لان سعر الفائدة السوقي يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار. فكلما كانت عالية، كلما كانت تكلفة الفرصة البديلة عالية. بينما كلما كانت الكفاية الحدية للاستثمار عالية، فان الاستثمار يرتفع.

ثالثاً: واقع البنى التحتية: تعرف البنية التحتية بأنها رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة، وهي عامل اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه في الإنتاج والتجارة والاستثمار داخل البلد وخارجه، وتنقسم البنى التحتية إلى نوعين وهما: بنية تحتية ملموسة وبنية تحتية غير ملموسة، وتشمل البنية التحتية للملموسة نوعية الطرق، الري، الموانئ والمطارات والجسور وغيرها. أما البنية التحتية غير الملموسة فتشمل الإمداد بالطاقة الكهربائية والاتصالات الهاتفية واستخدام التكنولوجيا وغيرها من التقنيات.



وتعرضت جميع البنى التحتية في العراق إلى دمار كبير، إلى جانب انحسار شديد في القدرة التمويلية للدولة ومن أهم عناصر البنى التحتية الكهرباء، إذ تمثل الإمدادات الموثوقة بالطاقة الكهربائية عاملاً حاسماً في عملية الاستثمار والإنتاج، وتشكل عصباً حيويًا للحياة المعاصرة مما يجعل هذا القطاع بأن يحظى باهتمام كبير من قبل واضعي الخطط ورسمي السياسات الاقتصادية ويتمثل هذا الاهتمام بالتخصيصات السنوية الضخمة. وإن لهذا القطاع تشابكات أمامية وخلفية لبقية القطاعات الاقتصادية في العراق، وتتمثل التشابكات الخلفية لقطاع الكهرباء في تنشيط قطاع النفط ومنتجاته والصناعات الكبيرة، أما التشابكات الأمامية فتتمثل بتنشيط قطاع الزراعة والصناعة بجميع أنواعها والتجارة وغيرها من القطاعات الاقتصادية.



القطاع المصرفي

تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

تطوير التنظيم في القطاع المصرفي

حرص البنك المركزي العراقي على ارساء وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية لغرض مواكبه التطورات الدولية وتطبيقا لافضل الممارسات في القطاع المصرفي وذلك من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي ، اذ ان المستثمرين يتجهون للتعامل مع المصارف التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة

- تهدف الحوكمة الى تحديد طبيعة العلاقة ما بين مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية بما يؤدي الى حماية أموال المودعين والمساهمين وأصحاب المصالح فضلا على التركيز على الإفصاح والشفافية، ومن هذا المنطلق قام البنك المركزي العراقي بأعداد دليل الحوكمة المؤسسية استنادا إلى القوانين العراقية ذات العلاقة والمعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية (مؤسسة التمويل الدولية IFC منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، لجنة بازل للرقابة المصرفية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية AAOIFI ، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لمساعدة المصارف على تعزيز الأطر العامة للحوكمة والإدارة الرشيدة .

تنفيذاً لخطة البنك الاستراتيجية وحرصاً منه على استمرار الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الى المصارف المجازة كافة، لتعزيز سلامة المراكز المالية للمصارف وتعميق مفاهيم الشفافية والافصاح لديها، اذ تضمن المعيار الزام كافة المصارف بتشكيل لجنة لتطبيقه مكونة من مجموعة أعضاء لضمان نجاح عملية التحول من معيار المحاسبة الدولي .

دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية



- لقد فرضت البنوك الإسلامية واقعا جديدا على السوق المصرفية العالمية واقتحمت مصطلحات التكافل والصكوك والمشاركة قواميس البنوك الغربية واستطاعت البنوك الإسلامية ان تطرح مفهوم جديد في التعاملات المصرفية، ولغرض دعم وتطوير المصارف الإسلامية في العراق قام البنك المركزي بالإصدار النهائي للضوابط التنفيذية التي تنظم عمل المصارف الإسلامية وكما يلي:

- إصدار ضوابط أدوات التمويل الإسلامي .
- إصدار ضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية .
- إصدار ضوابط هيئة الرقابة الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية .

- كما قام البنك المركزي بصياغة مسودة ضوابط التأمين التكافلي وتشكيل لجنة لاستكمال صياغتها بشكلها النهائي بالاشتراك مع ديوان التأمين، وصياغة مسودة قانون صكوك الاستثمار الإسلامي وتقديمه إلى مجلس الدولة .

دعم انشاء مؤسسة لضمان الودائع

- سعى البنك المركزي وفق خطته الاستراتيجية الى انشاء مؤسسة لضمان الودائع التي تمثل ركناً اساسياً من أركان شبكة الأمان المالي، ودعماً لثقة المواطنين بالقطاع المصرفي ولضمان مدخراتهم المودعة لدى المصارف، وتنفيذا لخطته الاستراتيجية تم توقيع عقد التأسيس للشركة مع الهيئة المؤسسة بتاريخ (٢٠١٨/1/31) اذ ضمت المصارف الحكومية والخاصة ومن ضمنها الاجنبية ومجموعها (44) مصرفاً موزعه بواقع (6) مصارف حكومية (22) مصرف تجاري و(16) مصرف اجنبي، اذ يكون لهذه الشركة دور كبير في حماية القطاع المصرفي خاصةً ودائع الجمهور (أفراد وشركات) مما يعزز الثقة في القطاع المصرفي داخل و خارج العراق، وهذا الامر سيُساهم في استقطاب المزيد من الودائع وإعادة استخدامها في الائتمان والاستثمار خدمة للاقتصاد العراقي .



الاسهام في تطوير الأسواق المالية

- لغرض تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في ادارة السيولة المصرفية للمصارف (التجارية والاسلامية) والاسهام في تطوير الاسواق المالية (السوق النقدي في العراق) قام البنك ببناء هيكل متنوع للأوراق المالية الخاصة به لأجل سنة فأقل واصدارها من خلال المزادات الخاصة بالبنك وعلى نظام الايداع المركزي للأوراق المالية وكالاتي:

- البدء بإصدار شهادات ايداع إسلامية كنافذة استثمارية جديدة للمصارف الإسلامية في ادارة السيولة لدى القطاع المصرفي، إذ تم إعداد خطة - إصدار منتجات مالية جديدة قصيرة ومتوسطة الاجل مع تغيرات في نسب العوائد سواء كانت لحوالات البنك المركزي أو لشهادات الايداع الإسلامية والتقليدية

كما اقام البنك دورات تدريبية للمصارف حول نظام الايداع المركزي للأوراق المالية فيما يتعلق باستخدام النظام وخدمة الاقراض النهاري للمصارف .

لغرض البحث والتحليل في إمكانية استحداث منتجات مالية جديدة لإدارة السيولة وإيجاد أفضل التطبيقات لتنفيذ السياسة النقدية من خلال البحث في التجارب العالمية والأدوات المالية المتاحة وقياس الأثر وتحليل النتائج قام البنك المركزي بإنشاء وحدة المنتجات المالية الجديدة .

تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظي م للبنك المركزي

بهدف دعم استمرارية العمل في المصارف قام البنك المركزي بإصدار تعليمات نظام إدارة استمرارية الاعمال في القطاع المصرفي العراقي وتدريب لجان تقنية المعلومات والمخاطر على التعليمات وفق متطلبات المواصفة الدولية لاستمرارية الاعمال وتوصيات، استلام التغذية الراجعة من المصارف حول تطبيق تلك التعليمات .

قيام البنك بإعادة النظر بالتعليمات والضوابط الرقابية الصادرة لتتلاءم مع المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (III) وبالتعاون مع (METAC) إذ صدرت مؤخرا في الاتي:



- دليل العمل الرقابي الذي يتمثل بضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية .
- الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية راس المال وفق متطلبات بازل (III) .
- ضوابط تنظيم عمل شركات التوسط بيع وشراء العملة الأجنبية رقم (1) لعام 2018 .
- ضوابط أدوات التمويل الاسلامي .
- التعليمات والإجراءات الصادرة عن البنك المركزي لتنظيم النشاط المصرفي في العراق
بضمنها (فروع المصارف الأجنبية) .
- الضوابط التنفيذية لتنظيم عمل المصارف الإسلامية .
- تعليمات نظام استمرارية الاعمال في القطاع المصرفي العراقي وفق المواصفة الدولية.

تطوير أداء عمليات البنك المركزي

بعد تلبية متطلبات المواصفة الدولية خلال العام السابق حصل البنك المركزي العراقي على شهادة نظام إدارة الجودة في مجال إدارة النقد من قبل جهة المنح البريطانية (LMS Certification Limited) إذ يُعد المعيار الدولي (ISO9001) الاكثر انتشاراً في العالم لأنظمة إدارة الجودة ويساعد هذا المعيار البنك بشكل أساسي على تطوير وضبط مستوى جودة إداء عملياته في مختلف المجالات .

الانتهاء من المرحلة الخاصة بأعداد برنامج (BSRS) واجراء الاختبارات الخاصة بربط المصارف مع البنك المركزي بخصوص البيانات المالية وتدقيقها .

بهدف التحول التدريجي إلى مركزية الحسابات قام البنك بإنجاز المرحلة الأولى الخاصة بتوحيد العمليات المحاسبية لنافذة بيع العملة .

قام البنك باستحداث اقسام جديدة داخل دائرة مراقبة الصيرفة منها قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر وشعبة تقييم الضمانات العقارية وشعبة تقنية المعلومات في المصارف والمؤسسات المالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال .

تعزيز واستكمال البنى التحتية



لغرض تطوير البنية التحتية للاتصالات المصرفية والحصول على قنوات اتصال آمنة وسريعة والحفاظ على مستويات الموثوقية والتوافرية للشبكة المصرفية قام البنك بإنجاز أعمال ربط المصارف بواسطة الكيبل الضوئي، إذ يعمل المشروع على إنشاء شبكة اتصالات مصرفية تعمل بتقنية الكيبل الضوئي في البنك المركزي تربط الفروع الرئيسية لكافة المصارف (الحكومية والخاصة وفروع المصارف الأجنبية) ووزارة المالية مع مواقع البنك المركزي.

انتهى البنك المركزي من تنفيذ مشروع Virtual Private Network (VPN) شبكة خاصة افتراضية بمواصفات وأجهزة متطورة ومستويات حماية وتشفير تعمل كقنوات ربط رئيسية لمستخدمي الأنظمة الإلكترونية وقنوات ربط احتياطية لإسناد شبكة الاتصالات المصرفية العاملة بتقنيات الكيبل الضوئي ولتتم استخدامها من قبل المشاركين بالشبكة في حال توقف المسار الرئيسي لشبكة الربط المصرفية .

لتلافي حالات الفشل الجزئي والتام للأنظمة وقواعد البيانات أنتهى البنك المركزي من تطوير البنية التحتية لمراكز البيانات وأنظمة قواعد البيانات وتطبيقاتها الخاصة بتشغيل قواعد البيانات وأنظمة تقنية المعلومات والاتصالات، إذ يوفر المشروع منصة للنسخ الاحتياطي والبرمجيات .



اهداف الاقتصاد الكلي

السياسة المالية:

الاهداف

الهدف الاول: تصحيح هيكل الانفاق العام.

الهدف الثاني: تنويع هيكل الايرادات العامة وزيادة حصيللة الايرادات غير النفطية

الهدف الثالث: معالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة للدولة.

الهدف الرابع: تحسين الادارة المالية العامة.

الهدف الخامس: رفع معدلات الادخار الخاص.

السياسة النقدية:

الاهداف:

الهدف الاول: المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة.

الهدف الثاني: المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية.

الهدف الثالث: تعزيز مبادئ الافصاح والشفافية والمراقبة وارساء نظم الحوكمة في القطاع المصرفي العراقي.

الهدف الرابع: تعزيز الشمول المالي.

الهدف الخامس: العمل على خلق نشاط ائتماني محفز للنمو.

الهدف السادس: تعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي.

الهدف السابع: مكافحة ظاهرة غسل الاموال.

الهدف الثامن: تفعيل دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التكامل النقدي والمالي بما في ذلك

اسواق راس المال والمؤسسات المصرفية والاستثمارية وشركات التأمين.

الهدف التاسع: اعتماد تكنولوجيا المعلومات في آليات عمل البنك المركزي العراقي.



السياسة التجارية:**الاهداف:**

- الهدف الاول: تحسين مستوى تنافسية السلع المنتجة محلياً.
- الهدف الثاني: زيادة إيرادات الموازنة العامة.
- الهدف الثالث: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- الهدف الرابع: النهوض بالإنتاج الوطني.
- الهدف الخامس: الارتقاء بحجم الصادرات السلعية.
- الهدف السادس: زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي.
- الهدف السابع: التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في العراق.

4 الأهداف الأتمائية القطاعية للخطة**1-4 : السكان والقوى العاملة****اولاً: السكان****الاهداف:**

- الهدف الاول: للزوجين حق الاختيار بحرية ومسؤولية عدد الولادات أو المباحة بينهما.
- الهدف الثاني: إعادة النازحين والمهجرين طوعياً الى إماكنهم الاصلية بنسبة 100% من إجمالي النازحين.
- الهدف الثالث: تحقيق الاستقرار السكاني في الريف وفي المدن الاقل نمواً.

ثانياً: القوى العاملة**الاهداف:**

- الهدف الاول: خفض معدل البطالة.
- الهدف الثاني: وضع إطار تخطيطي للموارد البشرية لأكثر من ٥ سنوات.
- الهدف الثالث: استثمار النافذة الديموغرافية مكانياً (حسب المحافظات).



ثالثاً: الحكم الرشيد

الاهداف:

- الهدف الاول: تعزيز سيادة القانون والحد من انتهاكات حقوق الانسان.
- الهدف الثاني: تطوير قدرات المؤسسات المعنية بحقوق الانسان.
- الهدف الثالث: تحسين تطبيق اللامركزية الادارية.
- الهدف الرابع: تحسين درجة النزاهة والشفافية والحد من الفساد الاداري والمالي.
- الهدف الخامس: تحسين اداء الجهاز الاداري بشكل كفوء وفاعل.
- الهدف السادس: ضمان مشاركة عامة فاعلة في عملية صنع القرار.
- الهدف السابع: اعتماد منظومة الحوكمة الالكترونية كبديل لنمط الإدارة الحالية.

رابعاً: تفعيل دور القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار

الاهداف:

- الهدف الاول: زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص.
- الهدف الثاني: تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.
- الهدف الثالث: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الهدف الرابع: التأسيس لمشاركة حقيقية للقطاع الخاص في عملية اعادة الاعمار والتنمية ، وتقاسم الأعباء والمنافع المترتبة عليها.
- الهدف الخامس: إعادة هيكلة الشركات العامة.
- الهدف السادس: حوكمة القطاع الخاص.

خامساً: إعمار وتنمية المحافظات ما بعد الازمة

الاهداف:

- الهدف الاول: اعتماد نظام اداري ومالي كفوء مستجيب لاحتياجات التعافي ومتطلبات الاستقرار المجتمعي وبناء السلام المستدام.



الهدف الثاني: اعادة تأهيل البنى التحتية بتغطية كلية ومكانية شاملة.
 الهدف الثالث: اعادة احياء الانشطة الاقتصادية القطاعية والاستغلال الامثل للفرص التنموية المتاحة.
 الهدف الرابع: تقوية المنعة البشرية و حمايتها من مخاطر الانتكاس.

سادساً: تخفيف الفقر

الاهداف:

الهدف الاول: دخل اعلى ومستدام من العمل للفقراء.
 الهدف الثاني: تحسين الوضع الصحي.
 الهدف الثالث: تحسين تعليم الفقراء.
 الهدف الرابع: سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات.
 الهدف الخامس: حماية إجتماعية فعالة للفقراء.
 الهدف السادس: تمكين وتعزيز الادماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنازحين والعائدين في المناطق المحررة.

قطاع الزراعة والموارد المائية

الاهداف:

الهدف الاول: زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة (الغير نفطية) من 4.5% اعام 2015 الى 5.2% عام 2022. وتحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف يصل الى 8.4%.
 الهدف الثاني: تحقيق أمن غذائي مستدام.
 الهدف الثالث: تأمين الطلب السنوي على المياه للاستخدامات المستدامة في المجالات (الزراعية، الصناعية، البلدية) وبما يحقق التوازن المائي مع امكانية خفض الطلب السنوي على المياه 500 مليون م3 سنوياً.



الهدف الرابع: العمل على توفير موارد مائية مستدامة.

قطاع الطاقة والصناعات التحويلية

اولاً: قطاع النفط والغاز

الاهداف:

- الهدف الاول: زيادة الطاقة الانتاجية للنفط الخام للوصول الى (6.5) مليون برميل يومياً.
- الهدف الثاني: زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام الى (5.25) مليون برميل يومياً.
- الهدف الثالث: رفع الطاقة الخزنوية للنفط الخام في مستودعات التصدير.
- الهدف الرابع: رفع انتاج الغاز الطبيعي للوصول الى (3500) مليون قدم مكعب قياسي يومياً.
- الهدف الخامس: تعزيز الاحتياطات المثبتة من الغاز.
- الهدف السادس: تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير المشتقات بزيادة طاقات التصفية للوصول الى (900) الف برميل يومياً.
- الهدف السابع: تعزيز الطاقة الخزنوية للمنتجات النفطية لتأمين خزين يصل الى 2267 متر مكعب.
- الهدف الثامن: المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز للمنشآت القائمة وتقليل انبعاثات CO2.

ثانياً: قطاع الكهرباء

الاهداف:

- الهدف الاول: زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية لتصل الى (20869) ميكا واط.
- الهدف الثاني: زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهرباء للوصول الى (4041) كيلوواط ساعة.
- الهدف الثالث: تحسين كفاءة المنظومة الكهربائية.
- الهدف الرابع: تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمستهلكين بأصنافهم (منزلي، حكومي، صناعي، زراعي، تجاري).
- الهدف الخامس: ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية للاستخدامات المختلفة وخفضها بمعدل 7% سنوياً.
- الهدف السادس: تحسين الأثر البيئي لنشاط الكهرباء من خلال تخفيض انبعاثات غاز (Co2).
- الهدف السابع: تعزيز دور القطاع الخاص في ادارة قطاعي الانتاج وتوزيع الطاقة.
- الهدف الثامن: تعزيز حوكمة قطاع ومؤسسات الكهرباء.

ثالثاً: الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط)

الاهداف:

- الهدف الاول: زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 40 % عن سنة الاساس.
- الهدف الثاني: العمل على إيجاد مصادر أخرى لتمويل مشاريع القطاع العام واقتصار تمويل الموازنة الاستثمارية للمشاريع الاستراتيجية فقط.
- الهدف الثالث: تفعيل الاستراتيجيات ذات الصلة بهذا القطاع وتحديثها وفق المستجدات الاستراتيجية الصناعية في العراق لغاية عام 2030 وآليات التنفيذ.
- الهدف الرابع: دعم الصناعات الاستراتيجية المهمة وخصوصاً في المناطق المحررة لما تحويه من ثروات معدنية وغاز طبيعي والذي يعتبر حافز رئيسي لتشجيع هذه الصناعات.
- الهدف الخامس: تحقيق تشابك قطاعي بين قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الاخرى وادخال القطاع الخاص ضمن هذا التشابك من خلال أستغلال الامكانات المتاحة للقطاع الخاص.



الهدف السادس: تنشيط عمليات المسح الجيولوجي من أجل وضع خارطة متكاملة للموارد المعدنية للبلد من أجل تحويلها الى فرص استثمارية.

4-4 : قطاع النقل والاتصالات والخزن

اولاً: قطاع النقل

نشاط الموانئ

الاهداف:

الهدف الاول: رفع طاقة الموانئ الحالية وممراتها الملاحية لتصبح 23 مليون طن سنوياً.

الهدف الثاني: إكمال البنى الاولية والمباشرة بإنشاء ميناء الفاو الكبير.

الهدف الثالث: تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل الخدمات المرفئية.

نشاط النقل البحري

الاهداف:

الهدف الاول: تعزيز دور الناقل الوطني البحري في تأمين تجارة العراق.

الهدف الثاني: دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل البحري.

نشاط النقل الجوي

الأهداف:

الهدف الاول: تحسين أداء وتطوير دور الناقل الوطني عبر شراكة عالمية بكفاءة اقتصادية في

مجال النقل الجوي.

الهدف الثاني: دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل الجوي.

نشاط نقل الركاب

الاهداف:

الهدف الاول: تحسين كفاءة أداء نشاط النقل.

الهدف الثاني: تطوير دور القطاع الخاص في قطاع النقل.

الهدف الثالث: تعزيز دور النقل العام ودعمه عبر شراكات إدارية وتشغيلية بكفاءة اقتصادية.

نشاط النقل البري للبضائع بالشاحنات

الاهداف:

الهدف الاول: تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد والقريب

وتفعيل المشاركة الحقيقية له مع القطاع العام.

الهدف الثاني: الانضمام لاتفاقيات النقل الدولية وتفعيل الاتفاقيات الخاصة بدول الجوار.

نشاط السكك الحديدية

الاهداف:

الهدف الاول: تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقتها التشغيلية.

الهدف الثاني: الارتقاء بمستوى تقديم الخدمة في هذا النشاط

الهدف الثالث: تعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب.

الهدف الرابع: تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي.



نشاط الطرق والجسور

الاهداف:

- الهدف الاول: زيادة اطوال شبكة الطرق البرية بكافة تفاصيلها وتفرعاتها.
- الهدف الثاني: بناء نظام صيانة حديث لكامل شبكة الطرق البرية.
- الهدف الثالث: تنفيذ نظام السيطرة المرورية بصورة متكاملة ودقيقة.

ثانياً: قطاع الاتصالات

الاهداف:

- الهدف الاول: رفع مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي.
- الهدف الثاني: تلبية الطلب على الخدمات بأسعار ونوعيات تنافسية.
- الهدف الثالث: مواكبة التطور السريع لقطاع الاتصالات والمعلوماتية.
- الهدف الرابع: الوصول الى الجميع.
- الهدف الخامس: جعل بيئة الاتصالات آمنة صحياً ومعلوماتياً.

ثالثاً: قطاع الخزن

الاهداف:

- الهدف الاول: تأمين خزين إستراتيجي من المحاصيل الاساسية.
- الهدف الثاني: مساهمة القطاع الخاص في إدارة وصيانة وتشغيل السابيلوات.

قطاع المباني والخدمات

الاهداف

- الهدف الاول: انجاز المشاريع السكنية قيد التنفيذ او المتوقفة (وبضمنها الاستثمارية) والتي تقدر بحوالي (700) ألف وحدة سكنية في كافة المحافظات عدا اقليم كردستان.
- الهدف الثاني: تأمين (100) ألف وحدة سكنية على ان تنفذ وفقاً للطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة في انشاء الوحدات السكنية من اجل المساهمة في سد جزء من العجز السكني المتحقق في جميع المحافظات وبضمنها المحافظات التي تعرضت للدمار جراء العمليات الارهابية والعمليات العسكرية.
- الهدف الثالث: انشاء (100) الف وحدة سكنية مناسبة لمتطلبات تأمين عودة العوائل النازحة جراء العمليات الارهابية والعمليات العسكرية والعشوائيات والمتجاوزين وفقاً لوثيقة الاطار العام للخطة الوطنية لإعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية لعام 2017.
- الهدف الرابع: توفير 50% من التمويل العقاري من استثمارات القاع الخاص اللازم لتغطية العجز السكني بناءً على دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع معززة بتصاميم مهدة وفق تقنية نمذجة معلومات المباني (Building Information Modeling (BIM).



الماء والصرف الصحي

أولاً: مياه الشرب

الاهداف

الهدف الاول: ضمان تجهيز الماء الصالح للشرب وفق المواصفات العالمية والوصول الى حصة استهلاك الفرد من الماء الصافي بما يلائم النمو السكاني وبما لا يقل عن 250 لتر / يوم للشخص الواحد في بغداد ومراكز المحافظات و200 لتر / يوم في مراكز الاقضية والنواحي.
الهدف الثاني: تحسين نوعية الماء الصالح للشرب.
الهدف الثالث: تقليل الضائعات بما لا يقل عن 10% من سنة الاساس.

ثانياً: الصرف الصحي

الاهداف:

الهدف الاول: زيادة نسبة المخدومين الى 97% في بغداد و 72.66% في المحافظات.
الهدف الثاني: طرح مياه معالجة الى النهر مطابقة للمواصفات القياسية.

الثقافة والسياحة والاثار

أولاً: الثقافة

الاهداف:

الهدف الاول: استكمال انجاز مشاريع البنى التحتية المستمرة او المتوقعة.
الهدف الثاني: استنهاض الثقافة العراقية الرصينة ونشرها في المجتمع.
الهدف الثالث: تعزيز الاستثمار في النشاط الثقافي.

ثانياً: السياحة والاثار

الاهداف:

الهدف الاول: رفع مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.
الهدف الثاني: الحفاظ على الأثر الحضاري-التاريخي واحياء المعالم الأثرية.
الهدف الثالث: تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي.

التنمية المكانية

الاهداف:

الهدف الاول: الحد من ثنائية التنمية المكانية ، وتقليل التفاوت التنموي بين المحافظات.
الهدف الثاني: تعزيز البنية الريفية.
الهدف الثالث: تحسين تراتب النظام الحضري والتجديد الحضري لمراكز المدن.
الهدف الرابع: تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن.
الهدف الخامس: تكامل أنظمة النقل المختلفة (تحسين نظام النقل بين المحافظات وتطوير النقل الحضري).
الهدف السادس: تعزيز اللامركزية ونقل الصلاحيات والمشاركة في إدارة التنمية بين المحافظات.

التنمية البشرية والاجتماعية



أولاً: التربية والتعليم**الاهداف:**

أولاً- التعليم قبل الجامعي

الهدف الاول:

زيادة نسب الالتحاق وكما يأتي:

زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال الى 30% في سنة الهدف.

زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية الى 99%.

زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة الى 70%.

زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الاعدادية الى 45%.

زيادة نسبة الالتحاق في التعليم المهني الى 7%.

زيادة اسهام التعليم الاهلي في توفير فرص التعليم العام والعالي وبما لا يقل عن 20%.

الهدف الثاني: توفير الابنية والمستلزمات اللازمة لاستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة خلال مدة الخطة.

الهدف الثالث: تحسين كفاءة النظام التعليمي.

الهدف الرابع: توفير الخدمات والمستلزمات التربوية لخلق بيئة مدرسية جذابة.

الهدف الخامس: تطوير التقنيات التربوية في تحديث المناهج الدراسية.

الهدف السادس: تعزيز الدور التنموي للتعليم المهني.

الهدف السابع: تطوير في استخدام الحوكمة الإدارية في المدارس.

الهدف الثامن: تطوير الارشاد التربوي والاجتماعي والرعاية الصحية.

الهدف التاسع: تطوير أساليب الاختبارات والتقييم المعتمدة.

الهدف العاشر: دعم مشاريع محو الامية.

الهدف الحادي عشر: اعادة الحياة للمؤسسات التربوية التي تضررت من الارهاب.

الهدف الثاني عشر: تعزيز التماسك والقيم الايجابية في التعليم.

ثانياً- التعليم الجامعي

الهدف الثالث عشر: تحسين التصنيف الدولي للجامعات العراقية.

الهدف الرابع عشر: تطوير الجانب الأكاديمي للجامعات العراقية.

الهدف الخامس عشر: تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

الهدف السادس عشر: إعادة اعمار وتأهيل الجامعات في المناطق المحررة.

ثالثاً: الصحة**الاهداف:**

الهدف الاول: تحسين وتحديث النظام الصحي.

الهدف الثاني: تحسين نظام الوقاية الصحية.

الهدف الثالث: تطوير إدارة المعلومات الصحية.

الهدف الرابع: تحسين آليات تقديم الخدمات الصحية.

الهدف الخامس: تطبيق الحوكمة الإدارية في القطاع الصحي.

الهدف السادس: خفض معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية.

الهدف السابع: اعادة اعمار وتأهيل المؤسسات الصحية في المناطق المتضررة من الارهاب.

الهدف الثامن: تعظيم الموارد المالية والنهوض بأقتصاديات الصحة.



رابعاً: المرأة**الاهداف:**

- الهدف الاول: تمكين المرأة علمياً ومعرفياً.
- الهدف الثاني: تمكين المرأة اقتصادياً.
- الهدف الثالث: تمكين المرأة صحياً.
- الهدف الرابع: تمكين المرأة في المناطق المتضررة من الاعمال الإرهابية.
- الهدف الخامس: توسيع مشاركة المرأة في القطاع الخاص.

خامساً: الشباب**الاهداف:**

- الهدف الاول: الالتزام بتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالشباب.
- الهدف الثاني: توفير بيئة ممكنة للشباب.

سادساً: التنمية الاجتماعية**الاهداف:**

- الهدف الاول: خفض نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.
- الهدف الثاني: تحسين مستوى الخدمات المؤسسية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.
- الهدف الثالث: رفع الوعي والمشاركة المجتمعية بتعليم ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص في المدارس الابتدائية والثانوية.
- الهدف الرابع: خفض معدل عمالة الأطفال.
- الهدف الخامس: خفض حالات العنف ضد الأطفال.
- الهدف السادس: خفض معدلات جنوح الأحداث.
- الهدف السابع: خفض مستويات الإدمان على المخدرات والمسكرات والتدخين.
- الهدف الثامن: خفض نسبة الزواج المبكر للإناث.
- الهدف التاسع: تأهيل البنى التحتية وأدماج الفئات الهشة في المناطق المتضررة من الارهاب.
- الهدف العاشر: تحسين جودة نوعية الحياة.

الاستدامة البيئية**الاهداف:****الهدف الاول: ضمان التوافر والإدارة للمياه والصرف الصحي ، ويشمل:**

- حماية نوعية المياه وتحسينها.
- تطوير منظومة إدارة المخلفات السائلة.
- المحافظة على البيئة البحرية والساحلية.
- الحد من التلوث النفطي.
- مشاريع حصاد المياه.
- الاستفادة الممنهجة من المياه الجوفية.



الهدف الثاني: التصدي لتلوث الهواء وأثاره ، ويشمل:

- حماية نوعية الهواء وتحسينه.
- السيطرة على التلوث النفطي.
- مشاريع الحد من تلوث الكهرباء.
- تطوير منظومة إدارة المخلفات.
- تطوير وحدات الطاقة والبيئة.
- الحد من التلوث الإشعاعي.
- الإدارة المتكاملة للمواد الخطرة.
- الإطار المؤسسي والتشريعات.

الهدف الثالث: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، ويشمل:

- الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر.
- المحافظة على التنوع الإحيائي.
- تطور استخدام المواد البديلة في الزراعة والاتجاه نحو الزراعة النظيفة.

الهدف الرابع: التصدي لتغير المناخ وأثاره

- حماية نوعية الهواء وتحسينه.
- تطوير منظومة ادارة المخلفات.
- الحد من التلوث الاشعاعي.
- الادارة المتكاملة للمواد الخطرة.
- الاطار المؤسسي والتشريعات.
- اجراءات التخفيف من التغيرات المناخية والتكيف معها.



قطاع السكان وقوة العمل

- يتمتع العراق بالعديد من الثروات والموارد ومنها المورد البشري حيث ان العراق غني بالمورد البشري فالمجتمع الذي يتمتع بعمر متوسط اقل من (٢٠) سنة يعد مجتمعا "يافعا" فيما يعد المجتمع ذا العمر المتوسط اذا كان متوسط العمر يقع بين (٢٠-٢٩) سنة وإذا بلغ المتوسط (٣,٩) سنة واكبر يعتبر مجتمعا "كهلا".
- وتشير التقديرات المتاحة الى ان متوسط العمر يجعل المجتمع العراقي مجتمعا "يافعا" ليصبح ما بعد عام ٢٠١٥ والسنوات القادمة مجتمعا "ذو عمر متوسط نتيجة زيادة نسبة السكان في عمر الشباب وبالتالي فأن العراق غني بالمورد البشري على نحو استثنائي فالكثيرون اغلبيهم في سن العمل مما يجعله يملك قوة بشرية هائلة .
- حافظ معدل النمو السكاني على نسبة حققت استقرارا عند حدود ٣% سنويا وحسب الاحصاءات المتاحة حتى عام ٢٠١٧.
- انخفضت نسبة الفئة العمرية اقل من ١٥ سنة من ٤١% عام ٢٠٠٩ الى ٤٠% عام ٢٠١٢ ، في حين ازدادت نسبة الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة من ٥٦% عام ٢٠٠٩ الى ٥٦,٩% عام ٢٠١٢ ، مما يعني تزايد القوة الدافعة في الاقتصاد.
- بلغت نسبة فئة الشباب ١٥-٢٤ سنة (وهي الفئة المعرفة دولياً) ٢٠% عام ٢٠٠٩ ارتفعت الى ٢٠,٢% عام ٢٠١٣ مما يتطلب سياسات تنموية هادفة لتحسين فرص العمل والتعلم للشباب .
- ارتفاع نسبة السكان في المناطق الحضرية لتبلغ ٦٩% من اجمالي السكان ، في حين لم تشكل النسبة المذكورة لسكان الريف سوى ٣١% حسب احصائية عام ٢٠١٧ .

جدول رقم (١٣)

أسقاطات السكان حسب المحافظات والبيئة لسنة ٢٠١٩

ت	المحافظة	المجموع
1	نينوى	3828197
2	كركوك	1639953
3	ديالى	1680328
4	الأنبار	1818318
5	بغداد	8340711
6	بابل	2119403
7	كربلاء	1250806
8	واسط	1415034
9	صلاح الدين	1637232
10	النجف	1510338
11	القادسية	1325031
12	المتن	835797
13	ذي قار	2150338
14	ميسان	1141966
15	البصرة	2985073
	مجموع ١٥ محافظة	33678525
	محافظات اقليم كردستان	
16	اربيل	1903608
17	دهوك	1326562
18	السليمانية	2219194
	مجموع محافظات الاقليم	5449364
	المجموع الكلي لسكان العراق	39127889

المصدر: كتاب وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعة الإحصائية



جمهورية العراق
رئاسة مجلس الوزراء
الهيئة الوطنية للاستثمار



الخارطة الاستثمارية للعراق

٢٠٢١-٢٠٢٠

www.investpromo.gov.iq

www.nici.gov.iq

info@nici.gov.iq

عزيزي المستثمر:

حظي الاستثمار باهتمام كبير من قبل الحكومة الاتحادية وبدعم واسناد من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار وكذلك هيئات الاستثمار في المحافظات نظراً للدور الاساسي الذي يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية بعد ما اتسمت الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية ، ولقد وجدنا ان التنسيق بين الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد الوطني يؤدي الى نتائج ذات كفاءة اكبر من عدم التنسيق او ترك الاستثمار للقرارات الفردية دون تخطيط . وتعد البرامج الاستثمارية سواء الحكومية منها او الاستثمار بصورة مباشرة احدى ادوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة لاجل تسريع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الاهداف الاساسية للدولة في بناء التنمية الاقتصادية المتوازنة ، فضلاً عن ان العلاقة بين الاستثمارات والنمو الاقتصادي يعد احدى اساليب العمل التخطيطي التي يمكن من خلالها معرفة توجهات الاقتصاد ومسيرته التنموية وتشخيص القطاعات الاساسية المحركة للنمو لكي يتسنى للمخطط اعادة الاستثمارات وفقاً لمعدلات النمو بما يحقق الهدف الذي يسعى اليه المخطط في وضع الاستراتيجية المستقبلية، فيعتبر الاستثمار محرك للطاقات الانتاجية الجديدة الى جانب الحفاظ على الطاقات القائمة فزيادة الاستثمار تؤدي الى زيادة قدرة المجتمع على استغلال الموارد الاقتصادية غير المستغلة وزيادة قدرته على استخدام المهارات الفنية وتطبيق الفنون الانتاجية الحديثة وتحسين نوعية المنتجات وتقليل كلفة الانتاج للوصول الى درجة عالية من التنافس في الاسواق المحلية والعالمية. وقد اولت الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات اهتماماً كبيراً في تحقيق الانجازات برغم الظروف الراهنة وقد خطت الهيئة الوطنية للاستثمار خطوات مهمة منذ تأسيسها بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل في مجال النهوض بواقع التنمية في البلد والانفتاح على العالم الخارجي من خلال الترويج للاستثمارات في العراق ومحاولتها جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية باعتباره محرك اساسي في تنمية الاقتصاد العراقي واحداث تغييرات هيكلية في بنيته وتكوين قاعدة من المعلومات لتكون دليلاً للمستثمر ، كما ان للهيئة الدور الريادي في دعم القطاع الخاص على المستوى المحلي والدولي من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات الداخلية والخارجية الهادفة الى دعم القطاع الخاص وسبل النهوض بواقعه وتشجيعه للدخول في شراكات دولية مع غرف التجارة الدولية والشركات العالمية ، كما ان الهيئة لم تكتف بالدور اعلاه انما لجأت الى دراسة اسباب التلكؤ في المشاريع الاستثمارية وتعزيز فرص نموها لذا التجأت الى تبني تعديل عدة تشريعات منها ذات ارتباط مباشر بالعمل الاستثماري ومنها ما له علاقة غير مباشرة بالاستثمار الا ان

بتعديله سيحسن نوعاً ما الفرص الاستثمارية، وإيماناً من الهيئة الوطنية للاستثمار بأن الموازنات الاستثمارية للجهات الحكومية لن تكون قادرة على النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد ما لم تكن هناك إستراتيجيه واضحة ضمن خطوات مرسومه لجذب الاستثمارات الأجنبية فأن الهيئة الوطنية للاستثمار واستناداً لمشاريعها الاستثمارية التي سيتم بيان تفاصيلها لاحقاً دخلت في التزامات عقديه تستوجب تعاون جميع الجهات الحكومية لانجاح مشاريعها الاستثمارية ، وان تعامل الهيئة المهني مع جميع الجهات هو الذي شجع كبار المستثمرين على الدخول الى سوق الاستثمارات العراقي حيث وجود دائرة النافذة الواحدة التي تقدم خدماتها الى جميع المستثمرين ، فضلاً عن سرعة اصدار سمات دخول المستثمرين والعمالة اللازمة لمشاريعهم ، جعل من الهيئة محط انظار كبار رجال الاعمال والشركات الاستثمارية من خلال ما لمسوه من شفافية في التعامل وسرعة في الانجاز ومتابعة لمتطلباتهم.

لقد شهد الاقتصاد العراقي تحولات مهمة على طريق الانفتاح والحرية واعتماد قوى العرض والطلب كآليات اساسية في العلاقات الاقتصادية بالشكل الذي يسهل عملية الاندماج في المنظومة الاقتصادية الدولية وهذا جزء من فلسفتنا الاقتصادية الجديدة والتي ساهمت بشكل ايجابي في تحقيق نمو ملموس في العديد من المؤشرات الاقتصادية التي اشارت الى أن الاقتصاد العراقي سيكون من بين الاقتصادات الاكثر نمواً في العالم خلال السنوات القادمة .

لقد حقق العراق على الصعيد الاقتصادي جملة من التطورات الايجابية على مدى السنوات الماضية على الرغم من التحديات الاقتصادية ومنها انخفاض اسعار النفط عالمياً وكلفة الحرب على تنظيمات الارهابية وفرض القانون واعادة الاعمار واعادة النازحين ، فقد نجحت الحكومة العراقية في وضع سياسة كفوءة لضبط التضخم وضبط الانفاق الحكومي وهيكله المصارف الحكومية لتواكب تطورات العمل المصرفي في العالم ، كذلك انجز العراق مجموعة سياسات الترتيبات الاحتياطية مع صندوق النقد الدولي والتوقيع على العديد من الاتفاقيات الدولية .

ولا يخفى على احد ما يمتاز به العراق من موارد بشرية ومادية نعول عليها كثيراً في تحقيق التنمية في العراق ، كذلك توافر العديد من الفرص الاستثمارية موزعة على مختلف القطاعات بأنماط استثمارية مختلفة اهمها الاستثمار المباشر أو الشراكات الاستثمارية مع الشركات العامة المملوكة للدولة.

ان هذا التنوع في الاقتصاد يأتي من خلال المسارات والسياسات الاستراتيجية التي وضعت لتطوير القطاع الخاص ضمن توجهات خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ومنها :

- تعزيز النهج الاقتصادي المعتمد على دور قيادي للقطاع الخاص في كافة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية .
- رفع مستوى القدرة التنافسية للقطاع الخاص وتحسين كفاءته الانتاجية والتصديرية
- زيادة الطلب وتوسيع السوق المحلية بهدف استيعاب الانتاج المحلي وتخصيص جزء منه لإغراض التصدير .
- ايجاد بيئة اقتصادية كلية مستقرة معززة للنمو .
- إصلاح النظام الضريبي والكمركي لتبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الاستثمار .
- تأسيس المناطق الحرة الصناعية والاستثمارية والمدن الاقتصادية .
- وضع حوافز لجذب رأس المال الاجنبي .
- تحديد وتوزيع الادوار ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وبما يضمن التحول التدريجي الى اقتصاد السوق .
- سياسة استثمارية تجعل من قطاع البنى التحتية والخدمات الاساسية من اولويات اهدافها الإستراتيجية (الكهرباء، الماء، الطرق والجسور....) ومما يدعم فاعلية الاستثمار الخاص ويعزز من دخول الاستثمار الاجنبي الى العراق .
- سياسة مالية داعمة من المصارف الاختصاصية (صناعي، زراعي، عقاري) والمؤسسات المالية الحكومية الأخرى لغرض دعم مبدأ المنافسة.

جدول المحتويات

رقم الصفحة	العنوان	ت
39-1	تمهيد 1
2	هل انت مهتم بالاستثمار في العراق؟ 2
3	لماذا تستثمر في العراق؟ 3
6	مفهوم وأهمية مناخ الاستثمار 4
10	لمحة جغرافية عن العراق 5
13	لمحة عن الاقتصاد العراقي 6
25	القطاع المصرفي 7
39	قطاع السكان وقوة العمل 8
94-40	ملخص المحافظات 9
40-45	محافظة بغداد 10
46-47	محافظة ديالى 11
48-50	محافظة صلاح الدين 12
53-51	محافظة كركوك 13
55-54	محافظة نينوى 14
58-56	محافظة اربيل 15
61-59	محافظة دهوك 16
63-62	محافظة السليمانية 17
67-64	محافظة الانبار 18
72-69	محافظة واسط 19
75-73	محافظة بابل 20
78-76	محافظة كربلاء المقدسة 21
81-79	محافظة النجف الاشرف 22
84-82	محافظة المثنى 23
86-85	محافظة الديوانية 24
88-87	محافظة ذي قار 25
90-89	محافظة ميسان 26
94-91	محافظة البصرة 27
97-95	المناطق الاستثمارية في العراق 28
221-98	ملخص القطاعات 29
110-98	قطاع النفط والغاز 30
112-111	قطاع الكهرباء 31
117-113	قطاع الاتصالات 32
122-118	قطاع الصحة 33
129-123	قطاع الاسكان والبنى التحتية 34
134-130	قطاع النقل 35
158-135	قطاع الصناعة والمعادن 36
161-159	قطاع السياحة 37
163-162	قطاع الخدمات 38
182-164	قطاع الشباب والرياضة 39
221-183	قطاع الزراعة 40

تمهيد

- أعدت الخارطة الاستثمارية من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار في جمهورية العراق والتي تهدف الى تقديم عرض تفصيلي عن الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق على مستوى المحافظات والوزارات الاتحادية ذات العلاقة الحكومية. هذه الوثيقة مع دليل المستثمر إلى العراق تعطي تفاصيل عن الاستثمار والمناخ الاستثماري في العراق ومعلومات السفر الرئيسية، وللمزيد من المعلومات أو المساعدة يرجى عدم التردد بالاتصال بنا على :

info@investpromo.gov.iq	البريد الإلكتروني
info@nici.gov.iq	

او من خلال

www.investpromo.gov.iq	الموقع الإلكتروني للهيئة
--	--------------------------



هل أنت مهتم بالاستثمار في العراق ؟

للمعلومات العامة حول فرص الاستثمار في العراق أو كيفية الحصول على اجازة الاستثمار يرجى زيارة موقع الهيئة الوطنية للاستثمار على شبكة الانترنت على الرابط ادناه:

www.investpromo.gov.iq

وللمزيد من المعلومات أو لترتيب زيارة الى العراق يرجى الاتصال بالهيئة الوطنية للاستثمار عبر أحد العناوين أدناه:

info@investpromo.gov.iq

الهيئة الوطنية للاستثمار

البريد الإلكتروني	الدوائر والأقسام
oss@nici.gov.iq	دائرة النافذة الواحدة
economic@nici.gov.iq	الدائرة الاقتصادية
management@nici.gov.iq	الدائرة الادارية والمالية
Legal.dept@nici.gov.iq	الدائرة القانونية
prd@nici.gov.iq	دائرة العلاقات والاعلام
promotion@nici.gov.iq	
media@nici.gov.iq	
cwp@nici.gov.iq	قسم تنسيق المحافظات
projects@nici.gov.iq	القسم الفني
it@nici.gov.iq	قسم تكنولوجيا المعلومات

<http://www.kurdistaninvestment.org> هيئة استثمار اقليم كردستان

المواقع الالكترونية لهيئات الاستثمار في المحافظات

الموقع الإلكتروني	الهيئة
http://www.baghdadic.gov.iq	هيئة استثمار محافظة بغداد
http://investdiyala.com	هيئة استثمار محافظة ديالى
http://investsalahaddin.org	هيئة استثمار محافظة صلاح الدين
http://www.investkirkuk.com	هيئة استثمار محافظة كركوك
http://www.mosulinvestment.org	هيئة استثمار محافظة نينوى
http://www.anbarinvest.net	هيئة استثمار محافظة الانبار
http://www.wasitic.gov.iq	هيئة استثمار محافظة واسط
http://www.krives.com	هيئة استثمار محافظة كربلاء المقدسة
http://www.bic.gov.iq	هيئة استثمار محافظة بابل
http://www.investnajaf.net	هيئة استثمار محافظة النجف الاشرف
http://www.thiqarinvest.gov.iq	هيئة استثمار محافظة ذي قار
http://www.miciq.com	هيئة استثمار محافظة ميسان
http://www.miciraq.org	هيئة استثمار محافظة المنثى
http://investdiw.gov.iq	هيئة استثمار محافظة الديوانية
http://www.investbasrah.com	هيئة استثمار محافظة البصرة



لماذا تستثمر في العراق؟

يتسم العراق بوجود مقومات داعمة لعملية استقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات الى الداخل وذلك تبعاً لتوافر الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد البشرية والاراضي بمختلف استخداماتها فضلاً عن كبر حجم السوق العراقي والموقع الجغرافي مما يتيح فرصاً للانتاج والتصدير والاستيراد وكل ماتقدم يتمثل بوجود عناصر جذب متنوعة تعكس تعدد وتنوع الفرص الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية.

وازاء ماشهده العراق من تحول في فلسفته الاقتصادية فان الاهداف والاسباب الموجبة الواردة في قانون الاستثمار (رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل) وقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٥ كان له دوراً في جذب الاستثمارات الاجنبية بسبب الامتيازات والاعفاءات التي يوفرها المستثمرين وهي كما يأتي:

- إضافة مفهوم المطور وهو كل شخص طبيعي أو معنوي حاصل على أجازة الاستثمار في قطاعي بناء المدن السكنية والمناطق الاستثمارية أو أي قطاع آخر تقترحه الهيئة بعد موافقة مجلس الوزراء، إضافة مفهوم المطور الثانوي وهو كل شخص طبيعي أو معنوي تنتقل اليه ملكية جزء من المشروع الاستثماري لغرض تطويره ضمن القطاعات المقترحة.
- ادخال القطاع المختلط الى مجال الاستثمار حيث كان القانون قد اقتصر على تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي .
- اقامة مشاريع استثمارية صناعية ومخازن خاصة بالقطاع الزراعي على الارض الزراعية والعقود الزراعية داخل وخارج التصميم الاساس .
- تشجيع المستثمرين العراقيين والاجانب من خلال توفير قروض ميسرة لهم على ان يرضى انجاز المستثمر نسبة ٢٥% من المشروع وبضمان منشآت المشروع وتمنح قروض ميسرة للمشاريع السكنية وللمستفيد النهائي حيث كان القانون سابقا قد اقتصر على المستثمرين العراقيين فقط .
- تملك المستثمر العراقي والاجنبي الاراضي والعقارات لاغراض إنشاء مشاريع الاسكان كما اجاز التعديل الجديد للقانون تمليك المستثمر العراقي او الاجنبي الاراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة والقطاع العام ببديل اذا كانت ضمن التصميم الاساس وبدون بدل اذا كانت خارج التصميم الاساس .
- تمليك المستثمر العراقي الارض المخصصة للمشاريع الصناعية واستثمار الاراضي والعقارات او المساطحة لاغراض إقامة المشاريع الاستثمارية ولمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد (حسب نوع وحجم المشروع) كما يجوز عقد شراكة مع المستثمر الاجنبي في التمويل او الادارة .



- الاستثمار في المشاريع المتوقعة في كافة القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي والاتحادي لغرض تأهيلها وتنفيذها .
- الزم التعديل الجديد للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وبلديات المحافظات بتوفير العقارات الصالحة لاقامة المشاريع الاستثمارية عليها وفي حالة عدم التزام تلك الجهات فلمجلس الوزراء نقل ملكية الاراضي للهيئة الوطنية للاستثمار وبدون بدل وتتولى الهيئة تخصيص المشاريع الاستثمارية .
- ادخال وإخراج رأس المال الخاص بالمشروع والارباح والعوائد الناتجة عنه وفقاً لأحكام القانون اعلاه وتعليمات البنك المركزي العراقي.
- التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه واكتساب العضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة.
- تكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات .
- التأمين على المشروع لدى اي شركة تأمين عراقية او اجنبية .
- فتح حسابات بالعملة العراقية او الاجنبية او كليهما لدى احد المصارف داخل او خارج العراق.
- استخدام وتوظيف العمالة الاجنبية في المشروع جنباً الى جنب مع العمالة المحلية.
- منح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الاقامة في العراق وتسهيل عملية الدخول والخروج من والى العراق.
- فتح فرع لشركته الاجنبية في العراق
- تسجيل براءة الاختراع لمشروعه الاستثماري
- منح التعديل الجديد اعفاءات من الضرائب والرسوم للمشاريع الحاصلة على اجازة استثمار لمدة (١٠) عشر سنوات اعتباراً من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحلها ولايشمل ذلك الاعفاء من الرسوم الكمركية كما اجاز اعفاء الموجودات المستوردة لغرض المشروع الاستثماري من الضرائب والرسوم الكمركية على ان يتم ادخالها الى العراق خلال مراحل انشاء المشروع وقبل البدء بالتشغيل التجاري في كل مرحلة من مراحلها وفق التصميم الاساسي للمشروع والمدة الزمنية لتنفيذه حيث أن القانون سابقاً قد أعفى الموجودات المستوردة لمدة ثلاث سنوات وأعتباراً من تاريخ منح اجازة الاستثمار وكان ذلك يشكل عقبة أمام المستثمرين حيث تم معالجة ذلك في التعديل الجديد.
- كما تضمن اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين .



كما تضمن اعفاء المواد الاولية المستوردة لاغراض التشغيل التجاري من الضرائب والرسوم الكمركية والداخلة في تصنيع مواد البطاقة التموينية والادوية والانشائية شرط ان تكون صديقة للبيئة .

كما تضمن أعفاء المواد الاولية المستوردة لغرض التشغيل التجاري للمشروع من الضرائب والرسوم الكمركية وفقا لنسبة مساهمة المواد المحلية في تصنيع المنتج وهذا يشكل دعماً مهماً للمنتجات المحلية.

١. استثنى التعديل الجديد الاراضي والعقارات التي تخصص لغرض اقامة مشاريع استثمارية عليها من احكام القوانين والقرارات المدرجة ادناه لما تشكله من عقبات امام الاستثمار

أ- قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٢١ لسنة ٢٠١٣ .
ب- قانون ايجار اراضي الاصلاح الزراعي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣ وقانون اعادة تنظيم الملكية الزراعية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٧ وقانون تاجير الاراضي الزراعية المستصلحة رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥ .

ج- قانون الاستثمار الصناعي رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ بشأن احتفاظ المستثمر بقطعة الارض المخصصة له بموجب احكامه .

د- الفقرة (ثانياً) من القرار رقم ٨٥٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقرار ٩٤٠ لسنة ١٩٨٧
ح- قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل المرقمة ٥٨١ لسنة ١٩٨١ و١١٨٧ لسنة ١٩٨٢ و٢٢٢ لسنة ١٩٧٧ و١٦٥ لسنة ١٩٩٤

- منح مشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية والعلمية اعفاءات اضافية من رسوم استيراد الاثاث والمفروشات واللوازم لأغراض التحديث والتجديد مرة كل اربع سنوات على الاقل.
- شمول مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بما في ذلك مشاريع القطاع العام المتعاقد على تاهيلها او تشغيلها او انشائها مع القطاع الخاص باحكام قانون الاستثمار.
- منح المستثمر بعد حصوله على الاجازة الاستثمارية هويه خاصة تمنح بموجبها الامتيازات.



مفهوم واهمية مناخ الاستثمار :

تتجلى اهمية المناخ الاستثماري من خلال اثره في جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية ذلك لأن المناخ يشمل الجوانب التي يراها المستثمر ضرورية لنجاح استثماراته وملائمة نشاطه حالياً ومستقبلاً". حيث يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية (السياسة المالية والنقدية والتجارية) بالإضافة الى (الانظمة والبنية القانونية) ويتعلق مناخ الاستثمار بجوانب عدة بعضها متعلق بمدى توافر منشآت البنى الأساسية والبعض الاخر بالأنظمة والقوانين والوضع السياسي والامني بالمؤسسات وهناك ايضا مجموعات خاصة تؤثر على مناخ الاستثمار كالفرص الاستثمارية الحقيقية والحوافز والأسواق المتنوعة للإنتاج .

يمكن تعريف المناخ الاستثماري (مفهوماً شاملاً ينصرف الى مجمل الاوضاع والظروف سلباً او ايجاباً) في فرص نجاح المشروعات الاستثمارية مما يؤثر على حركة الاستثمارات وتشمل الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الاوضاع القانونية والتنظيمات والمؤسسات الحكومية الساندة للعمل) .

عرفت منظمة الاونكتاد (UNCTAD) مناخ الاستثمار على بعدين:

البعد الأول: يتضمن مختلف العوامل الأساسية المؤثرة في القرار الاستثماري وتشمل مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، المعايير المطبقة للتعامل مع المستثمرين الأجانب، وسياسات العمل وطبيعة السوق وآلياته، والاتفاقات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرامج الخصخصة والسياسات التجارية والأنظمة الضريبية.

البعد الثاني: يتعلق بسمعة الدولة، ونوعية الحياة، مستوى دعم الاستثمار وتعزيزه من خلال تقديم الحوافز المالية كالإعفاءات الضريبية والجمركية، والحوافز التمويلية كمنح القروض بفوائد منخفضة، والإعانات المقدمة للمستثمر.

في حين ذهب البنك الدولي إلى تعريف أدق وأشمل لمفهوم مناخ الاستثمار؛ إذ عرفه على أنه مجموعة عوامل محددة في موقع معين والتي تشكل وتكوّن شكل الفرص الاستثمارية والحوافز والدوافع للشركات من أجل أن تستثمر بشكل منتج، وتولد فرص العمل، وتوسع نطاق أعمالها. وعرف البعض أن المناخ الاستثماري هو البيئة السياسية والمؤسسية والتنظيمية التي تعمل فيها الشركات. في حين يرى آخرون أن مناخ الاستثمار الملائم ينحصر على مجموعة شروط معينة تتفرع إلى الشروط الأساسية لجذب الاستثمار والشروط المكملة؛ وكالاتي:

الشروط الأساسية لجذب الاستثمار: هي الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي، وتتمثل هذه الشروط بالاستقرار السياسي والاقتصادي؛ فإذا كانت الأرباح مرتفعة في بيئة استثمارية معينة إلا أنها تفتقر إلى مناخ سياسي واقتصادي مستقر، فإن هذا يجعل هذه البيئة طاردة للاستثمار؛ وذلك لأن المستثمر سيستثمر في بيئة خالية من إمكانية توقع الرباح او استقرارها، مما يعني أن هذه البيئة يسودها عدم اليقين، وبالتالي يعرض رأس المال البشري والمادي والمالي إلى الخطر.

الشروط المكملة لجذب الاستثمار: بعد توفر الشروط الأساسية يجب ضمان الشروط الإضافية التي تُهيئ مناخ استثمار ملائم وبيئة مشجعة وجاذبة للاستثمار، وتشتمل هذه الشروط على (حجم السوق ومعدل نموه، توفر الموارد البشرية الماهرة والمؤهلة، توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال، وبيئة مؤسسية فعالة)



مكونات مناخ الاستثمار:

يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة البيئة الاقتصادية والاستثمارية والتشريعية، ودرجة جاذبيتها لاستقطاب وتوطين الاستثمار، وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الأسواق المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي، وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات إلى الازدهار وارتفاع مستوى المعيشة، ويطرح التقرير مكونات مناخ الاستثمار والتي يمكن تقسيمها إلى المكونات الاقتصادية والمكونات غير الاقتصادية وبالشكل الآتي:

المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري

وتشمل مجموعة من العناصر الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني ومن أهمها: **السياسة الاقتصادية:** وينظر إليها من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية.

وتعتبر السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية، لما لها من تأثيرات في المتغيرات الاقتصادية، حيث تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العام للأسعار وغيرها. ومن نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العامة، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه فيما يخص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي إلى ارتفاع كبير في معدل التضخم أو انكماش حاد وكساد اقتصادي. فكلما احتفظت السياسة المالية بمعدل مستقر من عجز الموازنة العامة للدولة، بما لا يؤدي إلى تضخم جامع أو ركود هابط، ويكون هذا جاذباً للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقاً لنمو الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية فهي تشير إلى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير في الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، وبخصوص مناخ الاستثمار ينبغي على السياسة النقدية أن تتحكم في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم، فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي في المناخ الاستثماري، ومثل هذه التقلبات تجعل من الصعب دراسة جدوى المشاريع وتعرض المستثمر لخسارة كبيرة غير متوقعة، كذلك لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس مال. كما تؤثر في تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات الاستثمارية. لذا فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، على إن يتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، وأن تكون متوافقة مع التغيير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وأن تتسم بالاستقرار.

أما على صعيد التجارة الخارجية، ودورها في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة القيود التي تقف أمام التجارة الدولية، متميزة بتعريفه كمركية مرنة ومنخفضة وشفافة، قليلة الإجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية، وتنعكس آثار هذه السياسة بشكل إيجابي أو سلبي في الحساب الجاري من ميزان المدفوعات، حيث إن الحساب الجاري يحقق فائضاً إذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة وسليمة وبالتالي تجلب مستثمرين جدد، أو عجزاً في الحالة المعاكسة.

درجة الانفتاح الاقتصادي: إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، يعني عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج، الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج). فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي مرتفعة، فهذا دليل على تحسن المناخ الاستثماري.



مناخ الاستثمار في العراق (الواقع والتحديات):

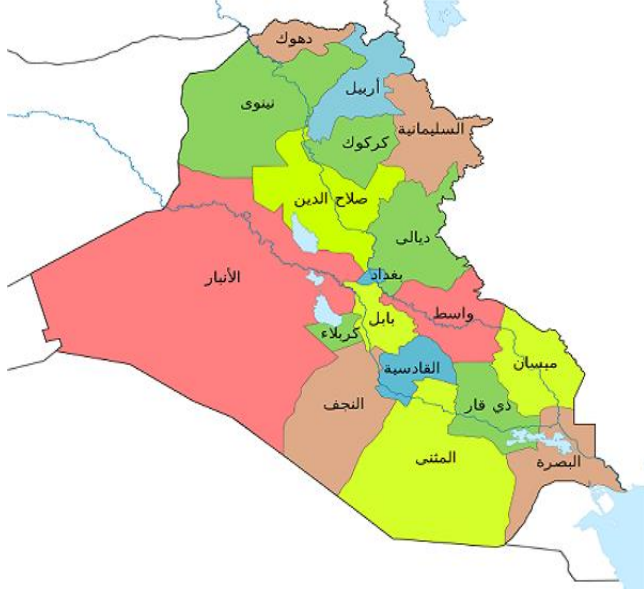
يمتلك العراق مقومات هائلة وموارد ضخمة، لو أحسن استغلالها وأتفنت إدارتها، لارتقى باقتصاده وشجع الاستثمارات في الداخل وجذب الاستثمارات من الخارج؛ وتتجسد تلك المقومات بجميع عوامل الإنتاج اللازمة؛ فمن جهة عنصر الأرض، فإن العراق يملك مساحة واسعة وتمثل أرضه برقعة جغرافية مهمة لها خصائص مميزة قادرة على احتضان مشاريع القطاع الزراعي والصناعي والتجاري وغيرها الكثير. ومن جهة عنصر المواد الأولية، فإن المواد الأولية التي تنتج داخل العراق تتميز بكفاءات عالية لو انتجت وفق مواصفات قياسية وهيئ لها المناخ الملائم إضافة إلى انفتاح العراق على الأسواق الخارجية. ومن جهة عنصر العمل؛ فإن الفئة العمرية العاملة تمثل النسبة الأكبر من سكان العراق لذلك يطلق على سكان العراق بالسكان اليافعين. أما من جهة عنصر رأس المال؛ فإن إمكانية توفير رؤوس الأموال في العراق كبيرة، من خلال حرية حركة رؤوس الأموال وإنتاجها محلياً. وبالتالي فإن هذه المقومات لو أُديرت بكفاءة لكانت كفيلة بجذب استثمارات ضخمة، ولو تم توجيه تلك الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية لعملت الترابطات الخلفية والأمامية على نمو اقتصادياً أفضل بكثير.

أولاً: التوازن الاقتصادي الداخلي: وهو استقرار مؤشرات الاقتصاد الداخلية في بنيتها وهيكلها، ويشمل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم وأسعار الفائدة (تقييم السياسة النقدية)، استقرار الموازنة العامة (تقييم السياسة المالية)، ومؤشر البورصة في سوق العراق للأوراق المالية.

الناتج المحلي الإجمالي: إن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يعد من أشهر المؤشرات لقياس قاعدة إنتاج البلد ومدى تنوعها، فمن خلال تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق يمكن معرفة مدى تنوع الاقتصاد العراقي. وفي هذا السياق يجب أن يتم التركيز على تحليل النمو الاقتصادي تحليلاً مفصلاً، وذلك من أجل تقييم مسار سياسة الاقتصاد الكلي ومدى سيرها نحو الهدف الأفضل.



لمحة جغرافية عن العراق



يعد موقع العراق أستاراتيجي ومؤثر في العالم كونه يمثل ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم وكونه الجسر الارضي المؤدي الى طرق المواصلات البحرية وللعراق اهمية من الناحيتين الدولية والتجارية. عاصمة العراق بغداد ويتكون العراق من ثمانية عشر محافظة ثلاثة منها منتظمة في اقليم

كردستان وهي (سليمانية، اربيل، دهوك) وتمثل محافظات بغداد والبصرة ونيوى واربييل محافظات رئيسية من حيث اتساع المساحة وكبر عدد السكان. تتكون الموارد الرئيسية للعراق من النفط والغاز الطبيعي والكبريت والفوسفات والحديد والزنابق الاحمر واطيان الكاولين والبوكسايت والحجر الجيري والحصى والرمل .

تنقسم الخصائص الجغرافية في العراق الى اربعة مناطق رئيسية هي المنطقة الغربية والجنوبية والمرتفعات الجبلية والسهل الرسوبي على نهري دجلة والفرات وتقدر مساحة جمهورية العراق (٤٤٦,٤٣٨) كم مربع ، ويقدر عدد سكان العراق بحوالي (٣٨,٨) مليون نسمة معظمهم يعيشون في المدن (١٩,٦) مليون نسمة عدد الذكور و(١٩,٢) مليون نسمة عدد الاناث .

وفي العراق نهران رئيسيان هما دجلة والفرات ينبع الاول من تركيا ويبلغ طوله ١٨٥٠ كم، كما ينبع الثاني من تركيا ايضا ويبلغ طوله 2350 كم ويلتقي النهران في مدينة القرنة في محافظة البصرة ليشكلا شط العرب الذي يجري لمسافة 185 كم أخرى حتى يصل الخليج العربي.

يحد العراق من الشمال تركيا ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والكويت والخليج ومن الشرق جمهورية إيران الاسلامية ومن الغرب سوريا والمملكة الاردنية الهاشمية.



الحدود البرية

يبلغ الطول الكلي للحدود (٣٦٣١) كم ويبلغ طول الحدود مع ايران (١٤٥٨) كم ومع الاردن (١٨١) كم ومع الكويت (٢٤٢) كم ومع السعودية (٨١٤) كم ومع سوريا (٦٠٥) كم ومع تركيا (٣٣١) كم اما الطول الكلي للسواحل البحرية فتبلغ (٥٨) كم.



بحيرات العراق

هناك العديد من البحيرات في العراق ومنها :
بحيرة دوكان ، بحيرة الحبانية ، بحيرة الرزازة ،
بحيرة ساوة، بحيرة دربندخان ، بحيرة الثرثار



سدود العراق

سد دوكان ، سد دربندخان، سد الحبانية ، سد
الفلوجة ، سدة الهندية ، سد الموصل، سد دهوك،
سد حميرين ، سدة الكوت، سد سامراء، سد قزانية ،
سد العظيم ، سد حديثة

انهار العراق

نهر دجلة، نهر الفرات، نهر ديالى، نهر الزاب الكبير، نهر الزاب
الصغير، نهر شط العرب، نهر العظيم، نهر الغراف ، نهر الدجيل.



• <http://ar.wikipedia.org>

العراق

جغرافيا

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

nic | www.investpromo.gov.iq
Info@investpromo.gov.iq
info@nici.gov.iq



اقسام سطح العراق

يقسم سطح العراق الى اربعة اقسام رئيسية : الهضبة الغربية والمنطقة الجبلية والسهل الرسوبي والمنطقة المتموجة



جبال العراق

جبل سنجار ، جبل قرة داغ، جبل حميرين ، جبل سنام ، الجبل الابيض ، جبل كارة ، جبل قنديل ، جبل هلكورد، جبل متين ، جبل كورك

اهوار العراق

هور الحمار، هور الحويزة ، اهوار الجبايش، اهوار القرنة



جزر العراق

جزيرة آلوس، جزيرة جبة، جزيرة ام الخنازير، جزيرة ام الرصاص، جزيرة حجام، جزيرة ام البابي، جزيرة السندباد



لمحة عن الاقتصاد العراقي

أظهر الاقتصاد العراقي خلال الاعوام (٢٠١٨-٢٠١٩) أداء جيد في اغلب مؤشرات الاقتصادية ويأتي ذلك من قوة الاقتصاد العراقي الذي يتنوع من حيث مصادره الطبيعية والبشرية والمكانية فضلاً عن بنيته القطاعية الاقتصادية وبما يمثل بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التالية:

القطاع النفطي

- يلعب النفط دوراً محورياً في تنمية الاقتصاد العراقي من حيث انه يسهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي بما لا يقل (٥٦) عن بالاسعار الثابتة لعام ٢٠١٨ (حسب التقديرات الخاصة بالخطة الخمسية ٢٠١٨-٢٠٢٢)، وكذلك ما يزيد عن ٩٠% من العائدات المالية.
- قطاع النفط الخام وحسب التقديرات التي تشير الى ان انتاج النفط الخام خلال عام ٢٠١٨ سجل معدله اليومي (٤,٤٠١) مليون/ برميل/ يومياً أما عام/٢٠١٧ حيث بلغ (٤,٤٦٩) مليون/ برميل/ يوم .
- أما احتياطات الغاز المثبتة فقد بلغت (١٣٢,٩) تريليون قدم مكعب
- يمتلك العراق امكانيات وخبرات تنافسية في مجال الصناعات المرتبطة بالكبريت الى جانب الانتاج الواسع للاسمدة النتروجينية والفسفات .
- المعدل اليومي لصادرات النفط لعام ٢٠١٨ بلغ (٣,٨٣٦) مليون/ برميل / يوم
- المعدل اليومي لصادرات النفط لعام ٢٠١٧ بلغ (٣,٨٠٢) مليون/ برميل / يوم
- احتياط النفط المثبتة (١٤٦,٩) مليون / برميل

جدول رقم (١)

يبين بعض المؤشرات القطاع النفطي

الاحتياطات النفطية المثبتة ٢٠١٨/١/١	١٤٦,٩ مليار/ برميل
احتياطات الغاز المثبتة ٢٠١٨/١/١	١٣٢,٩ ترليون قدم مكعب قياسي
المعدل اليومي من انتاج النفط ٢٠١٧	٤,٤٦٩ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي من انتاج النفط ٢٠١٨	٤,٤٠١ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط ٢٠١٧	٣,٨٠٢ مليون برميل / يوم
المعدل اليومي لصادرات العراق من النفط ٢٠١٨	٣,٨٣٦ مليون برميل / يوم
طاقة النفط الخام المستهدفة ٢٠١٩	٥,٠٠٠ الف / برميل
طاقة النفط الخام المستهدفة ٢٠٢٠	٥,٥٠٠ الف / برميل

المصدر : وزارة النفط / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم ٩٦١ في

٢٠١٩/١/٩



التكوين الرأسمالي للقطاعات العام والخاص

إشارت البيانات المتوفرة لسنة القياس 2015 الى ان مساهمة القطاع الخاص في التكوين الراسمالي بلغت بحدود 34.7% مقابل 65.3% للقطاع العام. وفي ظل التوجهات والسياسات الاقتصادية ذات الصلة تستهدف خطة التنمية الوطنية - 2022 2018 تعزيز دور القطاع الخاص والعمل على تهيئة الفرص المناسبة للقيام بدوره الحقيقي في عملية التنمية لاسيما في ظل تراجع دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع الحكومية بسبب الازمة المالية وانخفاض حجم الايرادات المالية المتاحة ، وبهذا الاتجاه تستهدف خطة التنمية الوصول بنسبة مساهمة القطاع الخاص من الاستثمارات في سنة الهدف 2022 الى حوالي 38.3% مقابل 61.7% للقطاع العام وكما مبين في الجدول التالي.

جدول (٢)

مساهمة القطاعات العام والخاص بالتكوين الرأسمالي وبالأسعار الثابتة				
القطاع	سنة القياس ٢٠١٥		سنة الهدف ٢٠٢٢	
	القطاع العام %	القطاع الخاص %	القطاع العام %	القطاع الخاص %
الزراعي	٦٧,٦	٣٢,٤	٦٠,٠	٤٠,٠
النفط	١٠٠,٠	٠,٠	٩٥,٠	٥,٠
التعدين	٦٦,٤	٣٣,٦	٦٦,٠	٣٤,٠
الصناعة التحويلية	٣٩,٥	٦٠,٥	٣٠,٠	٧٠,٠
الكهرباء والماء	٨٠,٨	١٩,٢	٧٥,٠	٢٥,٠
البناء والتشييد	٤٣,١	٥٦,٩	٤٠,٠	٦٠,٠
النقل والاتصالات	٩,٩	٩٠,١	٥,٠	٩٥,٠
التجارة	١٣,١	٨٦,٩	١٣,٠	٨٧,٠
المال والتأمين	٤,١	٩٥,٩	٤,٠	٩٦,٠
الخدمات	٨١,٨	١٨,٢	٧٠,٠	٣٠,٠
الكلية	٦٥,٣	٣٤,٧	٦١,٧	٣٨,٣

السياسة النقدية

ينبغي ان تتحكم السياسة النقدية في كل من سعر الصرف ومعدل التضخم فالتقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي في المناخ الاستثماري مما يجعل من الصعوبة دراسة جدوى المشاريع وتعرضه للخسارة كذلك معدل التضخم له تأثير على سياسات التسعير وحجم الانتاج وبالتالي حركة الى اعادة وتأثير ذلك على تكاليف عوامل الانتاج فكلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبه للاستثمار واستمرت السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي بالثبات مما ادى الى ثبات معدل التضخم والفائدة مما ينعكس ايجاباً على مناخ الاستثمار في العراق .



سعر الصرف الاجنبي

جدول رقم (٣)

يبين معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي

للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

(دينار عراقي)

السنة	سعر السوق	سعر المزاد
٢٠٠٨	١٢٠٣	١١٩٣
٢٠٠٩	١١٨٥	١١٧٠
٢٠١٠	١١٨٦	١١٧٠
٢٠١١	١١٩٦	١١٧٠
٢٠١٢	١٢٣٣	١١٦٦
٢٠١٣	١٢٣٢	١١٦٦
٢٠١٤	١٢١٤	١١٨٨
٢٠١٥	١٢٤٧	١١٨٧
٢٠١٦	1240	1184
2017	1203	1182

• البنك المركزي / المجموعة الاحصائية السنوية

الناتج المحلي الاجمالي

قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية محددة ويتكون الناتج المحلي والاجمالي من الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص والتكوين الرأسمالي والتغيير في الخزين او الصادرات او الاستيرادات وبالتالي فإن GDP مؤشر مهم يعكس مدى استقرار الاقتصاد الكلي .

2-3 النمو الاقتصادي

تستهدف خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022 تحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب يتفق والمعدلات التي حققها الاقتصاد العراقي خلال الفترات الماضية مستنداً الى الامكانات المادية والبشرية التي يتمتع بها وخاصة مع ادامة الانتاج النفطي والقدرة على تحقيق صادرات نفطية ضامنة لاستدامة الايرادات المالية التي يمكن توظيفها في القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى ، تم وضع معدل نمو مستهدف لسنوات الخطة 2018 – 2022 بحدود 7% منه حوالي 7.5% معدل نمو القطاع النفطي و6.1% معدل نمو لكافة الانشطة الاخرى غير النفطية (السلعية والتوزيعية والخدمية) وان كانت القناعة متوفرة بقدرة الاقتصاد العراقي على تحقيق معدلات نمو أعلى من ذلك ولكن مراعاة لظروف عدم استقرار اسعار النفط عالمياً من جهة وبقاء التهديدات الارهابية وعدم الاستقرار الامني من جهة اخرى وغيرها من العوامل التي تلقي بظلالها على المسيرة التنموية خلال السنوات القادمة.



اولاً: الانتاج المحلي الاجمالي

نعرض في ادناه جدول معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة المقدرة للسنوات 2018 – 2022 والتي تم احتسابها وفق النموذج الذي تم تبنيه للخطة.

جدول (٤)

معدلات النمو المستهدفة في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للسنوات 2018 – 2022 (مليار دينار)							
القطاع	٢٠١٥ سنة	معدل النمو	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الزراعي	٣٧٠٧,٥	٨,٤	٤٧٢٢,٥	٥١١٩,٢	٥٥٤٩,٢	٦٠١٥,٣	٦٥٢٠,٦
النفط	١٠٠٩٢٩,٢	٧,٠	١٢٥٣٨٤,٠	١٣٤٧٨٧,٥	١٤٤٨٩٦,٩	١٥٥٧٦٤,٢	١٦٧٤٤٦,٥
التعدين	٣٣٠,٠	١,٠	٣٤٠,٠	٣٤٣,٤	٣٤٦,٨	٣٥٠,٣	٣٥٣,٨
الصناعة التحويلية	١٥٣٥,١	١٠,٥	٢٠٧١,٢	٢٢٨٨,٧	٢٥٢٩,٠	٢٧٩٤,٥	٣٠٨٨,٥
الكهرباء البناء والتشييد	٢١٣٠,٧	٦,٠	٢٥٣٧,٧	٢٦٩٠,٠	٢٨٥١,٤	٣٠٢٢,٤	٣٢٠٣,٨
النقل والاتصالات	١٤٣١٣,٩	٧,٠	١٧٥٣٥,١	١٨٧٦٢,٦	٢٠٠٧٦,٠	٢١٤٨١,٣	٢٢٩٨٥,٠
التجارة	١٤٨٧٢,٩	٨,٣	١٨٨٩٢,١	٢٠٤٦٠,٢	٢٢١٥٨,٤	٢٣٩٩٧,٥	٢٥٩٨٩,٣
المال والتأمين	١١٨١٥,١	٢,٦	١٢٧٦٠,٨	١٣٠٩٢,٦	١٣٤٣٣,٠	١٣٧٨٢,٣	١٤١٤٠,٦
الخدمات	١٩٧٧٧,٨	٤,٥	٢٢٥٦٩,٨	٢٣٥٨٥,٤	٢٤٦٤٦,٧	٢٥٧٥٥,٨	٢٦٩١٤,٩
الانشطة غير النفطية	٨١٤٠٢,٠	٦,١	٩٨٢٠١,٨	١٠٤٢٥٥,٣	١١٠٧٢١,٦	١١٧٦٣١,٥	١٢٥٠١٧,٣
الكلي	١٨٢٣٣١,٢	٧,٠	٢٢٣٥٨٥,٨	٢٣٩٠٤٢,٨	٢٥٥٦١٨,٥	٢٧٣٣٩٥,٧	٢٩٢٤٦٣,٨
			١٨٩,٢	٢٠٢,٢	٢١٦,٣	٢٣١,٣	٢٤٧,٤

يتضح ان الخطة تستهدف زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالاسعار الثابتة الى (292.5) تريليون دينار عام 2022 مقارنة بحوالي (182.3) تريليون دينار عند العام 2015 وبزيادة مطلقة قدرها (110.2) تريليون دينار وبمعدل نمو 7%. ويأتي في مقدمة القطاعات المستهدفة هو قطاع الصناعة التحويلية 10.5% والقطاع الزراعي 8.4% هذه المعدلات مشروطة بتوفر الاستثمارات اللازمة سواء من القطاع العام او من القطاع الخاص



جدول (٥)

الهيكلة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة القياس %			
٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠١٥	القطاع
٢,٢	٢,١	٢,٠	الزراعي
٥٧,٣	٥٦,١	٥٥,٤	النفط
٠,١	٠,٢	٠,٢	التعدين
١,١	٠,٩	٠,٨	الصناعة التحويلية
١,١	١,١	١,٢	الكهرباء والماء
٧,٥	٧,٥	٧,٦	البناء والتشييد
٧,٩	٧,٨	٧,٨	النقل والاتصالات
٨,٩	٨,٤	٨,٢	التجارة
٤,٨	٥,٧	٦,٤	المال والتأمين
٩,٢	١٠,١	١٠,٧	الخدمات
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الكلية

جدول (٦)

مساهمة الأنشطة الاقتصادية عدا النفط في توليد الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ (مليار دينار)										
٢٠٢٢		٢٠٢١		٢٠٢٠		٢٠١٩		٢٠١٨		الانشطة
%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	%	الناتج	
١١,٩	٣٤٩٨٧,٦	١١,٩	٣٢٦١٤,٥	١١,٩	٣٠٤٠٧,٥	١١,٩	٢٨٣٥٤,٣	١١,٨	٢٦٤٤٣,٩	السلعية عدا النفط
١٧,٤	٥٠٨١٢,٦	١٧,٣	٤٧٢٧٠,٥	١٧,٢	٤٣٩٨٠,٧	١٧,١	٤٠٩٢٤,٨	١٧,٠	٣٨٠٥٦,١	التوزيعية
١٣,٤	٣٩٢١٧,٢	١٣,٨	٣٧٧٤٦,٤	١٤,٢	٣٦٣٣٣,٤	١٤,٦	٣٤٩٧٦,٠	١٥,٢	٣٣٩٦٠,٤	الخدمية
٤٢,٧	٢٩٢٤٦٣,٨	٣٤,٠	٢٧٣٣٩٥,٧	٤٣,٣	٢٥٥٦١٨,٥	٤٣,٦	٢٣٩٠٤٢,٨	٤٤,٠	٢٢٣٥٨٥,٨	اجمالي الناتج المحلي

ثانياً: الاستثمار والنمو

قدرات الاستثمارات المطلوبة (سواء من القطاع العام او الخاص) لتحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ 7% بمبلغ إجمالي قدره (220.6) تريليون دينار بما يعادل (186.7) مليار دولار طيلة سنوات الخطة (2018 - 2022) منه مبلغ 132 تريليون دينار متوقع ان توفره الموازنة العامة للدولة كأستثمار حكومي والباقي بحدود 88.6 تريليون دينار يعبر عن استثمارات القطاع الخاص بكافة اشكاله وكما مبين ادناه:



جدول (٧)

تريليون دينار	الايادات والاستثمارات المقدرة للخطة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
٤٤٠,٠	أجمالي الايرادات المتوقعة
٢٢٠,٦	أجمالي الاستثمارات المطلوبة
١٣٢,٠	الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة
٨٨,٦	الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص

- الاستثمار الحكومي

يبلغ حجم الاستثمار الحكومي المتوقع خلال سنوات الخطة حوالي 132 تريليون دينار بما يعادل 111.7 مليار دولار وتشكل حوالي 60% من اجمالي الاستثمارات المطلوبة والبالغة 220.6 تريليون دينار كما مبين في الجدول اعلاه.

- الاستثمار غير الحكومي (الخاص)

تتوقع الخطة ان يساهم القطاع الخاص بما قيمته 88.6 تريليون دينار بما يعادل 75 مليار دولار خلال سنوات الخطة 2018 - 2022 وهي تعبر عن استثمارات القطاع الخاص في العراق بمختلف اتجاهاته وانشطته وهو يشكل ما نسبته 40% من اجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة.

- التوزيع القطاعي للاستثمارات المطلوبة

ولتحقيق معدلات النمو المستهدفة قطاعياً ندرج في ادناه جدولاً بالاستثمارات المقدرة والمطلوبة سنوياً لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية حيث يتضح ان قطاع النفط يستمر في الحصول على نسبة عالية من الاستثمارات وبتحود 38.4% وبمبلغ اجمالي قدره حوالي 84.7 تريليون دينار للفترة 2018 - 2022 ويأتي هذا متوافقاً مع حاجة هذا القطاع للاستثمارات الواسعة بأعتبره قطاعاً كثيف رأس المال ويحتاج الى تكنولوجيا متطورة وكذلك لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية كما تستحوذ قطاعات البنى التحتية (الكهرباء والماء والبناء والتشييد والنقل والاتصالات) مجتمعة على حوالي نصف الاستثمارات المقدرة وبتحود 49.5% حيث قدرت حاجة قطاع الكهرباء والماء الى حوالي 20.2 تريليون دينار للسنوات الخمس القادمة ، في حين قدرت الاستثمارات المطلوبة لقطاع البناء والتشييد بحوالي 12.2 تريليون دينار خلال سنوات الخطة اما الاستثمارات المطلوبة لقطاع النقل والاتصالات فقد قدرت بحدود 39.6 تريليون دينار وهو امر مطلوب لتلبية متطلبات اعادة البناء والاعمار في المناطق المتضررة اضافة الى تراجع واقع البنى التحتية في كافة انحاء البلاد مع الاشارة الى ان القطاع الخاص هو المساهم الاساس في هذا القطاع الحيوي حيث تصل نسبة مساهمته الى حوالي 90%. اما قطاع الخدمات فهو بحاجة ايضاً الى استثمارات كبيرة خلال سنوات الخطة قدرت بحدود 37.2 تريليون دينار وبنسبة تصل الى 17% من اجمالي الاستثمارات المقدرة وذلك بأمل إعادة النشاط الى هذا القطاع الحيوي الذي يلامس



حاجات المواطنين اليومية. اما القطاعات الانتاجية والسلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) فقد جاءت حصتها معاً بحوالي 5.6% وهي نسبة منخفضة تعود الى ضعف القدرة الاستيعابية فيهما والتخلف التكنولوجي والمنافسة غير العادلة من السلع المستوردة وضعف تنفيذ الاجراءات والقرارات ذات الصلة.

جدول (٨)

حجم الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاقتصادية للسنوات ٢٠٢٢ - ٢٠١٨						
مليار دينار						
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	معدل النمو المستهدف (%)	القطاع
١٧٦٨,٥	١٦٣١,٥	١٥٠٥,٠	١٣٨٨,٤	١٢٨٠,٨	٨,٤	الزراعي
١٩٤٧٠,٥	١٨١١٢,١	١٦٨٤٨,٥	١٥٦٧٣,٠	١٤٥٧٩,٥	٧,٥	النفط
٥,٨	٥,٨	٥,٧	٥,٧	٥,٦	١,٠	التعدين
١١٧٣,٧	١٠٦٢,٢	٩٦١,٢	٨٦٩,٩	٧٨٧,٢	١٠,٥	الصناعات التحويلية
٤٥٣٣,٧	٤٢٧٧,٠	٤٠٣٤,٩	٣٨٠٦,٥	٣٥٩١,١	٦,٠	الكهرباء والماء
٢٧٧٨,٧	٢٦٠١,٨	٢٤٣٦,٢	٢٢٨١,١	٢١٣٥,٨	٦,٨	البناء والتشييد
٩٠٢٢,١	٨٤٣١,٩	٧٨٨٠,٣	٧٣٦٢,٨	٦٨٨٣,٠	٧,٠	النقل والاتصالات
١٩٩١,٨	١٨٣٩,١	١٦٩٨,٢	١٥٦٨,٠	١٤٤٧٩,٩	٨,٣	التجارة
١١٩٤,٥	١١٦٤,٢	١١٣٤,٧	١١٠٥,٩	١٠٧٧,٩	٢,٦	المال والتأمين
٨١١٣,١	٧٧٦٣,٧	٧٤٢٩,٤	٧١٠٩,٥	٦٨٠٣,٣	٤,٥	الخدمات
٥٠٠٥٢,٥ ٤٢,٣	٤٦٨٨٩,٤ ٣٩,٧	٤٣٩٣٤,٢ ٣٧,٢	٤١١٧٢,٨ ٣٤,٨	٣٨٥٩٢,٢ ٣٢,٦	٧,٠	الكلي



جدول (٩)

التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ (%)		
القطاع	الاستثمار (مليار دينار)	%
الزراعي	٧٥٧٤,٢	٣,٤
النفط	٨٤٦٨٣,٧	٣٨,٤
التعدين	٢٨,٦	٠,٠١
الصناعة التحويلية	٤٨٥٤,٣	٢,٢
الكهرباء والماء	٢٠٢٤٣,٣	٩,٢
البناء والتشييد	١٢٢٣٣,٦	٥,٥
النقل والاتصالات	٣٩٥٨٢,١	١٧,٩
التجارة	٨٥٤٥,١	٣,٩
المال والتأمين	٥٦٧٧,٢	٢,٦
الخدمات	٣٧٢١٩,٠	١٦,٩
الكلية	٢٢٠٦٤٠,٠	١٠٠

ثالثاً: متوسط نصيب الفرد

تستهدف الخطة تحقيق معدل نمو حقيقي عند 7% للنتائج المحلي الاجمالي مع معدل نمو سكاني قدره 2.5% فإن من المتوقع زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي بنحو 4.5% فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي وبالسعر الثابتة لعام 2007 حوالي 4.9 مليون دينار عام 2015 وحوالي 5.1 دينار لعام 2016 حيث من المتوقع ان يصل متوسط نصيب الفرد الى حوالي 6.9 مليون دينار عند نهاية الخطة عام 2022.

جدول (١٠)

متوسط نصيب الفرد خلال سنوات الخطة			
السنة	ن م إجمالي المستهدف (مليار دينار)	حجم السكان المقدر (الف نسمة)	متوسط نصيب الفرد (الف دينار)
٢٠١٨	٢٢٣٥٨٥,٨	٣٨١٢٤,٢	٥٨٦٤,٧
٢٠١٩	٢٣٩٠٤٢,٨	٣٩١٢٧,٩	٦١٠٩,٣
٢٠٢٠	٢٥٥٦١٨,٥	٤٠١٥٠,٢	٦٣٦٦,٦
٢٠٢١	٢٧٣٣٩٥,٧	٤١١٩٠,٧	٦٦٣٧,٣
٢٠٢٢	٢٩٢٤٦٣,٨	٤٢٢٤٨,٩	٦٩٢٢,٤

تستهدف الخطة بذلك تحقيق تحسن ملموس في مستوى معيشة المواطن من خلال الحرص على تعزيز فرص عمل مناسبة الى جانب المحافظة على معدلات التضخم عند المستويات الدنيا من خلال تبني سياسات مالية ونقدية تحافظ على استقرار الاسعار وثبات الصرف الى جانب المحافظة قدر الامكان على دعم الفئات محدودة الدخل من خلال شبكات الضمان الاجتماعي واستمرار دعم البطاقة التموينية.



جدول (١١)

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للسنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٧)

(٢٠١٢=١٠٠)

الرئيسية	الأرقام القياسية			معدل التضخم %	معدل التضخم %
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧		
الرقم القياسي العام	١٠٤	١٠٤,١	١٠٤,٣	٠,٢	٢٠١٧
الرقم القياسي بعد الاستبعاد	١٠٥,٢	١٠٤,٦	١٠٥,١	(٠,٦)	٢٠١٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

سرعة تداول النقود: شهد الاقتصاد العراقي تباطؤاً كبيراً في سرعة تداول النقود، ويعتبر مؤشر سرعة تداول النقود مؤشراً تحليلياً لمعدل التضخم ويكشف في أحياناً كثيرة واقع معدل التضخم؛ حيث يتضح أن سرعة تداول النقود انخفضت من (٣,٢) مرة في عام ٢٠١٤ إلى (٢,٧) مرة في عام ٢٠١٥، ثم انخفض إلى (٢,٦) مرة في عام ٢٠١٦ ثم عاد وارتفع في عام ٢٠١٧ ليصل إلى (٣,١) مرة، وهذا يعني أن عدد المرات التي ينفق فيها الدينار الواحد خلال السنة قد عاد للانتعاش مرة أخرى، وهذا نتيجة السياسات المتبعة من قبل الحكومة والبنك المركزي لتلافي الوقوع بأزمة مالية في الاقتصاد العراقي.

جدول (١٢)

سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠١٧)

السنة	الدخل القومي بالأسعار الجارية (مليار دينار) (١)	عرض النقد M1 (مليار دينار) (٢)	سرعة تداول النقود (مرات) (١/٢)
٢٠١٢	٢٢٧٢٢٢	٦٣٧٣٦	٣,٦
٢٠١٣	٢٤٣٥١٧	٧٣٨٣١	٣,٣
٢٠١٤	٢٣٦٧٠٨	٧٢٦٩٢	٣,٢
٢٠١٥	١٨٥٥٥١	٦٥٤٣٥	٢,٧
٢٠١٦	١٨٦٣٩٧	٧٠٧٣٣	٢,٦
٢٠١٧	٢٢٠٩٠٦	٧١١٦٢	٣,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.



سعر الفائدة: لسعر الفائدة تأثيرات متعددة وأبعاد تمتد بعمق في الاقتصاد الكلي؛ حيث يؤثر سعر الفائدة في الاستثمار بشكل كبير وخاصة الإنتاجي منه، الذي يساهم في توسيع الطاقة الإنتاجية وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي، فمن جهة يؤثر في تكاليف الاستثمار ومن جهة أخرى يؤثر في الكفاية الحدية لرأس المال.

ويمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض رأس المال، فكلما ارتفع سعر الفائدة أجي ذلك الى زيادة تكلفة اقتراض رأس المال وبالتالي انخفاض الاستثمار؛ ويرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة؛ حيث يعتمد الاستثمار على معدل الفائدة الحقيقي باعتباره كلفة الاقتراض، وان ميل دالة الاستثمار هو سالب: فعندما يرتفع معدل الفائدة يؤدي الى انخفاض مستوى الاستثمارات وبالعكس.

ومن جهة أخرى، فإن سعر الفائدة يؤثر في الكفاية الحدية للاستثمار وكذلك في القيمة الحالية لتيار الدخل المستقبلي. وإن سعر الفائدة السوقي يتناسب عكسياً مع القيمة الحالية لتيار الدخل المستقبلي، وبهذا فان ارتفاع معدل الفائدة السوقي (i) يؤدي الى انخفاض القيمة الحالية (pv) فإذا كان (pv) أكبر من التكاليف فان الاستثمار مربح قبل ارتفاع سعر الفائدة، فعند ارتفاع سعر الفائدة السوقي بأن هذا قد يجعل (pv) اقل من التكاليف وبالتالي فإن الاستثمار غير مربح.

وكذلك فإن سعر الفائدة السوقي يؤثر في الاستثمار عن طريق تأثيره في الكفاية الحدية لرأس المال، فبعد حساب الكفاية الحدية للاستثمار يتم مقارنتها مع سعر الفائدة السوقي وبالتالي فان ارتفاع (أو انخفاض) سعر الفائدة السوقي قد يجعل الكفاية الحدية للاستثمار اقل (أو أكبر) من سعر الفائدة السوقي وبالتالي يكون الاستثمار غير مربح (أو مربح). وذلك لان سعر الفائدة السوقي يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار. فكلما كانت عالية، كلما كانت تكلفة الفرصة البديلة عالية. بينما كلما كانت الكفاية الحدية للاستثمار عالية، فان الاستثمار يرتفع.

ثالثاً: واقع البنى التحتية: تعرف البنية التحتية بأنها رأس المال العيني المستثمر في المرافق والخدمات العامة، وهي عامل اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه في الإنتاج والتجارة والاستثمار داخل البلد وخارجه، وتنقسم البنى التحتية إلى نوعين وهما: بنية تحتية ملموسة وبنية تحتية غير ملموسة، وتشمل البنية التحتية للملموسة نوعية الطرق، الري، الموانئ والمطارات والجسور وغيرها. أما البنية التحتية غير الملموسة فتشمل الإمداد بالطاقة الكهربائية والاتصالات الهاتفية واستخدام التكنولوجيا وغيرها من التقنيات.



وتعرضت جميع البنى التحتية في العراق إلى دمار كبير، إلى جانب انحسار شديد في القدرة التمويلية للدولة ومن أهم عناصر البنى التحتية الكهرباء، إذ تمثل الإمدادات الموثوقة بالطاقة الكهربائية عاملاً حاسماً في عملية الاستثمار والإنتاج، وتشكل عصباً حيويًا للحياة المعاصرة مما يجعل هذا القطاع بأن يحظى باهتمام كبير من قبل واضعي الخطط ورسمي السياسات الاقتصادية ويتمثل هذا الاهتمام بالتخصيصات السنوية الضخمة. وإن لهذا القطاع تشابكات أمامية وخلفية لبقية القطاعات الاقتصادية في العراق، وتتمثل التشابكات الخلفية لقطاع الكهرباء في تنشيط قطاع النفط ومنتجاته والصناعات الكبيرة، أما التشابكات الأمامية فتتمثل بتنشيط قطاع الزراعة والصناعة بجميع أنواعها والتجارة وغيرها من القطاعات الاقتصادية.



القطاع المصرفي

تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

تطوير التنظيم في القطاع المصرفي

حرص البنك المركزي العراقي على ارساء وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية لغرض مواكبه التطورات الدولية وتطبيقا لافضل الممارسات في القطاع المصرفي وذلك من خلال ادخال التطورات الهيكلية والتشريعية والرقابية التي تهدف الى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي ، اذ ان المستثمرين يتجهون للتعامل مع المصارف التي تتمتع بهياكل حوكمة سليمة

- تهدف الحوكمة الى تحديد طبيعة العلاقة ما بين مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية بما يؤدي الى حماية أموال المودعين والمساهمين وأصحاب المصالح فضلا على التركيز على الإفصاح والشفافية، ومن هذا المنطلق قام البنك المركزي العراقي بأعداد دليل الحوكمة المؤسسية استنادا إلى القوانين العراقية ذات العلاقة والمعايير الدولية الصادرة عن المؤسسات والهيئات الدولية (مؤسسة التمويل الدولية IFC منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، لجنة بازل للرقابة المصرفية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية AAOIFI ، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) لمساعدة المصارف على تعزيز الأطر العامة للحوكمة والإدارة الرشيدة .

تنفيذاً لخطة البنك الاستراتيجية وحرصاً منه على استمرار الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الصناعة المصرفية والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الى المصارف المجازة كافة، لتعزيز سلامة المراكز المالية للمصارف وتعميق مفاهيم الشفافية والافصاح لديها، اذ تضمن المعيار الزام كافة المصارف بتشكيل لجنة لتطبيقه مكونة من مجموعة أعضاء لضمان نجاح عملية التحول من معيار المحاسبة الدولي .

دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية



- لقد فرضت البنوك الإسلامية واقعا جديدا على السوق المصرفية العالمية واقتحمت مصطلحات التكافل والصكوك والمشاركة قواميس البنوك الغربية واستطاعت البنوك الإسلامية ان تطرح مفهوم جديد في التعاملات المصرفية، ولغرض دعم وتطوير المصارف الإسلامية في العراق قام البنك المركزي بالإصدار النهائي للضوابط التنفيذية التي تنظم عمل المصارف الإسلامية وكما يلي:

- إصدار ضوابط أدوات التمويل الإسلامي .
- إصدار ضوابط إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية .
- إصدار ضوابط هيئة الرقابة الشرعي والتدقيق الشرعي الداخلي والامثال الشرعي في المصارف الإسلامية .

- كما قام البنك المركزي بصياغة مسودة ضوابط التأمين التكافلي وتشكيل لجنة لاستكمال صياغتها بشكلها النهائي بالاشتراك مع ديوان التأمين، وصياغة مسودة قانون صكوك الاستثمار الإسلامي وتقديمه إلى مجلس الدولة .

دعم انشاء مؤسسة لضمان الودائع

- سعى البنك المركزي وفق خطته الاستراتيجية الى انشاء مؤسسة لضمان الودائع التي تمثل ركناً اساسياً من أركان شبكة الأمان المالي، ودعماً لثقة المواطنين بالقطاع المصرفي ولضمان مدخراتهم المودعة لدى المصارف، وتنفيذا لخطته الاستراتيجية تم توقيع عقد التأسيس للشركة مع الهيئة المؤسسة بتاريخ (٢٠١٨/1/31) اذ ضمت المصارف الحكومية والخاصة ومن ضمنها الاجنبية ومجموعها (44) مصرفاً موزعه بواقع (6) مصارف حكومية (22) مصرف تجاري و(16) مصرف اجنبي، اذ يكون لهذه الشركة دور كبير في حماية القطاع المصرفي خاصةً ودائع الجمهور (أفراد وشركات) مما يعزز الثقة في القطاع المصرفي داخل و خارج العراق، وهذا الامر سيُساهم في استقطاب المزيد من الودائع وإعادة استخدامها في الائتمان والاستثمار خدمة للاقتصاد العراقي .



الاسهام في تطوير الأسواق المالية

- لغرض تعزيز وتقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في ادارة السيولة المصرفية للمصارف (التجارية والاسلامية) والاسهام في تطوير الاسواق المالية (السوق النقدي في العراق) قام البنك ببناء هيكل متنوع للأوراق المالية الخاصة به لأجل سنة فأقل واصدارها من خلال المزادات الخاصة بالبنك وعلى نظام الايداع المركزي للأوراق المالية وكالاتي:

- البدء بإصدار شهادات ايداع إسلامية كنافذة استثمارية جديدة للمصارف الإسلامية في ادارة السيولة لدى القطاع المصرفي، إذ تم إعداد خطة - إصدار منتجات مالية جديدة قصيرة ومتوسطة الاجل مع تغيرات في نسب العوائد سواء كانت لحوالات البنك المركزي أو لشهادات الايداع الإسلامية والتقليدية

كما اقام البنك دورات تدريبية للمصارف حول نظام الايداع المركزي للأوراق المالية فيما يتعلق باستخدام النظام وخدمة الاقراض النهاري للمصارف .

لغرض البحث والتحليل في إمكانية استحداث منتجات مالية جديدة لإدارة السيولة وإيجاد أفضل التطبيقات لتنفيذ السياسة النقدية من خلال البحث في التجارب العالمية والأدوات المالية المتاحة وقياس الأثر وتحليل النتائج قام البنك المركزي بإنشاء وحدة المنتجات المالية الجديدة .

تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظي م للبنك المركزي

بهدف دعم استمرارية العمل في المصارف قام البنك المركزي بإصدار تعليمات نظام إدارة استمرارية الاعمال في القطاع المصرفي العراقي وتدريب لجان تقنية المعلومات والمخاطر على التعليمات وفق متطلبات المواصفة الدولية لاستمرارية الاعمال وتوصيات، استلام التغذية الراجعة من المصارف حول تطبيق تلك التعليمات .

قيام البنك بإعادة النظر بالتعليمات والضوابط الرقابية الصادرة لتتلاءم مع المعايير الدولية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (III) وبالتعاون مع (METAC) إذ صدرت مؤخرا في الاتي:



- دليل العمل الرقابي الذي يتمثل بضوابط إدارة المخاطر في المصارف التقليدية .
- الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية راس المال وفق متطلبات بازل (III) .
- ضوابط تنظيم عمل شركات التوسط بين وشراء العملة الأجنبية رقم (1) لعام 2018 .
- ضوابط أدوات التمويل الاسلامي .
- التعليمات والإجراءات الصادرة عن البنك المركزي لتنظيم النشاط المصرفي في العراق
بضمنها (فروع المصارف الأجنبية) .
- الضوابط التنفيذية لتنظيم عمل المصارف الإسلامية .
- تعليمات نظام استمرارية الاعمال في القطاع المصرفي العراقي وفق المواصفة الدولية.

تطوير أداء عمليات البنك المركزي

بعد تلبية متطلبات المواصفة الدولية خلال العام السابق حصل البنك المركزي العراقي على شهادة نظام إدارة الجودة في مجال إدارة النقد من قبل جهة المنح البريطانية (LMS Certification Limited) إذ يُعد المعيار الدولي (ISO9001) الاكثر انتشاراً في العالم لأنظمة إدارة الجودة ويساعد هذا المعيار البنك بشكل أساسي على تطوير وضبط مستوى جودة إداء عملياته في مختلف المجالات .

الانتهاء من المرحلة الخاصة بأعداد برنامج (BSRS) واجراء الاختبارات الخاصة بربط المصارف مع البنك المركزي بخصوص البيانات المالية وتدقيقها .

بهدف التحول التدريجي إلى مركزية الحسابات قام البنك بإنجاز المرحلة الأولى الخاصة بتوحيد العمليات المحاسبية لنافذة بيع العملة .

قام البنك باستحداث اقسام جديدة داخل دائرة مراقبة الصيرفة منها قسم تحليل أداء المصارف ومراقبة المخاطر وشعبة تقييم الضمانات العقارية وشعبة تقنية المعلومات في المصارف والمؤسسات المالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال .

تعزيز واستكمال البنى التحتية



لغرض تطوير البنية التحتية للاتصالات المصرفية والحصول على قنوات اتصال آمنة وسريعة والحفاظ على مستويات الموثوقية والتوافرية للشبكة المصرفية قام البنك بإنجاز أعمال ربط المصارف بواسطة الكيبل الضوئي، إذ يعمل المشروع على إنشاء شبكة اتصالات مصرفية تعمل بتقنية الكيبل الضوئي في البنك المركزي تربط الفروع الرئيسية لكافة المصارف (الحكومية والخاصة وفروع المصارف الأجنبية) ووزارة المالية مع مواقع البنك المركزي.

انتهى البنك المركزي من تنفيذ مشروع Virtual Private Network (VPN) شبكة خاصة افتراضية بمواصفات وأجهزة متطورة ومستويات حماية وتشفير تعمل كقنوات ربط رئيسية لمستخدمي الأنظمة الإلكترونية وقنوات ربط احتياطية لإسناد شبكة الاتصالات المصرفية العاملة بتقنيات الكيبل الضوئي ولتتم استخدامها من قبل المشاركين بالشبكة في حال توقف المسار الرئيسي لشبكة الربط المصرفية .

لتلافي حالات الفشل الجزئي والتام للأنظمة وقواعد البيانات أنتهى البنك المركزي من تطوير البنية التحتية لمراكز البيانات وأنظمة قواعد البيانات وتطبيقاتها الخاصة بتشغيل قواعد البيانات وأنظمة تقنية المعلومات والاتصالات، إذ يوفر المشروع منصة للنسخ الاحتياطي والبرمجيات .



اهداف الاقتصاد الكلي

السياسة المالية:

الاهداف

الهدف الاول: تصحيح هيكل الانفاق العام.

الهدف الثاني: تنويع هيكل الايرادات العامة وزيادة حصيله الايرادات غير النفطية

الهدف الثالث: معالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة للدولة.

الهدف الرابع: تحسين الادارة المالية العامة.

الهدف الخامس: رفع معدلات الادخار الخاص.

السياسة النقدية:

الاهداف:

الهدف الاول: المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود المرتبة العشرية الواحدة.

الهدف الثاني: المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية.

الهدف الثالث: تعزيز مبادئ الافصاح والشفافية والمراقبة وارساء نظم الحوكمة في القطاع المصرفي العراقي.

الهدف الرابع: تعزيز الشمول المالي.

الهدف الخامس: العمل على خلق نشاط ائتماني محفز للنمو.

الهدف السادس: تعزيز الاحتياطي من النقد الاجنبي.

الهدف السابع: مكافحة ظاهرة غسل الاموال.

الهدف الثامن: تفعيل دور البنك المركزي العراقي في تعزيز التكامل النقدي والمالي بما في ذلك

اسواق راس المال والمؤسسات المصرفية والاستثمارية وشركات التأمين.

الهدف التاسع: اعتماد تكنولوجيا المعلومات في آليات عمل البنك المركزي العراقي.



السياسة التجارية:**الاهداف:**

- الهدف الاول: تحسين مستوى تنافسية السلع المنتجة محلياً.
- الهدف الثاني: زيادة إيرادات الموازنة العامة.
- الهدف الثالث: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- الهدف الرابع: النهوض بالإنتاج الوطني.
- الهدف الخامس: الارتقاء بحجم الصادرات السلعية.
- الهدف السادس: زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي.
- الهدف السابع: التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية في العراق.

4 الأهداف الأتمائية القطاعية للخطة**1-4 : السكان والقوى العاملة****اولاً: السكان****الاهداف:**

- الهدف الاول: للزوجين حق الاختيار بحرية ومسؤولية عدد الولادات أو المباحة بينهما.
- الهدف الثاني: إعادة النازحين والمهجرين طوعياً الى إماكنهم الاصلية بنسبة 100% من إجمالي النازحين.
- الهدف الثالث: تحقيق الاستقرار السكاني في الريف وفي المدن الاقل نمواً.

ثانياً: القوى العاملة**الاهداف:**

- الهدف الاول: خفض معدل البطالة.
- الهدف الثاني: وضع إطار تخطيطي للموارد البشرية لأكثر من ٥ سنوات.
- الهدف الثالث: استثمار النافذة الديموغرافية مكانياً (حسب المحافظات).



ثالثاً: الحكم الرشيد

الاهداف:

- الهدف الاول: تعزيز سيادة القانون والحد من انتهاكات حقوق الانسان.
- الهدف الثاني: تطوير قدرات المؤسسات المعنية بحقوق الانسان.
- الهدف الثالث: تحسين تطبيق اللامركزية الادارية.
- الهدف الرابع: تحسين درجة النزاهة والشفافية والحد من الفساد الاداري والمالي.
- الهدف الخامس: تحسين اداء الجهاز الاداري بشكل كفوء وفاعل.
- الهدف السادس: ضمان مشاركة عامة فاعلة في عملية صنع القرار.
- الهدف السابع: اعتماد منظومة الحوكمة الالكترونية كبديل لنمط الإدارة الحالية.

رابعاً: تفعيل دور القطاع الخاص وتطوير بيئة الأعمال والاستثمار

الاهداف:

- الهدف الاول: زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص.
- الهدف الثاني: تحسين بيئة الأعمال والاستثمار.
- الهدف الثالث: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الهدف الرابع: التأسيس لمشاركة حقيقية للقطاع الخاص في عملية اعادة الاعمار والتنمية ، وتقاسم الأعباء والمنافع المترتبة عليها.
- الهدف الخامس: إعادة هيكلة الشركات العامة.
- الهدف السادس: حوكمة القطاع الخاص.

خامساً: إعمار وتنمية المحافظات ما بعد الازمة

الاهداف:

- الهدف الاول: اعتماد نظام اداري ومالي كفوء مستجيب لاحتياجات التعافي ومتطلبات الاستقرار المجتمعي وبناء السلام المستدام.



الهدف الثاني: اعادة تأهيل البنى التحتية بتغطية كلية ومكانية شاملة.
 الهدف الثالث: اعادة احياء الانشطة الاقتصادية القطاعية والاستغلال الامثل للفرص التنموية المتاحة.
 الهدف الرابع: تقوية المنعة البشرية و حمايتها من مخاطر الانتكاس.

سادساً: تخفيف الفقر

الاهداف:

الهدف الاول: دخل اعلى ومستدام من العمل للفقراء.
 الهدف الثاني: تحسين الوضع الصحي.
 الهدف الثالث: تحسين تعليم الفقراء.
 الهدف الرابع: سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات.
 الهدف الخامس: حماية إجتماعية فعالة للفقراء.
 الهدف السادس: تمكين وتعزيز الادماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للنازحين والعائدين في المناطق المحررة.

قطاع الزراعة والموارد المائية

الاهداف:

الهدف الاول: زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة (الغير نفطية) من 4.5% اعام 2015 الى 5.2% عام 2022. وتحقيق نمو في القطاع الزراعي في سنة الهدف يصل الى 8.4%.
 الهدف الثاني: تحقيق أمن غذائي مستدام.
 الهدف الثالث: تأمين الطلب السنوي على المياه للاستخدامات المستدامة في المجالات (الزراعية، الصناعية، البلدية) وبما يحقق التوازن المائي مع امكانية خفض الطلب السنوي على المياه 500 مليون م3 سنوياً.



الهدف الرابع: العمل على توفير موارد مائية مستدامة.

قطاع الطاقة والصناعات التحويلية

اولاً: قطاع النفط والغاز

الاهداف:

- الهدف الاول: زيادة الطاقة الانتاجية للنفط الخام للوصول الى (6.5) مليون برميل يومياً.
الهدف الثاني: زيادة القدرة التصديرية للنفط الخام الى (5.25) مليون برميل يومياً.
الهدف الثالث: رفع الطاقة الخزنية للنفط الخام في مستودعات التصدير.
الهدف الرابع: رفع انتاج الغاز الطبيعي للوصول الى (3500) مليون قدم مكعب قياسي يومياً.
الهدف الخامس: تعزيز الاحتياطات المثبتة من الغاز.
الهدف السادس: تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير المشتقات بزيادة طاقات التصفية للوصول الى (900) الف برميل يومياً.
الهدف السابع: تعزيز الطاقة الخزنية للمنتجات النفطية لتأمين خزين يصل الى 2267 متر مكعب.
الهدف الثامن: المحافظة على البيئة من التلوث ومعالجة المشاكل البيئية الناجمة عن نشاط النفط والغاز للمنشآت القائمة وتقليل انبعاثات CO2.

ثانياً: قطاع الكهرباء

الاهداف:

- الهدف الاول: زيادة الطاقة الانتاجية في المنظومة الكهربائية لتصل الى (20869) ميكا واط.
الهدف الثاني: زيادة حصة الفرد من الطاقة الكهرباء للوصول الى (4041) كيلوواط ساعة.
الهدف الثالث: تحسين كفاءة المنظومة الكهربائية.
الهدف الرابع: تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمستهلكين بأصنافهم (منزلي، حكومي، صناعي، زراعي، تجاري).
الهدف الخامس: ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية للاستخدامات المختلفة وخفضها بمعدل 7% سنوياً.
الهدف السادس: تحسين الأثر البيئي لنشاط الكهرباء من خلال تخفيض انبعاثات غاز (Co2).
الهدف السابع: تعزيز دور القطاع الخاص في ادارة قطاعي الانتاج وتوزيع الطاقة.
الهدف الثامن: تعزيز حوكمة قطاع ومؤسسات الكهرباء.

ثالثاً: الصناعات التحويلية والاستخراجية (عدا النفط)

الاهداف:

- الهدف الاول: زيادة مساهمة الصناعات التحويلية والاستخراجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 40 % عن سنة الاساس.
الهدف الثاني: العمل على إيجاد مصادر أخرى لتمويل مشاريع القطاع العام واقتصار تمويل الموازنة الاستثمارية للمشاريع الاستراتيجية فقط.
الهدف الثالث: تفعيل الاستراتيجيات ذات الصلة بهذا القطاع وتحديثها وفق المستجدات الاستراتيجية الصناعية في العراق لغاية عام 2030 وآليات التنفيذ.
الهدف الرابع: دعم الصناعات الاستراتيجية المهمة وخصوصاً في المناطق المحررة لما تحويه من ثروات معدنية وغاز طبيعي والذي يعتبر حافز رئيسي لتشجيع هذه الصناعات.
الهدف الخامس: تحقيق تشابك قطاعي بين قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الاخرى وادخال القطاع الخاص ضمن هذا التشابك من خلال أستغلال الامكانات المتاحة للقطاع الخاص.



الهدف السادس: تنشيط عمليات المسح الجيولوجي من أجل وضع خارطة متكاملة للموارد المعدنية للبلد من أجل تحويلها الى فرص استثمارية.

4-4 : قطاع النقل والاتصالات والخزن

اولاً: قطاع النقل

نشاط الموانئ

الاهداف:

الهدف الاول: رفع طاقة الموانئ الحالية وممراتها الملاحية لتصبح 23 مليون طن سنوياً.

الهدف الثاني: إكمال البنى الاولية والمباشرة بإنشاء ميناء الفاو الكبير.

الهدف الثالث: تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل الخدمات المرفئية.

نشاط النقل البحري

الاهداف:

الهدف الاول: تعزيز دور الناقل الوطني البحري في تأمين تجارة العراق.

الهدف الثاني: دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل البحري.

نشاط النقل الجوي

الأهداف:

الهدف الاول: تحسين أداء وتطوير دور الناقل الوطني عبر شراكة عالمية بكفاءة اقتصادية في

مجال النقل الجوي.

الهدف الثاني: دعم دور القطاع الخاص في مجال النقل الجوي.

نشاط نقل الركاب

الاهداف:

الهدف الاول: تحسين كفاءة أداء نشاط النقل.

الهدف الثاني: تطوير دور القطاع الخاص في قطاع النقل.

الهدف الثالث: تعزيز دور النقل العام ودعمه عبر شراكات إدارية وتشغيلية بكفاءة اقتصادية.

نشاط النقل البري للبضائع بالشاحنات

الاهداف:

الهدف الاول: تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة النقل الشامل على المدى البعيد والقريب

وتفعيل المشاركة الحقيقية له مع القطاع العام.

الهدف الثاني: الانضمام لاتفاقيات النقل الدولية وتفعيل الاتفاقيات الخاصة بدول الجوار.

نشاط السكك الحديدية

الاهداف:

الهدف الاول: تحديث منظومة السكك الحديدية وتطويرها ورفع طاقاتها التشغيلية.

الهدف الثاني: الارتقاء بمستوى تقديم الخدمة في هذا النشاط

الهدف الثالث: تعزيز موقع العراق الجغرافي كحلقة ربط بين الشرق والغرب.

الهدف الرابع: تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الاجنبي.



نشاط الطرق والجسور

الاهداف:

- الهدف الاول: زيادة اطوال شبكة الطرق البرية بكافة تفاصيلها وتفرعاتها.
- الهدف الثاني: بناء نظام صيانة حديث لكامل شبكة الطرق البرية.
- الهدف الثالث: تنفيذ نظام السيطرة المرورية بصورة متكاملة ودقيقة.

ثانياً: قطاع الاتصالات

الاهداف:

- الهدف الاول: رفع مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الاجمالي.
- الهدف الثاني: تلبية الطلب على الخدمات بأسعار ونوعيات تنافسية.
- الهدف الثالث: مواكبة التطور السريع لقطاع الاتصالات والمعلوماتية.
- الهدف الرابع: الوصول الى الجميع.
- الهدف الخامس: جعل بيئة الاتصالات آمنة صحياً ومعلوماتياً.

ثالثاً: قطاع الخزن

الاهداف:

- الهدف الاول: تأمين خزين إستراتيجي من المحاصيل الاساسية.
- الهدف الثاني: مساهمة القطاع الخاص في إدارة وصيانة وتشغيل السابيلوات.

قطاع المباني والخدمات

الاهداف

- الهدف الاول: انجاز المشاريع السكنية قيد التنفيذ او المتوقفة (وبضمنها الاستثمارية) والتي تقدر بحوالي (700) ألف وحدة سكنية في كافة المحافظات عدا اقليم كردستان.
- الهدف الثاني: تأمين (100) ألف وحدة سكنية على ان تنفذ وفقاً للطرق والتقنيات الحديثة المستخدمة في انشاء الوحدات السكنية من اجل المساهمة في سد جزء من العجز السكني المتحقق في جميع المحافظات وبضمنها المحافظات التي تعرضت للدمار جراء العمليات الارهابية والعمليات العسكرية.
- الهدف الثالث: انشاء (100) الف وحدة سكنية مناسبة لمتطلبات تأمين عودة العوائل النازحة جراء العمليات الارهابية والعمليات العسكرية والعشوائيات والمتجاوزين وفقاً لوثيقة الاطار العام للخطة الوطنية لإعادة الاعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية لعام 2017.
- الهدف الرابع: توفير 50% من التمويل العقاري من استثمارات القاع الخاص اللازم لتغطية العجز السكني بناءً على دراسات جدوى اقتصادية للمشاريع معززة بتصاميم مهدة وفق تقنية نمذجة معلومات المباني (Building Information Modeling (BIM).



الماء والصرف الصحي

أولاً: مياه الشرب

الاهداف

الهدف الاول: ضمان تجهيز الماء الصالح للشرب وفق المواصفات العالمية والوصول الى حصة استهلاك الفرد من الماء الصافي بما يلائم النمو السكاني وبما لا يقل عن 250 لتر / يوم للشخص الواحد في بغداد ومراكز المحافظات و 200 لتر / يوم في مراكز الاقضية والنواحي.
الهدف الثاني: تحسين نوعية الماء الصالح للشرب.
الهدف الثالث: تقليل الضائعات بما لا يقل عن 10% من سنة الاساس.

ثانياً: الصرف الصحي

الاهداف:

الهدف الاول: زيادة نسبة المخدومين الى 97% في بغداد و 72.66% في المحافظات.
الهدف الثاني: طرح مياه معالجة الى النهر مطابقة للمواصفات القياسية.

الثقافة والسياحة والاثار

أولاً: الثقافة

الاهداف:

الهدف الاول: استكمال انجاز مشاريع البنى التحتية المستمرة او المتوقعة.
الهدف الثاني: استنهاض الثقافة العراقية الرصينة ونشرها في المجتمع.
الهدف الثالث: تعزيز الاستثمار في النشاط الثقافي.

ثانياً: السياحة والاثار

الاهداف:

الهدف الاول: رفع مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.
الهدف الثاني: الحفاظ على الأثر الحضاري-التاريخي واحياء المعالم الأثرية.
الهدف الثالث: تعزيز دور القطاع الخاص في الاستثمار السياحي.

التنمية المكانية

الاهداف:

الهدف الاول: الحد من ثنائية التنمية المكانية ، وتقليل التفاوت التنموي بين المحافظات.
الهدف الثاني: تعزيز البنية الريفية.
الهدف الثالث: تحسين تراتب النظام الحضري والتجديد الحضري لمراكز المدن.
الهدف الرابع: تفعيل الادارة الحضرية وتنظيم المدن.
الهدف الخامس: تكامل أنظمة النقل المختلفة (تحسين نظام النقل بين المحافظات وتطوير النقل الحضري).
الهدف السادس: تعزيز اللامركزية ونقل الصلاحيات والمشاركة في إدارة التنمية بين المحافظات.

التنمية البشرية والاجتماعية



أولاً: التربية والتعليم**الاهداف:**

أولاً- التعليم قبل الجامعي

الهدف الاول:

زيادة نسب الالتحاق وكما يأتي:

زيادة نسبة الالتحاق الصافي في رياض الاطفال الى 30% في سنة الهدف.

زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية الى 99%.

زيادة نسبة الالتحاق الصافي في المرحلة المتوسطة الى 70%.

زيادة نسبة الالتحاق الصافي في الاعدادية الى 45%.

زيادة نسبة الالتحاق في التعليم المهني الى 7%.

زيادة اسهام التعليم الاهلي في توفير فرص التعليم العام والعالي وبما لا يقل عن 20%.

الهدف الثاني: توفير الابنية والمستلزمات اللازمة لاستيعاب الاعداد المستهدفة من التلاميذ والطلبة خلال مدة الخطة.

الهدف الثالث: تحسين كفاءة النظام التعليمي.

الهدف الرابع: توفير الخدمات والمستلزمات التربوية لخلق بيئة مدرسية جذابة.

الهدف الخامس: تطوير التقنيات التربوية في تحديث المناهج الدراسية.

الهدف السادس: تعزيز الدور التنموي للتعليم المهني.

الهدف السابع: تطوير في استخدام الحوكمة الإدارية في المدارس.

الهدف الثامن: تطوير الارشاد التربوي والاجتماعي والرعاية الصحية.

الهدف التاسع: تطوير أساليب الاختبارات والتقييم المعتمدة.

الهدف العاشر: دعم مشاريع محو الامية.

الهدف الحادي عشر: اعادة الحياة للمؤسسات التربوية التي تضررت من الارهاب.

الهدف الثاني عشر: تعزيز التماسك والقيم الايجابية في التعليم.

ثانياً- التعليم الجامعي

الهدف الثالث عشر: تحسين التصنيف الدولي للجامعات العراقية.

الهدف الرابع عشر: تطوير الجانب الأكاديمي للجامعات العراقية.

الهدف الخامس عشر: تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

الهدف السادس عشر: إعادة اعمار وتأهيل الجامعات في المناطق المحررة.

ثالثاً: الصحة**الاهداف:**

الهدف الاول: تحسين وتحديث النظام الصحي.

الهدف الثاني: تحسين نظام الوقاية الصحية.

الهدف الثالث: تطوير إدارة المعلومات الصحية.

الهدف الرابع: تحسين آليات تقديم الخدمات الصحية.

الهدف الخامس: تطبيق الحوكمة الإدارية في القطاع الصحي.

الهدف السادس: خفض معدلات الامراض الانتقالية وغير الانتقالية.

الهدف السابع: اعادة اعمار وتأهيل المؤسسات الصحية في المناطق المتضررة من الارهاب.

الهدف الثامن: تعظيم الموارد المالية والنهوض بأقتصاديات الصحة.



رابعاً: المرأة**الاهداف:**

- الهدف الاول: تمكين المرأة علمياً ومعرفياً.
- الهدف الثاني: تمكين المرأة اقتصادياً.
- الهدف الثالث: تمكين المرأة صحياً.
- الهدف الرابع: تمكين المرأة في المناطق المتضررة من الاعمال الإرهابية.
- الهدف الخامس: توسيع مشاركة المرأة في القطاع الخاص.

خامساً: الشباب**الاهداف:**

- الهدف الاول: الالتزام بتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بالشباب.
- الهدف الثاني: توفير بيئة ممكنة للشباب.

سادساً: التنمية الاجتماعية**الاهداف:**

- الهدف الاول: خفض نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.
- الهدف الثاني: تحسين مستوى الخدمات المؤسسية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص.
- الهدف الثالث: رفع الوعي والمشاركة المجتمعية بتعليم ذوي الإعاقة والاحتياج الخاص في المدارس الابتدائية والثانوية.
- الهدف الرابع: خفض معدل عمالة الأطفال.
- الهدف الخامس: خفض حالات العنف ضد الأطفال.
- الهدف السادس: خفض معدلات جنوح الأحداث.
- الهدف السابع: خفض مستويات الإدمان على المخدرات والمسكرات والتدخين.
- الهدف الثامن: خفض نسبة الزواج المبكر للإناث.
- الهدف التاسع: تأهيل البنى التحتية وأدماج الفئات الهشة في المناطق المتضررة من الارهاب.
- الهدف العاشر: تحسين جودة نوعية الحياة.

الاستدامة البيئية**الاهداف:****الهدف الاول: ضمان التوافر والإدارة للمياه والصرف الصحي ، ويشمل:**

- حماية نوعية المياه وتحسينها.
- تطوير منظومة إدارة المخلفات السائلة.
- المحافظة على البيئة البحرية والساحلية.
- الحد من التلوث النفطي.
- مشاريع حصاد المياه.
- الاستفادة الممنهجة من المياه الجوفية.



الهدف الثاني: التصدي لتلوث الهواء وأثاره ، ويشمل:

- حماية نوعية الهواء وتحسينه.
- السيطرة على التلوث النفطي.
- مشاريع الحد من تلوث الكهرباء.
- تطوير منظومة إدارة المخلفات.
- تطوير وحدات الطاقة والبيئة.
- الحد من التلوث الإشعاعي.
- الإدارة المتكاملة للمواد الخطرة.
- الإطار المؤسسي والتشريعات.

الهدف الثالث: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، ويشمل:

- الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر.
- المحافظة على التنوع الإحيائي.
- تطور استخدام المواد البديلة في الزراعة والاتجاه نحو الزراعة النظيفة.

الهدف الرابع: التصدي لتغير المناخ وأثاره

- حماية نوعية الهواء وتحسينه.
- تطوير منظومة ادارة المخلفات.
- الحد من التلوث الاشعاعي.
- الادارة المتكاملة للمواد الخطرة.
- الاطار المؤسسي والتشريعات.
- اجراءات التخفيف من التغيرات المناخية والتكيف معها.



قطاع السكان وقوة العمل

- يتمتع العراق بالعديد من الثروات والموارد ومنها المورد البشري حيث ان العراق غني بالمورد البشري فالمجتمع الذي يتمتع بعمر متوسط اقل من (٢٠) سنة يعد مجتمعا "يافعا" فيما يعد المجتمع ذا العمر المتوسط اذا كان متوسط العمر يقع بين (٢٠-٢٩) سنة وإذا بلغ المتوسط (٣,٩) سنة واكبر يعتبر مجتمعا "كهلا".
- وتشير التقديرات المتاحة الى ان متوسط العمر يجعل المجتمع العراقي مجتمعا "يافعا" ليصبح ما بعد عام ٢٠١٥ والسنوات القادمة مجتمعا "ذو عمر متوسط نتيجة زيادة نسبة السكان في عمر الشباب وبالتالي فإن العراق غني بالمورد البشري على نحو استثنائي فالسكان اغلبهم في سن العمل مما يجعله يملك قوة بشرية هائلة .
- حافظ معدل النمو السكاني على نسبة حققت استقرارا عند حدود ٣% سنويا وحسب الاحصاءات المتاحة حتى عام ٢٠١٧.
- انخفضت نسبة الفئة العمرية اقل من ١٥ سنة من ٤١% عام ٢٠٠٩ الى ٤٠% عام ٢٠١٢ ، في حين ازدادت نسبة الفئة العمرية ١٥-٦٤ سنة من ٥٦% عام ٢٠٠٩ الى ٥٦,٩% عام ٢٠١٢ ، مما يعني تزايد القوة الدافعة في الاقتصاد.
- بلغت نسبة فئة الشباب ١٥-٢٤ سنة (وهي الفئة المعرفة دولياً) ٢٠% عام ٢٠٠٩ ارتفعت الى ٢٠,٢% عام ٢٠١٣ مما يتطلب سياسات تنموية هادفة لتحسين فرص العمل والتعلم للشباب .
- ارتفاع نسبة السكان في المناطق الحضرية لتبلغ ٦٩% من اجمالي السكان ، في حين لم تشكل النسبة المذكورة لسكان الريف سوى ٣١% حسب احصائية عام ٢٠١٧ .

جدول رقم (١٣)

أسقاطات السكان حسب المحافظات والبيئة لسنة ٢٠١٩

ت	المحافظة	المجموع
1	نينوى	3828197
2	كركوك	1639953
3	ديالى	1680328
4	الأنبار	1818318
5	بغداد	8340711
6	بابل	2119403
7	كربلاء	1250806
8	واسط	1415034
9	صلاح الدين	1637232
10	النجف	1510338
11	القادسية	1325031
12	المتن	835797
13	ذي قار	2150338
14	ميسان	1141966
15	البصرة	2985073
	مجموع ١٥ محافظة	33678525
	محافظات اقليم كردستان	
16	اربيل	1903608
17	دهوك	1326562
18	السليمانية	2219194
	مجموع محافظات الاقليم	5449364
	المجموع الكلي لسكان العراق	39127889

المصدر: كتاب وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / المجموعة الاحصائية



ملخص المحافظات

onestopshop@baghdadic.gov.iq

diyalainv@gmail.com

sinvestc@yahoo.com

info@investkirkuk.com

nic@mosulinvestment.org

anbarinvestment@yahoo.com

wasit_invest@yahoo.com

info@bic.gov.iq

info@krinves.com

inv.najaf@gmail.com

samawa_investdiw@yahoo.com

info@investdiw.gov.iq

thiqarinvest@yahoo.com

inv.maysan2008@yahoo.com

ossb@investbasrah.com

- محافظة بغداد (العاصمة)

- محافظة ديالى

- محافظة صلاح الدين

- محافظة كركوك

- محافظة نينوى

- محافظة اربيل

- محافظة دهوك

- محافظة السليمانية

- محافظة الانبار

- محافظة واسط

- محافظة بابل

- محافظة كربلاء المقدسة

- محافظة النجف الاشرف

- محافظة المثنى

- محافظة الديوانية

- محافظة ذي قار

- محافظة ميسان

- محافظة البصرة



محافظة بغداد



نبذة تاريخية

محافظة بغداد عاصمة جمهورية العراق، وتقع على نهر دجلة وتعتبر أكبر مدينة في العراق وثاني أكبر مدينة في الوطن العربي بعد القاهرة وثاني أكبر مدينة في آسيا الغربية بعد مدينة طهران عاصمة جمهورية إيران الإسلامية. وتعتبر بغداد نقطة التقاء مهمة لحركة الطرق والجو والقطارات، وتعتبر بغداد المركز الاقتصادي والإداري والتجاري والتعليمي ومقر الحكومة في العراق.

تمثلت بغداد واحدة من أهم مراكز العلم على تنوعه في العالم وملتقى للعلماء والدارسين لعدة قرون من الزمن. ولمدينة بغداد القديمة أسماء عدة كالمدينة المدورة والزوراء ودار السلام. ويمر في المدينة نهر دجلة، وينصفها إلى جزئين: الكرخ (الجزء الغربي) والرصافة (الجزء الشرقي).

تزرخ بغداد بالكثير من المعالم التاريخية والحضارية، وأهمها المدرسة المستنصرية، والمساجد الإسلامية القديمة، والقصور الأثرية، والمتحف الوطني الذي يضم أهم آثار حضارة وادي الرافدين.

• المساحة: ٤٥٥٥ كيلومتر مربع .

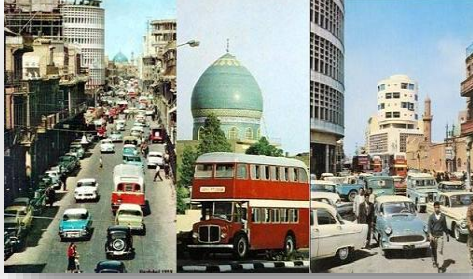
• الكثافة السكانية

من حيث الكثافة السكانية يبلغ عدد سكان مدينة بغداد ما يقارب (٨,٣١٨,٦٩٦) ثمانية مليون وثلاثمائة وثمانية عشر ستمائة وستة وتسعون نسمة ويتركز حوالي ٨٣% من سكان العاصمة في مركز مدينة بغداد في حين يقطن حوالي ١٧% في اقصية ونواحي العاصمة كون بغداد أكبر مدينة في العراق وثاني أكبر مدينة في آسيا.

من خلال المعطيات أعلاه يتضح إن الكثافة السكانية مرتفعة جدا داخل الحدود



البلدية للعاصمة وان هذه الكثافة السكانية العالية بحاجة الى المزيد من المجمعات السكنية وانشطة اقتصادية اخرى متنوعة.



- المدن الرئيسية :
 - قضاء الرصافة (ناحية الكرادة الشرقية ، ناحية بغداد الجديدة ، ناحية فلسطين)
 - قضاء الاعظمية (ناحية الراشدية ، ناحية الفحامة ، ناحية الزهور)
 - قضاء الصدر الازلي (ناحية الصديق الاكبر ، ناحية الصدر الاولى)
 - قضاء الصدر الثانية (ناحية ابناء الرافدين ، ناحية المنورة)
 - قضاء الكرخ (ناحية المنصور ، ناحية المأمون)
 - قضاء الكاظمية (ناحية ذات السلاسل، ناحية التاجي)
 - قضاء المحمودية (ناحية اليوسفية ، ناحية اللطيفية، ناحية الرشيد)
 - قضاء ابي غريب (ناحية النصر والسلام)
 - قضاء الطارمية (ناحية المشاهدة ، ناحية العبايجي)
 - قضاء المدائن (ناحية الجسر ، ناحية الوحدة)



● الجسور في بغداد:

جسر المثني، جسر الائمة، جسر ١٤ رمضان، الجسر الحديدي، جسر باب المعظم، جسر الشهداء، جسر الاحرار، جسر السنك، جسر الجمهورية، جسر ١٤ تموز، جسر الجادرية ، جسر الحسين، جسر الدورة.

● الانشطة الرئيسية:

تتركز اهم الانشطة في محافظة بغداد في المجالات:-

تكرير النفط والصناعات الخفيفة والخدمات المالية وتصنيع الاطعمة والتبغ والأثاث والطباعة والبناء وانتاج المواد الكيميائية والبلاستيكية والأجهزة الكهربائية .



لمحة عن اقتصاد المحافظة

تعتبر العاصمة بغداد مركز الأنشطة الرئيسية والتجارية وتتركز فيها اهم الصناعات النفطية ومنها حقن نفط شرق بغداد الذي يضم اكبر احتياطي ثابتة بالإضافة الى العديد من الصناعات المتجددة والتقليدية ومنها صناعة الجلود والمنسوجات والاسمنت والتبغ. وبغداد ايضا هي مركز حيوي ورئيسي للتعاملات المالية والمصرفية عبر القطاع المالي والمصرفي فيها(العام والخاص) وكذلك تتركز فيه اهم الجامعات والمدارس والمعاهد المتخصصة والعديد من المستشفيات العامة والخاصة بالإضافة الى شبكة واسعة من الطرق والمواصلات وخطوط النقل الدولية منها والمحلية.

• البنى التحتية:

- هناك شبكة من الطرق الرئيسية السريعة التي تربط مركز العاصمة بجنوبها وشمالها وشرقها وغربها واهم هذه الطرق هو الطريق الدولي الرابط بين المملكة الاردنية الهاشمية والعاصمة بغداد فضلاً عن الطريق الاستراتيجي الذي يربط تركيا والممتد من مدينة زاخو في الشمال الى محافظة البصرة مروراً بالعاصمة بغداد .
- وجود عدد من السكك الحديدية المهمة التي تربط بين شمال العراق وجنوبه فهناك خط سكك حديد (بغداد – الموصل) وخط سكك حديد (بغداد – البصرة)
- وجود واحد من اهم المطارات في العراق (مطار بغداد الدولي) الذي يقع غرب بغداد ويبعد عن مركز المدينة ١٦ كم فضلاً عن شبكة من الخطوط البرية التي تربط العاصمة بغداد بالخطوط الدولية كالأردن والسعودية والكويت وإيران وتركيا وسوريا.

• التربية والتعليم:

لمدينة بغداد أربع جامعات حكومية هي جامعة بغداد (تأسست عام ١٩٥٧) والجامعة المستنصرية (تأسست عام ١٩٦٣) والجامعة التكنولوجية (تأسست عام ١٩٧٤) وجامعة النهرين (تأسست عام ١٩٨٠) والجامعة العراقية ومؤسسة المعاهد الفنية (تأسست عام ١٩٦٩) وفي عام ٢٠٠١ اصبحت هيئة التعليم التقني اما اعداد المعاهد الفنون الجميلة (٦) ومعاهد المعلمين والمعلمات (٥٠) . وهناك ايضاً عدد من الجامعات والكليات الخاصة في جميع أنحاء المدينة فضلاً عن وجود أكثر من (٢٤٧٤) مدرسة ابتدائية (حكومي وأهلي) وعدد رياض الاطفال(٣١٧) (حكومي وأهلي) واكثر من ١٣٣٤ مدرسة ثانوية (حكومي وأهلي وديني) و(٩٧) مدارس مهنية .

الصحة:

في محافظة بغداد (٨٥) مستشفى حكومية وأهلية (٤٣) منها حكومي بتخصصات مختلفة و (١٩) مستشفى عام و(٤) مستشفيات تخصصية للأطفال و(٢) للولادة والاطفال و(٢) نسائية وتوليد و(١٦) تخصصية أما اعداد العيادات الطبية الشعبية فقد بلغت (٦٩) أما المؤسسات الصحية الاخرى فيبلغ عددها (٣٥٧) .

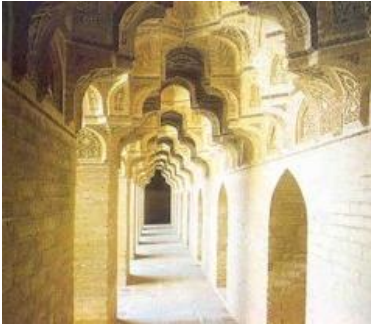


الأماكن السياحية:

يوجد في مدينة بغداد العديد من المتاحف ومن أهمها المتحف الوطني العراقي الذي يعرض الكنوز الأثرية لحضارة بلاد ما بين النهرين. والمتحف البغدادي للفنون الشعبية وفيها العديد من المساجد والأضرحة الدينية ومنها الحضرة الكاظمية المقدسة وجامع الامام الاعظم وهناك العديد من الكنائس والكاتدرائيات اما الفنادق فقد بلغت مايقارب (٢٨٨) فندق مصنفة حسب الدرجات .



١. **المدرسة المستنصرية:** هي من أهم جامعات العالم الإسلامي في العصر العباسي، وقد اكتسبت أهمية خاصة لتدريس اللغة العربية وعلوم الدين والفلك والرياضيات والطب والصيدلة وكانت تضم مستشفى خاص لتدريب طلبتها. ومن الناحية التاريخية اشتهرت المدرسة المستنصرية بساعاتها المتميزة التي كانت تحدد الوقت فلكيا ، فإلى جانب تحديد الساعات كانت تعين مواضع الشمس والقمر في كل وقت.



٢. **القصر العباسي:** احد الأبنية المهمة في بغداد من العصر العباسي الثاني قرب باب المعظم جهة النهر. وينسب الباحثون بناءه الى الخليفة الناصر لدين الله (٥٧٥-٦٢٣ هجري / ١١٧٩ - ١٢٢٥ م).



٣. **المدرسة المرجانية:** تقع المدرسة المرجانية التي تعرف اليوم بجامع مرجان ، بمنطقة الشورجة في شارع الرشيد ، وقد سميت بهذا الاسم نسبة الى أمين الدين مرجان الذي شيدها سنة ٧٥٨ هجري/١٣٥٧م، أي بعد انتهاء العصر العباسي بنحو مائة عام. وكانت أول عهدها تماثل المستنصرية من حيث احتواؤها على غرف للدراسة ولإيواء الطلبة.



٤. **سور بغداد وابوابه:** من ابرز معالم بغداد سور بغداد الذي تبلورت اسواره بتخطيط مستدير والمداخل الاربعة ذات الانعطاف بتسعين درجة لإغراض دفاعية واختط المباني الإدارية والدينية البارزة وسط المدينة ليسهل للناس الوصول لها.





٥. عقرقوف : مدينة أثرية هامة وهي إحدى المدن التي بنيت وفق مفاهيم العمارة السومرية- البابلية على مسافة ٣٠ كم من مركز مدينة بغداد الى الشمال الغربي منه. اما زمن تشييدها فيعود لبداية القرن الخامس عشر ق.م. بامر من الملك كوريكالزو الأول الذي سميت باسمه. بنيت عقرقوف على مخطط كثير

الاستطالة فوق حجر الكلس الطبيعي وكانت المدينة تستقي الماء من نهر كبير كان يتغذى من الفرات والذي اسماه البابليون (بيتي انليل) أي قناة الإله الذي خصصوا له اكبر معابد المدينة وهو الإله الخالق واله الهواء.

إن ابرز ما تراه هي زقورة المدينة إذ ترتفع لنحو ٥٧ متر عن السهل المحيط بها. أما قاعدتها فكانت مربعة .



٦. المدائن : من المدن التاريخية المهمة التي تقوم أطلالها على الضفة الشرقية إلى الجنوب من مركز بغداد بمسافة ٣٠ كم، ويرجع تاريخ تشييدها إلى حدود القرن الثاني قبل الميلاد ومن ابرز معالمها الشاخصة طاقتها الشاهق وهو جزء من قصر كبير على مقربة من نهر دجلة ويرجع عهده إلى منتصف القرن الثالث

للميلاد ويعتبر هذا الطاق من اكبر الطوق المشيدة بالأجر في العالم وأعلاها ، إن طراز بنائه متطور عن أساليب معمارية عراقية عريقة، ففكرة الإيوان جاءت متطورة عن الأبنية العراقية القديمة إذ تعطي واجهات مداخل المدن وبعض القصور الأشورية تسلسلا واضحا في تطور فكرة الإيوان.



محافظة ديالى

نبذة تاريخية



بعقوبة هي مركز محافظة ديالى وتنتشر على مساحة المحافظة أبنية قديمة ومواقع تراثية تعد مرافق سياحية يؤمها السياح، ومن أبرز هذه المواقع (مرقد النبي دانيال عليه السلام وتل أسمر وتل أبو أذينة وتل شهاب والزندان وسد العظيم العباسي وسراي بعقوبة القديم ونهر الوند وخيط الحبس) وتتميز بالتلول الأثرية التي تعود إلى بداية الإلف الخامس قبل الميلاد.

الموقع

تقع محافظة ديالى في الجزء الشرقي من العراق ما بين خطي طول (٣٤-٣٦) وعرض (٤٤ - ٤٦) ومركز المحافظة مدينة بعقوبة والتي تقع شمال شرق بغداد بمسافة (٥٦) كم وتحدها محافظات بغداد وصلاح الدين من الغرب والسليمانية من الشمال، وواسط من الجنوب وجمهورية إيران الإسلامية من الشرق، وتتم من خلالها الطرق الرئيسية المعبدة التي تربط ما بين بغداد - طهران، بغداد - كركوك والسليمانية واربيل.

المساحة

تبلغ مساحة محافظة ديالى (١٧٦٨٥) كم^٢ وتمثل نسبة مقدارها ٤% من مجموع مساحة العراق .

الكثافة السكانية

يبلغ عدد سكان المحافظة (١,٦٦٠,٠٠٧) نسمة تقريبا وفقا لنسبة نمو السكان في العراق البالغة ٢,٨%





المدن الرئيسية :

- قضاء بعقوبة
- قضاء بلدروز
- قضاء الخالص
- قضاء المقدادية
- قضاء خانقين
- قضاء كفري

لمحة عن اقتصاد المحافظة

يرتكز النشاط الاقتصادي في المحافظة على الزراعة بسبب قربها من مصدرين رئيسيين نهر ديالى (فرع رئيسي من دجلة) ونهر العظيم والمشاريع القائمة عليها بالإضافة الى بحيرتي حميرين والعظيم والتي يبلغ طاقتها الخزنية القصوى (٥,٥) مليار متر مكعب تقريبا ، وسدي قزانبة ومندلي التي تبلغ طاقتيهما الخزنية (١,٢٥) مليون متر مكعب وهناك عدد كبير من القوى العاملة للمحافظة تعمل بالزراعة ، تنمو في بساتينها زراعة البرتقال وتتركز بساتين النخيل حول المقدادية وتمتد شمالا الى كفري وزراعة الزيتون والحنطة والشعير وهناك انتاج للتمور كما تشتهر المحافظة بتربية الدواجن والمواشي ومناحل العسل ومزارع الاسماك .

وتتميز معظم اراضيها بخصوبة التربة وانبساطها التي تجملها سلاسل جبال حميرين وزاكروس وبحيرتي حميرين والعظيم وبساتين النخيل والفواكهة ومزارع الخضراوات والحبوب وعشرات المصانع والمعامل.

التربية والتعليم :

في المحافظة توجد جامعة واحدة هي جامعة ديالى وكليتين اهلية (كلية اليرموك ، كلية بلاد الرافدين الجامعة) و(٨٤٤) مدرسة ابتدائية ، وعدد رياض الاطفال ٤٤ ، وعدد المدارس الاعدادية والثانوية (٤٠٩) مدرسة و(١٥) مدرسة مهنية و(٢) معهد اعداد المعلمين معهد فني تقني واحد .

الصحة:

في محافظة ديالى ١٠ مستشفيات حكومية و (٣) مستشفيات اهلية وعدد المراكز الصحية الرئيسية (٥٤) مركز وعدد المراكز الصحية الفرعية (٣٩) مركز.



محافظة صلاح الدين

نبذة تاريخية

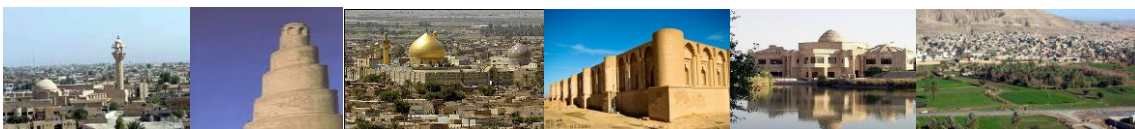


محافظة صلاح الدين من المحافظات العريقة ومركزها تكريت ارتبط وجودها ببدء الحضارة قبل ٤٠٠٠ سنة تقريباً وقد استمر تاريخها ماراً بكافة العصور التاريخية التي عرفها العراق القديم وحتى عصر ما قبل الإسلام. سميت المحافظة بهذا الاسم نسبة إلى صلاح الدين الأيوبي .

تشتهر محافظة صلاح الدين بوجود مرقد الإمامين العسكريين (ع) (علي الهادي والحسن العسكري عليهما السلام) في سامراء والمئذنة الملوية و(الجامع العباسي) وقصر العاشق وقصر الخلافة العباسية وجامع أبو دلف ومن الآثار مدينة آشور التاريخية وتقع في الشرقاط على نهر دجلة وتطل من جهة الشمال على سهل فسيح في نهايته مدينة الشرقاط الحالية وسور تكريت ودير الراهبات والعديد من الكنائس الواقعة على جانبي نهر دجلة في مدينة تكريت والقبة الصينية وتقع شمال مدينة سامراء الحالية قرب قصر العاشق. ووجود مرقد السيد محمد بن الإمام علي الهادي في مدينة بلد وهو من المعالم الدينية المهمة في المحافظة.

الموقع

تقع محافظة صلاح الدين في شمال العاصمة بغداد وتبعد عنها بحدود ١٦٥ كم وتحدها محافظات نينوى وأربيل من الشمال وكركوك والسليمانية من الشرق وديالى وبغداد من الجنوب و الانبار من الغرب. تتمتع محافظة صلاح الدين بموقع جغرافي مهم كونها عقدة مواصلات بين المحافظات الشمالية والجنوبية حيث يمر فيها اهم طريقتين بريين وسكة حديد في العراق والتي تربط العاصمة بغداد بتلك المحافظات ويمر فيها نهر دجلة بطول ٢٥٠ كم وتحوي على جزء كبير من بحيرة الثرثار.



المساحة:

تبلغ مساحة محافظة صلاح الدين ٢٥,٨٠٧ كم^٢

الكثافة السكانية

يبلغ عدد سكان محافظة صلاح الدين بحدود (١,٦١٥,٩٢٤) نسمة



المدن الرئيسية :

- قضاء تكريت
- قضاء طوز خورماتو
- قضاء سامراء
- قضاء بلد
- قضاء بيجي
- قضاء الدور
- قضاء الشرقاط
- قضاء الدجيل

الانشطة الرئيسية : (الثروة الحيوانية، الزراعة، تكرير النفط، العلف الحيواني، صناعة الأدوية)

البنى التحتية :

احد الطرق الرئيسية المؤدية إلى شمال العراق يمر عبر محافظة صلاح الدين وهناك طرق تربط بينها وبين محافظة كركوك شرقاً وحديثة والقائم غرباً كما ان خط السكك الحديدية بين بغداد والموصل يمر من خلال مدينة تكريت .

التربية والتعليم :

في محافظة صلاح الدين جامعة واحدة (جامعة تكريت) وأكثر من ١١٩٩ مدرسة ابتدائية وعدد رياض الاطفال ٤٢ وأكثر من ٥٢٧ مدرسة ثانوية و ١١ معهد إعداد معلمين والعديد من المعاهد والمدارس المهنية.



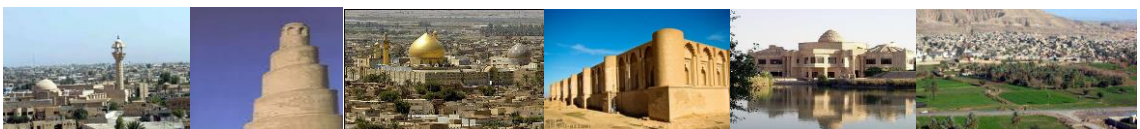
الصحة

توجد في محافظة صلاح الدين (١٢) مستشفى والمراكز الطبية (٩٨) مركز.

الاماكن السياحية

مدينة سامراء: تمتد أطلال سامراء على الجانب الشرقي لنهر دجلة لامتداد خمسة وثلاثين كم. ابتداء من سامراء والى الجنوب: الجامع الكبير والملوية، وقصر العاشق.

والى شمال الملوية بيت الخليفة وساحة الفروسية وجامع أبي دلف والمتوكلية ونهر الرصاصي.



محافظة كركوك



نبذة تاريخية

كركوك مدينة عريقة وقديمة تقع على بعد ٢٥٠ كم شمال بغداد بنيت في الأصل كقلعة على تل مدور ذي أربعة زوايا وتضم الأماكن الواقعة بين جبل زاكروس ونهرى الزاب الصغير ودجلة وسلسلة جبال حميرين ويعود تاريخ مدينة كركوك إلى ١٦٠٠ سنة ق.م.

وتشتهر مدينة كركوك بمعالمها الأثرية حيث

يوجد فيها قلعة كركوك التي تحتوى على المزارات والمساجد وبقايا لبعض الأبنية والآثار التي تعود إلى مطلع العصر التاريخي الألف الثالث قبل الميلاد هذا بالإضافة إلى موقعها الجغرافي والتجاري.

الموقع

تقع محافظة كركوك في منطقة جغرافية مهمة بالجزء الفاصل بين شمال العراق ووسطه وتحيط بها محافظات السليمانية واربيل ونينوى وصلاح الدين وديالى .

المساحة

تبلغ مساحة محافظة كركوك ٩٦٧٩ كم^٢ وتمثل نسبة مقدارها ٢,٢% من مجموع مساحة العراق.

الكثافة السكانية

يبلغ عدد سكان المحافظة مايقارب (١,٦٢٩,٦٢٥) نسمة

المدن الرئيسية

- قضاء كركوك (ناحية بايجي، ناحية ألتونكوبري، ناحية الملتقى، ناحية تازة خورماتو، ناحية شوان، ناحية ليلان، ناحية قرط هنجير
- قضاء الحويجة (ناحية العباسي، ناحية الرياض، ناحية الزاب)
- قضاء داقوق (ناحية الرشاد)
- قضاء دبس (ناحية سركران)



الانشطة الرئيسية

استخراج النفط الخام

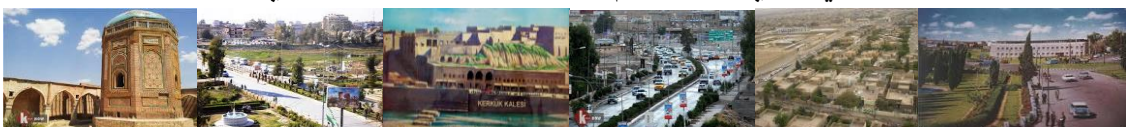
- الاسمنت
- الزراعة

لمحة عن اقتصاد المحافظة

- تتميز محافظة كركوك بكونها غنية بمواردها المعدنية فضلا عن مواردها الطبيعية فالنفط يشكل المحور الأساسي لنشاطاتها الاقتصادية إذ يوجد فيها اكبر حقل نفطي في العراق ويقدر الإنتاج اليومي من النفط الخام بحدود ٦٥٠ مليون برميل يوميا إلى جانب ذلك فإنها تتمتع بوجود الغاز الطبيعي والكبريت كما وتتمتع هذه المحافظة بخصوبة أراضيها الزراعية ووجود العديد من الأراضي الزراعية الصالحة للاستثمار إلى جانب وجود أراضي مروية التي تشمل أراضي مستصلحة وغير مستصلحة وأراضي سيح وديمية تعتمد على الأمطار .

• أهم المشاريع الاروائية

- أ- مشروع ري كركوك : ويروي الاراضي ضمن مناطق : (الدبس، الحويجة، الرياض، الرشاد، تازة، داقوق) ومن المؤمل أن يروي المشروع عند إكمال انجاز كافة مراحل مساحته تصل الى منطقة العظيم في محافظة صلاح الدين وتقدر مساحتها بـ (مليون) دونم.
- ب- مشروع الحوجة: يروي مساحة تقدر بـ (١٥٠٠٠٠) دونم
- يوجد في كركوك عدة مصادر من المياه الرئيسية التي تعتمد عليها المحافظة في الزراعة والصناعة ومن هذه المصادر:-
 - أ - نهر الزاب الأسفل الذي يتفرع منه خمسة انهر صغيرة في ناحية الزاب ضمن قضاء الحويجة .
 - ب - جزء من نهر دجلة في منطقة الزاب جنوب الحويجة بالقرب من مدينة الشك.
 - ج - نهر الخاصة (موسمي) ويقام حاليا سد لتنظيم المجرى المائي .
 - د - الآبار الارتوازية والسطحية .
 - هـ- العيون والكهاريز
 - و- الوديان التي تغذي نهر العظيم / طوز ، زغيتون، تازة، جاي داقوق



البنى التحتية

تمتاز المحافظة بوجود طرق رئيسية مهمة تربطها مع المحافظات المجاورة وتقع في الطريق الرئيسي الذي يربط العاصمة بشمال العراق .
إن موقع المحافظة الإستراتيجي الرابط بين الشمال والوسط جعل من المدينة مركز لتقاطع الطرق والسكك الحديدية التي تربط ما بينها والعاصمة بغداد.

التربية والتعليم

توجد في محافظة كركوك جامعة واحدة هي جامعة كركوك وأكثر من ١١٢١ مدرسة ابتدائية وعدد رياض الاطفال ٧٧ وأكثر من ٤٦١ مدرسة ثانوية والعديد من المعاهد والمدارس المهنية.

الصحة

فيها (٩) مستشفيات و(١١٤) مركز صحي عام.

الأماكن السياحية

قلعة كركوك: هي إحدى أقدم الآثار الموجودة في المحافظة ويبلغ ارتفاعها ١٤٠ م وشكلها بيضوي وفيها مواقع أثرية كالكنائس وكذلك مرقد النبي دانيال وتحتوي أيضا على قصور أثرية خلال الحكم العثماني .



محافظة نينوى



نبذة تاريخية

مدينة نينوى ذات تاريخ عريق يرجع إلى الإلف الخامس قبل الميلاد وتعتبر هذه المدينة إحدى أهم المدن التاريخية في العراق لكونها كانت عاصمة للإمبراطورية الأشورية في أوج توسعها وفيها تأسست أولى المكتبات وتعد هذه المحافظة ومركزها الموصل ثاني أكبر مدن العراق بعد العاصمة بغداد من حيث مساحتها.

الموقع :

تقع محافظة نينوى في الجزء الشمالي الغربي من العراق وتبعد عن بغداد (٤٠٢ كم) ،

المساحة :

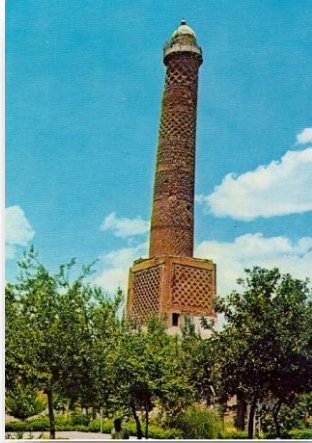
تبلغ مساحة محافظة نينوى (٣٦٥١٥ كم٢)

الكثافة السكانية

يبلغ عدد سكان المحافظة ما يقارب (٣,٧٩٣,٩٨٢) نسمة .

المدن الرئيسية

- قضاء الموصل (ناحية بعشيقة، ناحية الشورة، ناحية حمام العليل، ناحية القيارة، ناحية المحلية)
- قضاء الحمدانية (ناحية نمرود، ناحية برطلة)
- قضاء تلعفر (ناحية وانه، ناحية القوش)
- قضاء سنجار (ناحية الشمال، ناحية القيروان)
- قضاء تلعفر (ناحية زمار ، ناحية ربيعة، ناحية العياضية)
- قضاء الشيخان (ناحية زينكان)
- قضاء الحضر (ناحية التل)
- قضاء البعاج (ناحية القحطانية)
- قضاء مخمور (ناحية الكوير)



الانشطة الرئيسية

الزراعة والنفط والإسفلت والمنسوجات والسكر ومنتجات الألبان والاسمنت

البنى التحتية

الموصل وتمثل مركز تقاطع الطرق في شمال العراق حيث يلتقي فيها الطريق الرئيس المار من بغداد إلى تركيا كما يمر فيها خط السكك الحديد وفيها ايضاً مطار دولي وعدد من الجسور المشيدة على نهر دجلة التي تربط جانبي المدينة الأيسر والأيمن .

التربية والتعليم

توجد في محافظة نينوى جامعة واحدة هي جامعة الموصل واكثر من (١٨٠٢) مدرسة ابتدائية وعدد رياض الاطفال (١١٤) وأكثر من (٦٤٧) مدرسة ثانوية و(١٠) معاهد للمعلمين و(٤٣) مكتبة عامة والعديد من المعاهد والمدارس المهنية.

الصحة

توجد في محافظة نينوى (١٨) مستشفى و(١٥٦) مركز صحي عام.

الاماكن السياحية

يوجد الكثير من الأماكن السياحية في نينوى ومن معالمها جامع النبي يونس وجامع الخضر ومنارة الحدباء والنمرود وقلعة باشطابيا كما وتشتهر بوجود مدينة الغابات السياحية وسد الموصل فضلاً عن وجود العديد من اماكن العبادة والاضرحة الدينية لعدد من الأنبياء والرهبان .



سد الموصل: ويقع على نهر دجلة شمال مدينة الموصل بحوالي ٦٠ كم وقد تم انجازه عام ١٩٨٦ ويبلغ طوله حوالي ٧٥ كم من موقع السد ولغاية الحدود العراقية التركية . ومساحة بحيرته حوالي ٢٢٠ كم^٢ وقد انشأت عنده مدينة سياحية تضم عدد من المرافق والشقق السياحية .



محافظة اربيل



نبذة تاريخية

أربيل أو اربيل وهي عاصمة إقليم كردستان العراق . وهي رابع مدينة من حيث الكبر في العراق بعد بغداد والبصرة والموصل. وتبعد عن مدينة بغداد حوالي ٣٦٠ كيلومتر وتقع مدينة الموصل إلى الغرب من اربيل وتبعد عنها حوالي ٨٠ كيلومتر وتبعد عن مدينة السليمانية حوالي ١١٢ كيلو متر.

المساحة

تبلغ مساحتها (١٣١٦٥) كم مربع وتقع المحافظة ضمن السهوب ذات مناخ انتقالي بين البحر المتوسط والمناخ الصحراوي تتميز بالبرودة الشديدة وانخفاض معدل الرطوبة وتعد اربيل من المدن ذات الأهمية التاريخية عبر العصور ولكونها مركزا ثقافيا وحضاريا مؤثرا في كردستان العراق ويعود أصل تسميتها إلى الاسم الأشوري للمدينة (أربيلواو) أي أربعة آلهة وهي كتابة عن المعابد الأشورية المهمة في اربيل.

الكثافة السكانية

يبلغ عدد سكان محافظة أربيل (١,٨٩٦,٧٥٣) نسمة

المدن الرئيسية

تتألف محافظة اربيل من عدة اقصية رئيسية هي

- قضاء اربيل (ناحية بحركة، ناحية عنكاوة ، ناحية شمامك)
- قضاء بنصلاوة (ناحية دارتو، ناحية قوشتبة، ناحية رزكاري، ناحية كسنزان)
- قضاء سوران (ناحية خليفان، ناحية ديانا، ناحية سيدكان)
- قضاء شقلاوة (ناحية صلاح الدين ، ناحية حرير، ناحية هيران، ناحية باسرمة، ناحية باليسان)
- قضاء جومان (ناحية حاج عمران ، ناتحية سيملان ، ناحية كلالة، ناحية قسري)
- قضاء كويسنجق (ناحية طق طق ، ناحية شورش، ناحية أشتي، ناحية سكتان، ناحية سيردكان)
- قضاء خبات (ناحية دارشكران، ناحية رزكاري، ناحية كوركوسك)
- قضاء راوندوز(ناحية ورتي)



البنى التحتية

تعتبر محافظة اربيل عاصمة اقليم كردستان ومركز تجاري ولديها خط بري ستراتيبي مع حدود ايران ومركز جومان الحدودي للتبادل التجاري الدولي علماً ان محافظة اربيل لديها ثلاث شوارع حولية تتمثل في شارع ٦٠ وشارع ٩٠ وشارع ١٢٠م وفيها ايضاً مطار اربيل الدولي.

التربية والتعليم

تحوي المحافظة على عدد من المدارس الابتدائية والثانوية منها مدرسة شويقات العالمية وعلى العديد من الجامعات والكليات والمعاهد الحكومية بالإضافة إلى الاهلية أهم الجامعات الحكومية نذكر منها جامعة هولير الطبية، جامعة صلاح الدين، أما الأهلية فنذكر منها جامعة كردستان، كلية دجلة الجامعة، كلية جيهان الجامعة، الجامعة اللبنانية الفرنسية لإدارة الأعمال وكلية عشق الطبية.

الصحة

تحوي المحافظة على اكثر من ٤٢ مستشفى في جميع الاختصاصات ومنها المستشفيات الحكومية المركزية (مستشفى اربيل التعليمي ، مستشفى آزادي ، مستشفى رزكاري ، مستشفى الأطفال المركزي و ٢٧٠ مركز صحي في جميع الاقضية والنواحي التابعة للمحافظة.

الاماكن السياحية



قلعة اربيل تقع في وسط مدينة اربيل في كردستان العراق يعود تاريخها إلى عصر الآشوريين والى حوالي الألف الأول قبل الميلاد، بنيت أساساً لأغراض دفاعية حيث كانت تعد حصناً منيعاً لمدينة اربيل في تلك الحقبة الزمنية.



شلال كلي علي بك:



يقع الشلال بين مدينتي خليفان وسوران على طول ١٢ كم حيث يقع بين جبلي كورك ونواذنين ويبعد ٦٠ كم عن مصيف شقلاوة وينحدر شلال كلي علي بك من مكان مرتفع وبسرعة كبيرة يبعد (١٣٠) كم عن مدينة اربييل ويعتبر من المصايف الجميلة في اربيل وعموم العراق إذ يرتفع (٨٠٠) م عن مستوى البحر .

شلالات بيخال:



تعتبر واحدة من أجمل المواقع السياحية في العراق وتتميز بشلالاتها الهادرة وجمال مناظرها الطبيعية تبعد هذه الشلالات ١٠ كم عن مدينة راوندوز عرفت بيخال كمصيف يحتوي على شلالات رائعة ومناظر طبيعية.

مصيف شقلاوة:



تشتهر المدينة بمصائفها وبشلالاتها وطبيعتها الجبلية حيث انها تقع على سفح جبل سفين.



محافظة دهوك



نبذة تاريخية

هي مدينة عراقية تقع بإقليم كردستان العراق يحدها من الاتجاهات الثلاثة جبال مما يعطي المدينة منظرا خلابا وينحدر فيها نهر صغير منبعه سد دهوك الكبير التي هي من أجمل المناطق السياحية في المدينة ولمحافظة دهوك مناطق سياحية خلابة وجميلة. يعود أصل المدينة إلى العصر

الحجري، وقد أصبحت جزءا من الإمبراطورية الآشورية ومن ثم البابلية والأخمينية قبل أن تقع بيد الإسكندر المقدوني والرومان.

الموقع

تقع محافظة دهوك في إقليم كردستان أقصى شمال غرب العراق تعتبر محافظة دهوك من المحافظات ذات الأهمية وخاصة من الناحيتين التاريخية والجغرافية، فان الآثار والمنحوتات المكتشفة في تلالها وكهوفها تدل على أهميتها فضلا عن موقعها الجغرافي المتميز وذلك لوقوعها على حدود دولتين إضافة إلى مرور خط موصلات دولي استراتيجي فيها يربط العراق بتركيا والعالم الخارجي، وكذلك مرور خط أنبوب النفط المار من كركوك إلى تركيا في زاويتها الشمالية الغربية، تتميز محافظة دهوك بتضاريسها المتنوعة من جبال شاهقة، وتشكل الحدود السياسية مع الجمهورية التركية بالإضافة إلى السهول الفسيحة والغنية بمواردها الزراعية والتي تشكل المنطقة الجنوبية للمحافظة.

الكثافة السكانية :

يبلغ عدد سكان محافظة دهوك (١,٣١٨,٤٥٨) نسمة



المدن الرئيسية

- تتألف محافظة دهوك من عدة اقسية رئيسية هي
- قضاء دهوك (ناحية زاويته، ناحية مانكيشك)
 - قضاء سميل(ناحية بايتل)
 - قضاء زاخو (ناحية دركار، ناحية باتيفا)
 - قضاء ناميدي (ناحية سرسنك، ناحية كاني ماسي، ناحية ديرلوك، ناحية جامانكي، ناحية بامرني)
 - قضاء الشخان (ناحية قسروك، ناحية اتريش، ناحية باعدري، ناحية أكري، ناحية دينارته، ناحية بجيل، ناحية كردسين)
 - قضاء بردرش (ناحية دارتو، ناحية روفيا، ناحية كلك).

البنى التحتية

تعتبر محافظة دهوك مركز تجاري مهم حيث يعد مدخل ابراهيم الخليل الحدودي مع تركيا من أهم المعابر الرئيسية، يدخل من خلاله ٤٠% من المواد ولدى المحافظة خط إستراتيجي بري يربط المحافظة بتركيا.

التربية والتعليم

في محافظة دهوك أكثر من خمس جامعات وكليات أهلية أهمها (كلية الزراعة ، جامعة دهوك، وجامعة كردستان) والعدد من المعاهد التقنية والإدارية و ٤٤٠ مدرسة ابتدائية و ٢١٥ مدرسة ثانوية والعديد من معاهد المعلمين والمدارس والمعاهد المهنية .

الصحة

لديها أكثر من (١٩) مستشفى داخل المحافظة و(١٥٧) مركز صحي في جميع الاقضية والنواحي التابعة لها.

الأماكن السياحية :

مصيف سرسنك :

يبعد عن مدينة الموصل بنحو ١٢٦ كم و يبلغ ارتفاعه ١٠٤٦ م عن سطح البحر وأقصى درجة للحرارة فيه صيفا ٣٤ درجة مئوية

مصيف سولاف :

يبعد عن مدينة الموصل بـ(١٦٦) كم بطريق مبلط، ويبعد عن العمادية ٥ كم ويرتفع ١١٥٠ م عن مستوى سطح البحر تصب فيه المياه بهيئة شلالات رائعة عديدة يبلغ ارتفاعه ٢٥ م ويمتاز بكثرة الكهوف وأهمها كهف الصفي البديع الذي تظله أشجار الجوز



كهف جارستين

(كهف ذو أربعة أعمدة) الواقع في وادي دهوك، والذي تؤكد بعض المصادر للمؤرخين والباحثين الذين زاروا المنطقة انه يعتبر من أقدم الكهوف التي عاش فيها الإنسان بكل طبيعته.

وكما يؤكد المؤرخون بأن تاريخ كهف جارستين يعود إلى القرون الوسطى وأقدم وثائقها تعود إلى من قبل ١٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد. وهناك تل باستك وكمون والتي ترجع إلى تاريخ الدولة الميثانية الكوردية بالإضافة إلى تل مالتا وكهف هلامتا في شندوخا الواقعة جنوب مركز المحافظة والتي ترجع في تاريخها إلى زمن الميديين الأكراد.

وما يزال هناك الكثير من الكهوف والآثار المنحوتة في الصخور والمواقع الأخرى التي تدل على قدمها.



محافظة السليمانية



نبذة تاريخية

تقع في الشمال الشرقي من العراق على الحدود العراقية الإيرانية وتتبع لإقليم كردستان. تقع على ارتفاع ٢٨٩٥ قدم عن سطح البحر إذ تسود الطبيعة الجبلية في المحافظة وتزداد كلما اتجهنا نحو الحدود الشرقية مع إيران وتبعد عن كركوك شرقاً ١٤٠ كيلو متر وعلى مسافة ستين كيلومتراً من شمالي غربي مدينة السليمانية يقع سد دوكان على نهر الزاب الصغير في المدينة.

الكثافة السكانية

يبلغ عدد سكان محافظة السليمانية (٢,٢١٢,٠٩٩) نسمة

المدن الرئيسية

تتألف محافظة السليمانية من عدة أقضية رئيسية هي

- قضاء السليمانية (ناحية بكره جو)
- قضاء قره داغ (ناحية سيه سيتان)
- قضاء شارة زور (ناحية حلبجة تازة ،ناحية وارماوا)
- قضاء سيد صادق (ناحية سرجوك)
- قضاء حلبجة (ناحية سيروان، ناحية خورمال، ناحية بيارا)
- قضاء بنجوين (ناحية كرمك، ناحية تالباريز)
- قضاء شارباريز (ناحية جوارتة ، ناحية سيوتيل، ناحية سيتك، ناحية زلان ، ناحية كابيلون)
- قضاء ماوت
- قضاء بشدر(ناحية قلعة دزا، ناحية هيرو، ناحية هلشو، ناحية داراو، ناحية ناوه دشت، ناحية عيسوي)
- قضاء رانية (ناحية جوار قورنة، ناحية حاجي أوا، ناحية بيتوانة، ناحية سركيكان)
- قضاء دوكان (ناحية سورداش، ناحية بييرة مكرون ، ناحية خلكان، ناحية خدران، ناحية بنكرد)
- قضاء دربندخان (ناحية باو خوشين)
- قضاء كلار (ناحية كلار ، ناحية بيباز ، ناحية شيخ طويل)
- قضاء كفري (ناحية أوة سبي ، ناحية سر قلعة ، ناحية نوجول، ناحية كوكس)
- قضاء جمجمال (ناحية شورش، ناحية سنكاو ، ناحية تكية، ناحية أغلر، ناحية قادر كرم ، ناحية تكية جبار)
- قضاء خانقين (ناحية ميدان، ناحية بمو ، ناحية قورة تو)



البنى التحتية

تعتبر محافظة السليمانية محافظة حدودية لديها علاقات تجارية مع ايران وفيها مطار السليمانية الدولي.

التربية والتعليم

التعليم في السليمانية مجاني كما هو في بقية مناطق العراق منذ الابتدائية حتى التخرج من الجامعة وتضم السليمانية اكثر من ٦٠٠ مدرسة ابتدائية و ٣١٠ مدرسة ثانوية واكثر من ١٥ معهد مهني وجامعة السليمانية التي تأسست عام ١٩٦٨ وتدرس باللغات العربية والإنكليزية وتم نقلها إلى اربيل بإسم جامعة صلاح الدين وقد تم افتتاح جامعة السليمانية الجديدة في ١٩٩١ والتي تدرس أيضاً بالعربية والإنكليزية بالإضافة إلى الكردية وفي عام ٢٠٠٧ م تم افتتاح الجامعة الأمريكية في السليمانية التي تعد أول الجامعات ذات تعليم عالمي في العراق وتقوم بالتدريس باللغة الإنكليزية ولديها ٦ جامعات اهلية .

الصحة

توجد في المحافظة أكثر من (٥٠) مستشفى و(٥٠٢) مركز صحي في جميع الاقضية والنواحي والقرى.

الأماكن السياحية

مصيف سرجنار :



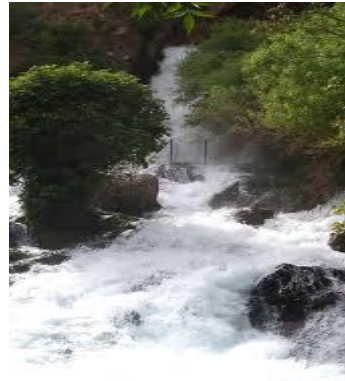
يبعد مصيف سرجنار ٥ كم عن مركز محافظة السليمانية وتكثر فيه الأشجار والمياه الوفيرة ومساحات الظلال الواسعة ويوجد في هذا المصيف فندق سرجنار إضافة إلى عدة دور سياحية وفنادق وكازينوهات معدة لاستقبال السواح وتقديم الخدمات السياحية لهم وكذلك مدن العاب ومنتزهات

بحيرة دوكان :

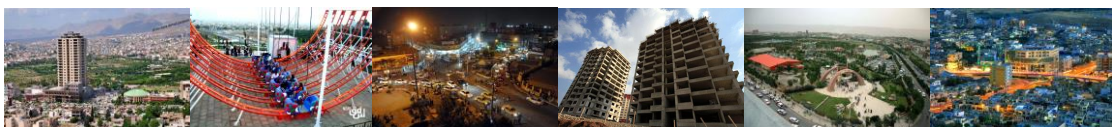


تقع هذه البحيرة على بعد ٧١ كم عن مدينة السليمانية و ١٤١ كم عن مدينة كركوك وقد أقيمت بالقرب من سد دوكان على نهر الزاب الأسفل. ولأجل راحة المصطافين، انشأ قربها مجمعا سياحيا متكاملا واسعا وصالة للألعاب وكازينو وسوقا عصريا لتوفير الحاجيات الغذائية وملاعب للكبار والصغار ومسبحا ومرسى للزوارق .

شلالات احمد آوى :



يقع على بعد ٧٥ كيلومترا إلى أقصى شرق السليمانية محاذيا للحدود الإيرانية ويعتبر نقطة الحدود ما بين العراق وإيران حيث أن المسافة منه إلى الحدود الإيرانية لا تتجاوز النصف ساعة بالسيارة وارتفاعه يفوق ال ٢٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ويقع المصيف في وسط سلسلة من الجبال الشاهقة الارتفاع ويعتبر من أهم الأماكن السياحية في المدينة.



محافظة الانبار



نبذة تاريخية

تعد محافظة الانبار من اكبر محافظات العراق مساحةً ومركزها الرمادي وتقع في الجهة الغربية من العراق وتبعد عن العاصمة بغداد ١٠٠ كم . وكانت تعرف قديماً باسم لواء الدليم قبل عام ١٩٦١ .

المساحة

تبلغ مساحة المحافظة بحدود ١٣٧,٧٢٣ كم^٢

الكثافة السكانية: (١,٧٩٦,٥٥٧) نسمة

المدن الرئيسية

- قضاء الرمادي (ناحية الحبانية ، ناحية الوفاء)
- قضاء هيت (ناحية البغدادي ، ناحية كبيسة ، ناحية هيت)
- قضاء الفلوجة (ناحية العامرية، ناحية الصقلاوية ، ناحية الكرمة ، قضاء عانة
- قضاء حديثة (ناحية الحقلانية ، ناحية بروانة)
- قضاء الرطبة (ناحية الوليد، ناحية النخيب)
- قضاء القائم (ناحية العبور ، ناحية العبيدي)
- قضاء راوة



الأنشطة الرئيسية



- زراعة الحبوب
- تربية الماشية
- إنتاج التمور
- صناعة الأسمدة
- صناعة الاسمنت
- صناعة السيراميك
- صناعة الزجاج

لمحة عن اقتصاد المحافظة

تتوفر في محافظة الانبار الخامات الصناعية التي يمكن استخراجها بطرق منجمية (المنجم المفتوح) و ثروات الغاز الطبيعي والنفط مثل حقل غاز (عكاز) في غرب الانبار والذي يقدر الخزين فيه بحدود (٥٠) مليار قدم ٣، وحقل غاز (الريشة) وتشير تقديرات خبراء النفط إلى وجود مكامن نفطية في محافظة الانبار وهي بحاجة الى عمليات استكشاف أكثر لتقدير كميات الخزين وجدواه الاقتصادية وتضم الانبار نحو ٥٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الثروات المعدنية العديدة كالذهب وتضم الانبار نحو ٥٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الثروات المعدنية العديدة كالذهب واليورانيوم والكبريت والفضة. وكذلك وجود الموارد المائية التي تتمثل في نهر الفرات الذي يجري لمسافة (٤٥٠ كم) من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي في المحافظة، فضلا عن وجود أربعة مسطحات مائية كبيرة هي بحيرات (الحبانية – بحيرة سد حديثة – بحيرة الثرثار وبحيرة الرزازة).

وكذلك وجود مكامن للمياه الجوفية الصالحة للسقي الزراعي في أماكن عدة من الصحراء الغربية ووجود التربة الخصبة الصالحة للزراعة.

البنى التحتية

توجد في محافظة الانبار سكة حديد واحدة قادمة من العاصمة بغداد وتنتهي في منطقة مناجم عكاشات في القائم ويبلغ طولها (٥٢٢ كم) ، وتستخدم هذه السكة لنقل البضائع والمسافرين . يبلغ عدد المحطات في الانبار (٢٤) محطة لنقل المسافرين و(٥) محطات لنقل البضائع.



- يعتبر طريق المرور السريع من أطول الطرق الرئيسية في محافظة الانبار ويبلغ طوله (٥٩٦) كم. ويمتد من بغداد – فلوجة - رمادي – طريبيل - التنف على حدود سوريا.
 - طريق آخر يبلغ طوله (٢١٩) كم يربط القائم – منطقة عكاشات – قضاء الرطبة .
 - طريق حديثة - القائم يبلغ طوله (١٥٦) كم .
 - طريق النخيب – منفذ عرعر (١٦٠ كم) على الحدود مع المملكة العربية السعودية.
- محافظة الانبار لها حدود مع ثلاثة دول المملكة الأردنية الهاشمية – سوريا – المملكة العربية السعودية .

توجد فيها (٤) منافذ حدودية هي:

- منفذ طريبيل مع المملكة الأردنية الهاشمية .
- منفذ التنف مع سوريا .
- منفذ القائم مع سوريا .
- منفذ عرعر مع المملكة العربية السعودية .

التربية والتعليم

توجد في محافظة الانبار جامعتين (جامعة الانبار) و (جامعة الفلوجة) إضافة إلى المعاهد التقنية وعدد من الكليات الأهلية وكلية الإمام الأعظم فرع الانبار، وهناك ما يقارب ١٢٠١ مدرسة ابتدائية و٤٧ رياض الاطفال و ٥٨٤ مدرسة ثانوية و ٤ معاهد إعداد معلمين والعديد من المعاهد والمدارس المهنية.

الصحة

يبلغ عدد المستشفيات في محافظة الانبار (١٥) مستشفى بالإضافة الى ما يقارب (١٦١) مركز صحي عام.



الأماكن السياحية



بحيرة الثرثار: إحدى أجمل البحيرات الاصطناعية في العراق. تشكلت بعد بناء سد سامراء لأغراض الري والسيطرة على مياه فيضانات نهري دجلة والفرات. يمكن الوصول إليها من بغداد عبر الفلوجة والرمادي أو من سامراء.



بحيرة الحبانية: هي عبارة عن منخفض يقع إلى الجنوب من مدينة الرمادي لغرض خزن ٣,٣ مليار متر مكعب وإعادة ٢,٧ مليار متر مكعب إلى نهر الفرات في موسم الصيف ويتم التحكم في هذا المشروع عن طريق سدة الرمادي وتتصل بحيرة الحبانية ببحيرة الرزازة جنوباً عن طريق جدول

وتصرف المياه الزائدة عن طاقة خزن بحيرة الحبانية إلى بحيرة الرزازة التي تتسع لخزن ٢٦ مليار متر مكعب. وأنشأت على هذه البحيرة مدينة سياحية.



محافظة واسط



نبذة تاريخية

تقع محافظة واسط وسط العراق وشرق في بناءها قديماً سنة ٧٨ هجرية وتم بناءها في سنة ٨٦ هجرية لتكون مقراً جديداً لإدارة البلاد. قيل أن سبب تسمية مدينة واسط بهذا الاسم يعود إلى موقعها الذي يتوسط العراق . وقيل أيضاً سميت واسط لان موقعها يتوسط

بين الكوفة والبصرة وللمحافظة أهمية تاريخية حيث يوجد فيها أكثر من (٤٢٠) موقعاً أثرياً، ومن أهمها الآثار الشاخصة مدينة واسط التاريخية الواقعة جنوب شرق المحافظة بالإضافة إلى (تل مريس) الواقع شمال قضاء بدره وموقع تل (الولاية) الواقع في ناحية الأحرار.

الموقع

تقع محافظة واسط في الجزء الجنوبي من المنطقة الوسطى من العراق ومركزها تمثله مدينة الكوت وتبعد (١٧٢) كم عن العاصمة بغداد، وتحدها محافظة ديالى وبغداد من الشمال، ومن الجنوب محافظة ميسان والتي تبعد (٢٠٦) كم ومحافظة ذي قار (٢٠٤) كم، والى غربها محافظة بابل والتي يفصل عنها (٢٧٤) كم، وجنوبها الغربي محافظة القادسية والتي تبعد (١٩٢) كم، وتقع إلى شرقها الحدود الدولية للعراق مع إيران.

المساحة

تبلغ مساحة المحافظة (١٧,١٥٣) كم^٢

الكثافة السكانية

يقدر عدد سكان محافظة واسط بـ (١,٤٠١,٤٤٢) نسمة.





المدن الرئيسية

- قضاء الكوت (ناحية واسط، ناحية شيخ سعد)
- قضاء النعمانية (ناحية الاحرار)
- قضاء الحي (ناحية الموقية، ناحية البشائر)
- قضاء بدره (ناحية جصان، ناحية زرباطية)
- قضاء الصويرة (ناحية الزبيدية، ناحية الشحيمية)
- قضاء العزيزية (ناحية تاج الدين، ناحية البوني)



الانشطة الرئيسية

- الزراعة
- تربية الماشية
- استخراج النفط الخام
- المنفذ الحدودي

لمحة عن اقتصاد المحافظة

تتميز محافظة واسط بكونها غنية بمواردها المعدنية فضلا عن مواردها الطبيعية اذ يوجد فيها احتياطي نفطي كبير متمثل في (حقل الأحذب في ناحية الأحرار وحقل بدره) واحتياطي من الغاز الطبيعي المرتبط بكميات الاحتياطي النفطي بالإضافة إلى المواد الأولية الأساسية للصناعات الإنشائية مثل الاسمنت، الجص، البورك والطابوق، كما تمتاز المحافظة بوفرة الاراضي الصالحة للزراعة وإنتاجها العالي لمختلف المحاصيل الإستراتيجية كالحنطة، والشعير والذرة وزهرة الشمس والقطن وأصناف متنوعة من الفواكه كبساتين التمر والفواكه حيث يمر نهر دجلة في أراضي المحافظة من شمالها إلى جنوبها بطول ٣٢٧ كم بالإضافة إلى وجود نهر الغراف ونهر الدجيل، فضلا عن نهر الكلال الموسمي ومخزون المياه الجوفية.



القطاع الزراعي: تعد المحافظة من المناطق الزراعية الصالحة للزراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والشعير والذرة والقطن وكذلك الشلب .

الثروة الحيوانية: تعد الثروة الحيوانية ذات اهمية كبيرة للاقتصاد الوطني واقتصاد المحافظة وتساهم في توفير المواد الاولية للقطاع الصناعي وتشتهر المحافظة بانتاج لحوم الدواجن وحقول الاسماك ومناحل العسل .

قطاع الكهرباء: تعد محطة الزبيدية من المشاريع الكبيرة وهي تمتد على مساحة ٦٥٠ دونم وتضم اربع وحدات توليدية بطاقة مقدارها ٣٣٠ ميغاواط لكل واحدة منها ، فضلا عن وحدتين اضافيتين يبلغ انتاج كل منهما ٦١٠ ميغاواط.

البنى التحتية

الكهرباء



تعد محطة الزبيدية من المشاريع الكهربائية الكبيرة في البلاد حيث تمتد على مساحة ٦٥٠ دونما، وتضم ست وحدات توليدية أربعا منها بطاقة ٣٣٠ ميغاواط لكل وحدة ووحدين اضافيتين يبلغ انتاج كل منهما ٦١٠ ميغاواط.

التربية والتعليم

توجد في محافظة واسط جامعة واحدة و(٣) كليات اهلية (كلية الكوت الجامعة وكلية الامام الكاظم الاهلية وكلية الواسطي الاهلية) وعدد من المعاهد التقنية و(٧٥٤) مدرسة ابتدائية و(٢٢٢) مدرسة ثانوية وعدد من المدارس المهنية والمعاهد التقنية.



الصحة

تحتوي المحافظة على (١٠) مستشفيات بين حكومية وأهلية و(٤٧) مؤسسة صحية و(٣٣) عيادة طبية وشعبية.

الطرق والمواصلات

توجد في محافظة واسط شبكة طرق رئيسية تربط المحافظة بالعاصمة بغداد وبالمحافظات الأخرى (ذي قار ، ميسان ، بابل) بالإضافة إلى طريق رئيسي يربط المحافظة بالحدود الإيرانية عن طريق منفذ بدره الحدودي.

الأمكان السياحية

تمتلك المحافظة العديد من المناطق الأثرية والتاريخية فضلا عن المزارات الدينية التي تتوزع على عموم المحافظة.



مدينة واسط التاريخية :- تقع المدينة جنوب شرق واسط وان تاريخ إنشائها يعود إلى عام ٨٣ هجرية ومن أثارها الشاخصة إلى يومنا هذا بوابة المدينة التي يعتقد بأنها بقايا المدرسة الترابية في مدينة واسط.



مرقد الصحابي الجليل سعيد ابن الجبير :- يقع مرقد الصحابي الجليل سعيد بن جبير في قضاء الحي نحو ٤٠ كم جنوب الكوت وهو من أصحاب الإمام علي (عليه السلام) وتبلغ المساحة الكلية للضريح حالياً عشرة الاف متر مربع ويعد مصدر جذب لكثير من الزوار بالإضافة الى اقامة المهرجانات الادبية والشعرية.



مرقد الامام تاج الدين:- يقع مرقد السيد (تاج الدين) عليه السلام في ناحية تاج الدين (شمال محافظة واسط) على بعد ١٠٠ كم عن مركز المحافظة ويعد مصدر جذب لكثير من الزوار مما ينشط الحركة السياحية.

مقام الامام المهدي عليه السلام:- يقع المقام على الطريق بين النعمانية و (الكوت) ، يبعد عن النعمانية نحو (١٥) كيلو متراً، وعن مدينة الكوت نحو (٢٢) كيلو متراً ويزوره العديد من الزوار في المناسبات الدينية.

المتنبي:- يقع ضريح المتنبي في قضاء النعمانية في محافظ واسط ويقام فيه مهرجان المتنبي الشعري في كل عام وبحضور العديد من الأدباء والنقاد العراقيين والعرب مما ينشط الحركة السياحية في المنطقة.



محافظة بابل

نبذة تاريخية

عرفت قديماً محافظة بابل بأنها عاصمة البابليين أيام حكم حمورابي حيث كان البابليون يحكمون أقاليم ما بين النهرين وحكمت سلالة البابليين الأولى تحت حكم حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠) قبل الميلاد في معظم مقاطعات ما بين النهرين .

وتعتبر هذه المحافظة من المناطق الرئيسية للإنتاج الزراعي والغنية بالمواقع التاريخية الأثرية ومركزها الحلة وتتمتع المحافظة بمجالات استثمارية متعددة منها السياحة الدينية والأثرية والثقافية والثروة الحيوانية والزراعة.



المساحة

تبلغ مساحة محافظة بابل (٥,٢٥٨) كم^٢

الكثافة السكانية

يبلغ عدد سكان المحافظة (٢,٠٩٣,٤١٦) نسمة



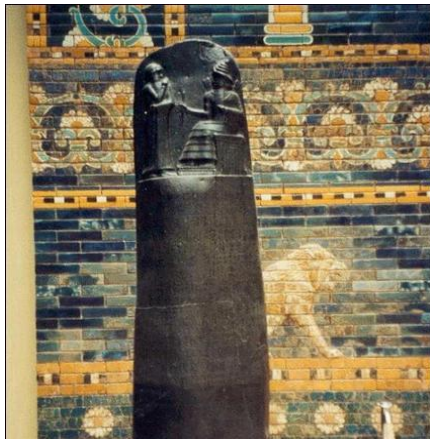
اسد بابل

المدن الرئيسية

- قضاء الحلة (ناحية الكفل ، ناحية ابي غرق)
- قضاء المحاويل (ناحية المشروع ، ناحية الامام ، ناحية النيل)
- قضاء الهاشمية (ناحية القاسم ، ناحية المدحتية ، ناحية الشوملي ، ناحية الطليعة)
- قضاء المسيب (ناحية سدة الهندية، ناحية جرف الصخر، ناحية الاسكندرية)

الانشطة الرئيسية

- الصناعة
- المنسوجات
- تربية الماشية
- الحبوب
- التمور
- السياحة



مسلة حمورابي



لمحة عن اقتصاد المحافظة

تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الرئيسية في المحافظة حيث تشكل مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ٧٠% من المساحة الكلية وتشكل كمية المياه الواصلة لها ١٥% من مياه نهر الفرات ، كذلك فان هنالك أنشطة أخرى لمجالات صناعية منها الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات في الإسكندرية التي تنتج هياكل الحافلات وتجمع المركبات وهناك العديد من الشركات العاملة بالإضافة إلى (معمل نسيج الحلة - شركة الفرات العامة - معمل النشا والدكسترين - معمل اسمنت السدة - معمل المحاقن النبيذة) .

البنى التحتية

المحافظة تقع مباشرة إلى الجنوب من بغداد وبالتالي فهي مرتبطة بعدة طرق متوجهة نحو العاصمة ومناطق أخرى من العراق وهناك طرق مباشر يربط مدينة الحلة بمحافظات كربلاء والنجف والديوانية و واسط ويخترق المحافظة خط المرور السريع بصرة - بغداد.

التربية والتعليم

في محافظة بابل جامعتين جامعة بابل وجامعة القاسم الخضراء إضافة إلى الكلية التقنية والمعهد الفني والعديد من الجامعات الأهلية وأكثر من ٨٨١ مدرسة ابتدائية وعدد رياض الاطفال ٤٦ وأكثر من ٣٨٣ مدرسة ثانوية وخمسة معاهد إعداد معلمين والعديد من المعاهد المهنية .

الصحة

في محافظة بابل ١٩ مستشفيات والمراكز الصحية ما يقارب (١١١) مركز



الاماكن السياحية

اشار بابل: تقع على بعد ٥٥ كم شمال مدينة الحلة وغدت أشهر مدينة في العالم القديم والحديث وأصبحت أعجوبة العالم القديم ولاسيما بعد اكبر اتساع لها على يد الملك البابلي المشهور نبوخذ نصر (٦٠٥-٥٦٢ ق.م) حتى صارت عنوان حضارة وادي الرافدين جميعها، تسمى بلاد بابل



(بابلونيا)، كانت أسوارها وجنائنها المعلقة تعتبر من عجائب الدنيا السبع.

البرس: تقع مدينة البرس إلى الجنوب من الحلة بزهاء ١٥ كم، وبرجها المدرج علامة شاهقة في الطريق ما بين الحلة والكفل واسمها الحالي (البرس) تحريف لأسمها البابلي القديم "بورسيا" وهي صحيفة سومرية معناها "سيف البحر" أو قرن البحر" كونها كانت تقع على حافة غدير أو بحيرة.



اشار كيش: تقع هذه الآثار على مسافة ١٣ كم من مدينة الحلة و٦ كم شرق مدينة بابل الأثرية ومنها زقورة "أنير كدرمه" وهي الزقورة الخاصة بهيكل (أيل بابا) اله الحرب.



محافظة كربلاء المقدسة

نبذة تاريخية



يعود تاريخ المدينة إلى العهد البابلي، ويرى بعض الباحثين إن كلمة كربلاء يعني (قرب الإله) وهي كلمة أصلها من البابلية القديمة، وقيل إنها منحوتة من كلمة (كور بابل) العربية بمعنى مجموعة قرى بابلية قديمة، وهي ذات أرض رخوة نقية تحيط بها البساتين الكثيفة ويسقيها ماء الفرات، وأهم معالم مدينة كربلاء المقدسة مرقد الإمام الحسين عليه السلام ومرقد أخيه العباس عليه السلام ويقع فيها أيضا حصن الاخضر جنوب المدينة وقصر شمعون في عين تمر ومنطقة كهوف الطار الأثرية.

الموقع

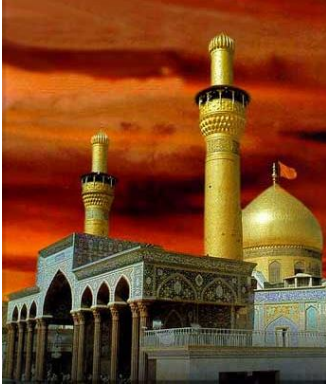
تقع محافظة كربلاء في الجانب الأيمن من نهر الفرات و تحيط بها مناطق زراعية مهمة من ثلاث جهات لاسيما من الجهة الشرقية المحصورة بينها وبين نهر الفرات. في حين تقع المدينة على بعد ١٠٥ كم إلى الجنوب الغربي من العاصمة بغداد، ويحدها من الشمال محافظة الانبار ومن الجنوب محافظة النجف ومن الشرق محافظة بابل ومن الغرب بادية الشام وأراضي المملكة العربية السعودية، وتقع المدينة على خط طول ٤٤ درجة وخط عرض ٣٣ درجة.

المساحة: تبلغ مساحة محافظة كربلاء نحو ٥٠٣٤ كم^٢.

الكثافة السكانية: يبلغ عدد سكان محافظة كربلاء ما يقارب (١,٢٤١,٢٣٧)

نسمة.





المدن الرئيسية :

- قضاء كربلاء (ناحية الحسينية ، ناحية الحر)
- قضاء عين تمر
- قضاء الهندية (ناحية الجدول الغربي، ناحية الخيرات)



ضريح الامام العباس (عليه السلام)

الأنشطة الرئيسية

- السياحة
- تكرير النفط
- التمور
- الحمضيات
- الزراعة
- مصانع التعليب

البنى التحتية :

يوجد طريقان رئيسيان يمران في مدينة كربلاء الطريق الممتد من الجنوب من بغداد يمر عبر كربلاء ويستمر عبر النجف وطريق آخر يمتد غرباً من بابل إلى كربلاء ثم يستمر عبر جنوب الانبار إلى المعبر الحدودي (عرعر) إلى المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وسوريا .

التربية والتعليم :

في كربلاء جامعتين جامعة كربلاء وجامعة أهل البيت و٥٣٢ مدرسة ابتدائية وعدد رياض الاطفال ٤٣ و ٢٣٣ مدرسة ثانوية و٥ معاهد لإعداد المعلمين والعديد من المعاهد والمدارس المهنية.

الصحة:

يبلغ عدد المستشفيات في محافظة كربلاء المقدسة حوالي (٨) مستشفيات و(٥١) مركز صحي.





الأماكن السياحية

كربلاء

تعتبر مدينة كربلاء من المدن العراقية القديمة. وللمدينة مكانة دينية بحكم وجود مرقد الأمام الحسين (ع) فيها، ومرقد أخيه العباس عليه السلام ومن أهم الأماكن الأثرية الموجودة فيها هي:



حصن الأخيضر: يعد هذا المعلم من الأبنية الأثرية الدفاعية الشاخصة، وهو من المعالم العسكرية المميزة في العمارة الإسلامية من حيث التصميم والهندسة لا في العراق وحسب بل في الوطن العربي والإسلامي يقع الحصن على طريق صحراوي يربط العراق بالعالم الخارجي.



بحيرة الرزازة: تقع هذه البحيرة على بعد ١٨ كم من كربلاء وعلى الطريق المؤدي إلى الأخيضر ويبلغ طولها ٦٠ كم وعرضها ٣٠ كم، تعد هذه البحيرة الواسعة الجميلة منطقة سياحية هامة يقصدها الراغبين في ممارسة شتى أنواع الرياضة المائية وهواة صيد الأسماك.



عين تمر: تقع هذه المدينة عين تمر (ثلاثية) جنوب غربي كربلاء على بعد (٦٧ كم) وهي منطقة عريقة بما تحمله من آثار حضارية، وتعتبر ناحية عين تمر أكبر واحة في الهضبة الغربية إذ تشتهر بغابات النخيل والبساتين وتمتاز بجمال مناظرها وبطيب هوائها في فصلي الربيع والخريف وغزارة مياهها المعدنية التي تنساب من عيون طبيعية تزيد على الخمسين. وفي هذه المنطقة، انشأ مجمع سياحي يضم ٢٠ شقة سياحية وفندق ومطعم إضافة إلى حدائق واسعة.



محافظة النجف الاشرف

نبذة تاريخية

النجف مدينة تاريخية وتمثل مركزاً ثقافياً ودينياً وتجارياً وزراعياً هاماً في وسط العراق، وتقع على رابية مرتفعة فوق ارض رملية فسيحة تطل على الجهة الشمالية الشرقية على مقبرة وادي السلام ومن الجهة الغربية على بحر النجف .
ويوجد فيها مرقد الإمام علي ابن أبي طالب (ع) وهي تستقبل الملايين من الزوار من كل بقاع العالم.



الموقع

هي إحدى المحافظات التي تقع في وسط جنوب العراق وتقع على حافة الهضبة الغربية وتبعد عن العاصمة بغداد بحوالي ١٦١ كم وترتفع المدينة ٧٠ م فوق مستوى سطح البحر تحدها من الشمال محافظة كربلاء بحوالي ٨٠ كم.

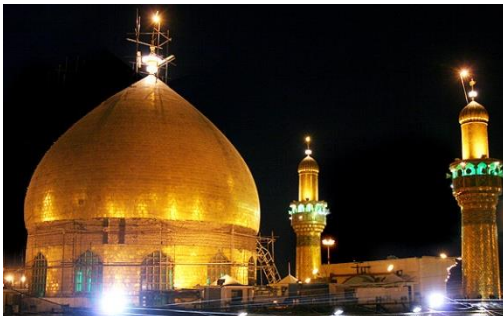
المساحة

تبلغ مساحة المحافظة بحدود (٢٧,٨٤٥) كم^٢.

الكثافة السكانية : يبلغ عدد السكان (١,٥٠٠,٥٢٢) نسمة

المدن الرئيسية

- قضاء النجف (ناحية الحيدرية، ناحية الشبكة)
- قضاء الكوفة (ناحية العباسية، ناحية الحرية)
- قضاء المناذرة (ناحية الحيرة، ناحية المشخاب، ناحية القادسية)



ضريح الامام علي (عليه السلام)



الأنشطة الرئيسية

- السياحة
- الزراعة
- تربية الماشية
- التجارة

البنى التحتية:

- وجود طريق رئيسي يمتد من محافظة بغداد جنوباً إلى محافظة بابل ثم إلى محافظة النجف كما يوجد طريق آخر يربط محافظة النجف بمحافظة كربلاء .
- يوجد في المحافظة مطار الإمام علي (ع) الدولي .

التربية والتعليم :

يوجد في محافظة النجف جامعة واحدة (جامعة الكوفة) و(٦١٦) مدرسة ابتدائية وعدد رياض الاطفال (٤٥) و(٣٢٢) مدرسة ثانوية و (٤) معاهد إعداد معلمين والعديد من المعاهد والمدارس المهنية.

الصحة

توجد في محافظة النجف (١٣) مستشفيات عامة و(٧٦) مركز صحي

الاماكن السياحية :



مرقد الامام علي (عليه السلام)

١. مرقد الإمام علي (ع) :

يعتبر من أهم مواقع السياحة الدينية الذي يستقبل حوالي (٤٠) مليون زائر سنوياً.



٢. خان الرحبة :

يقع خان الرحبة على طريق الحج القديم بمنطقة منخفضة بحدود (٣٠كم) حتى يصل إلى قرية الرحبة. وبني هذا الخان بالحجر والجص.



خان الرحبة

٣. قصر النعمان بن المنذر :

يعتبر قصر النعمان من القصور التي تعود لمملكة الحيرة القديمة ودولة المناذرة والتي كان لها شأن كبير في التاريخ العربي في عصر ما قبل الإسلام وقد بقيت أثارها شاخصة تسير أحداث التاريخ وتصاحبه وتغني الشعراء بأطلالها وآثارها.



محافظة المثنى

نبذة تاريخية :



تعتبر محافظة المثنى من أولى المناطق التي استوطنها الإنسان في حقب تاريخية فقد وجدت آثار لمستوطنات بشرية في بادية السماوة الجنوبية في استوطن السومريون في الوركاء في الإلف الخامس قبل الميلاد، وأقيمت حضارات مازال العديد من رموزها شاخصة إلى اليوم، حضارة تميزت بظهور المدينة والعمران والقوانين

المنظمة في الحياة الاجتماعية بالإضافة إلى تطور أساليب الزراعة ونظم الري مما جعل من مدينة الوركاء الانطلاقة الأولى للحضارة السومرية .

الموقع

تقع محافظة المثنى جنوب غرب العراق وعلى أطراف السهل الرسوبي وتتباين معظم أجزاءها بارتفاعات تتراوح ما بين (٧٠ - ٢٢٠ مترا) فوق سطح البحر ، ويمر من خلالها نهر الفرات وتفرعاته ويعد المصدر المائي الوحيد لإغراض ري المحاصيل الزراعية وتقع على بعد ٢٧٠ كم عن العاصمة بغداد جنوباً وتعد ثاني اكبر محافظة بعد الانبار من حيث المساحة وذات طابع صحراوي ومركزها قضاء السماوة وتمتلك المحافظة حدوداً إدارية مع محافظتي النجف والديوانية من الشمال والبصرة وذي قار من الشرق والمملكة العربية السعودية من الغرب وجزءاً من محافظة البصرة ودولة الكويت من الجنوب.

المساحة

تبلغ مساحة محافظة المثنى (٥١,٧٤٠ كم^٢) وتمثل ١٢ % من مساحة العراق فيما تشغل البادية التي تمثل منطقة شبه صحراوية حوالي ٤٧٠٠٠ كم مربعاً من مساحة المحافظة التي تغطي ٩١ % من المساحة الكلية للمحافظة .

الكثافة السكانية : يبلغ عدد سكان المحافظة ما يقارب (٨٢٤,٨٣١) نسمة





بحيرة ساوة

المدن الرئيسية

- قضاء السماوة (ناحية السوير)
- قضاء الرميثة (ناحية المجد، ناحية الوركاء، ناحية النجمي، ناحية الهلال)
- قضاء السلطان (ناحية البصية)
- قضاء الخضر (ناحية الدراجي)

الأنشطة الرئيسية

- الزراعة
- الصناعة وخاصة الاسمنت والطابوق والهيكل الكونكريتية
- الصناعات الاستخراجية
- المنتجات النفطية والتكرير
- تربية المواشي والمنتجات الحيوانية



لمحة عن اقتصاد المحافظة

تتصف المحافظة بتوفر الموارد الطبيعية والبشرية للاستثمار وخاصة في القطاع الصناعي لما فيها من المواد الخام المتوفرة ورخيصة الكلفة استخراجا وإنتاجا كالأحجار الكلسية التي تستخدم في صناعة الاسمنت وكذلك ترسبات مركبات الكلور والصوديوم على شكل مركبات ملحية تستخدم في صناعة الملح كما وتمتاز المحافظة بكثرة بساتين النخيل والموقع السياحي المتميز بقربها من بحيرة ساوة وبعض المرافق السياحية التاريخية.

وقد حصلت موافقة اليونسكو على انضمام موقع الوركاء التاريخي الى التراث العالمي مما اعطى للموقع أهمية وسمعة عالمية وسياحية .



البنى التحتية

- تمتلك المحافظة موقعا حيويا في جنوب العراق وعلى الطريق الدولي بين محافظة البصرة - بغداد - الحدود الدولية.
- خط السكك الحديدية (بغداد - بصرة) ووجود محطة صيانة للقاطرات والعربات.
- مصفى نفط بطاقة ٣٠ ألف برميل في اليوم.
- مرور الخط الاستراتيجي لنقل الغاز من محافظة البصرة عبر محافظة المثنى إلى مركز العاصمة بغداد .

التربية والتعليم :

توجد في محافظة المثنى جامعة واحدة و(٤٩٦) مدرسة ابتدائية وعدد رياض الاطفال (٢١) و(١٥٤) مدرسة ثانوية و(٢) معاهد إعداد معلمين والعديد من المعاهد و١ مدرسة مهنية.

الصحة :

فيها (٤) مستشفيات مع وجود(٥٧) مركز طبي عام.

الأماكن السياحية

بحيرة ساوة : هي بحيرة مغلقة ذات ماء مالح تقع في محافظة المثنى جنوب العراق على بعد عدة كيلومترات من مدينة السماوة ، البحيرة محاطة بحائط كلسي طبيعي يعيد غلق نفسه عند كسره لسرعة تصلب المادة الكلسية الموجودة بالماء.



المدينة السياحية التاريخية :

موقع مدينة الوركاء التاريخي



محافظة الديوانية



نبذة تاريخية

هي إحدى محافظات الفرات الأوسط التي يضمها سهل العراق الرسوبي ظهر اسم مدينة الديوانية في القرن الثامن عشر الميلادي ، ويمر بها نهر الفرات يعرف بشط الديوانية، وتمتاز الديوانية بخصوبة المناطق الزراعية المحيطة بها مما يؤهلها أن تكون سلة الغذاء لسكان المنطقة بصورة خاصة والعراق بصورة عامة.

الموقع

تقع محافظة الديوانية في جنوب العراق وتتوسط محافظات النجف الاشرف و كربلاء المقدسة وبابل والموثني وذي قار وهي إحدى محافظات الفرات الأوسط ويمر بها نهر الفرات وتمتاز بالزراعة كزراعة الرز والمحاصيل الأخرى.

المساحة : تبلغ مساحة المحافظة بحدود ٨,٥٠٧ كم^٢

الكثافة السكانية : يبلغ عدد سكان المحافظة ما يقارب (١,٣١١,٦٩٩) نسمة



المدن الرئيسية

- قضاء الديوانية (ناحية السنية ، ناحية الشافعية، ناحية الدغارة)
- قضاء عفك (ناحية نفر، ناحية البدير، ناحية سومر)
- قضاء الشامية (ناحية غماس، ناحية المهناوية ، ناحية الصلاحية)
- قضاء الحمزة (ناحية السدير، ناحية الشافعية)



الأنشطة الرئيسية



- الزراعة (وفي مقدمتها الرز)
- الصناعات الغذائية
- الصناعات النسيجية
- الصناعات المطاطية (إطارات العجلات)
- تربية الماشية
- انتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة ومزارع تربية الاسماك
- الصناعات الانشائية (معامل الطابوق)
- الصناعات النفطية (مصفى نפט الديوانية)

البنى التحتية

هناك طريق رئيسي يمتد جنوب بغداد إلى الديوانية وخط سريع متعدد المسارات يمتد عبر المحافظة وكذلك خط سكك العراق الرئيسي من الشمال إلى الجنوب وتوجد ثلاث محطات لتوليد الطاقة الكهربائية اثنتين منها بطاقة ٣٠٠ ميغا واط وثالثة بطاقة ٥٠٠ ميغا واط ومطار الديوانية الدولي وهناك العديد من الشركات الصناعية منها الشركة العامة للصناعات المطاطية ومصنع نسيج ومعامل البان وصناعة الاسمنت والصناعات البتروكيماوية ومصفى نפט .

التربية والتعليم :

توجد في المحافظة جامعة واحدة إضافة إلى بعض الكليات الأهلية وعدد من المعاهد (المعهد الفني / معاهد إعداد المعلمين / معهد الفنون الجميلة) و(٦٦٦) مدرسة ابتدائية وعدد رياض الأطفال (٥٨) و(٢٤٩) مدرسة ثانوية إضافة إلى نسبة جيدة من مؤسسات التعليم الاهلي من (حضانة ، رياض أطفال ، ابتدائي....) .

الصحة :



فيها (٩) مستشفيات و(٤) مراكز تخصصية علاجية وأكثر من (٧٣) مركز طبي عام (رئيسي وفرعي وبيوت صحية في القرى الأرياف) إضافة إلى (٣) مستشفيات أهلية عاملة وأخرى قيد الإنشاء.



محافظة ذي قار

نبذة تاريخية

هي إحدى محافظات جنوب العراق ومركزها الناصرية والدلائل التاريخية تشير إلى أن هذا الاسم موجود منذ القدم وتقع فيها بعض المواقع الأثرية مثل مدينة أور القديمة ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد وهي الأرض التي كان يسكنها السومريون والاكديون.



الموقع

تقع محافظة ذي قار في قلب الجزء الجنوبي من العراق واغلب مساحة المحافظة تقع بمحاذاة نهر الفرات ونهر الغراف وتعتبر المحافظة من أقدم المناطق التي استوطنها الإنسان وأسس فيها أولى الحضارات البشرية المعالم الأثرية والحضارية القديمة كمدينة أور ولكش وغيرها.

المساحة: تبلغ مساحة المحافظة بحدود ١٣,٦٢٦ كم^٢

الكثافة السكانية: يبلغ عدد سكان المحافظة ما يقارب

(٢,١٣٢,١٤٩) نسمة



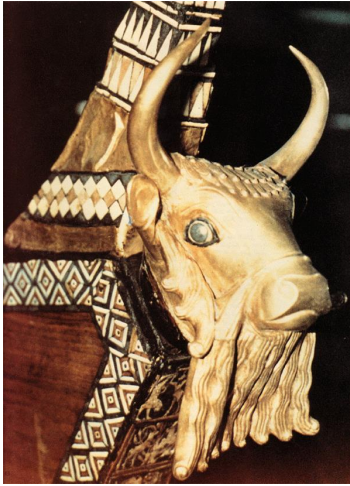
المدن الرئيسية

- قضاء الناصرية (ناحية الاصلاح، نناحية البطحاء، ناحية سيد دخيل، ناحية اور)
- قضاء الرفاعي (ناحية قلعة سكر، ناحية النصر، ناحية الفجر)
- قضاء سوق الشيوخ (ناحية عكيكة، ناحية كرمة بني سعيد، ناحية الفضيلة، ناحية الطار)
- قضاء الجبايش (ناحية الحمار، ناحية الفهود)
- قضاء الشطرة (ناحية الدوايبة، ناحية الغراف)



مدينة الزقورة الاثرية





القيثارة الاثرية

الأنشطة الرئيسية

- الزراعة
- الصناعة (الهندسية والنسجية)
- إنتاج النفط والغاز
- تربية الماشية
- صيد الأسماك

البنى التحتية

توجد في محافظة ذي قار محطة كهربائية حرارية تنتج بحدود ٦٠٠ ميكا واط وهناك محطة أخرى هي محطة الناصرية الغازية ومصفى نفط بطاقة ٣٠ ألف برميل يوميا وتتمتع محافظة ذي قار بشبكة جيدة من الطرق والمواصلات التي تربطها بالمحافظات الأخرى المجاورة حيث يوجد عدد من الطرق البرية وهي :



- طريق بغداد- البصرة الدولي السريع
- طريق الناصرية- الكوت
- طريق العمارة – الرفاعي - الديوانية
- طريق الناصرية- الديوانية
- طريق الناصرية- السماوة
- طريق الناصرية- العمارة

كما يمر بالمحافظة خط السكك الحديد الذي يربط محافظة البصرة بالعاصمة بغداد.

التربية والتعليم : توجد في المحافظة جامعتين حكوميتين هما جامعة ذي قار في مركز المدينة وجامعة سومر في قضاء الرفاعي وهناك ما يقارب من (١٢٧٣) مدرسة ابتدائية وعدد رياض الاطفال (٤٠) و(٥٥٥) مدرسة ثانوية و٧ معاهد إعداد معلمين والعديد من المعاهد والمدارس المهنية.

الصحة:



فيها (١١) مستشفى مع وجود (١٣٨) مركز طبي عام.



محافظة ميسان

نبذة تاريخية

هي احدى محافظات العراق الجنوبية التي تقع في شرق البلاد على الحدود الإيرانية ومركزها العمارة وتقع على نهر دجلة ، وقبل عام ١٩٧٦ كانت تعرف بمحافظة العمارة. يعتقد أن أصل تسمية ميسان يعود إلى مملكة ميشان التي تحولت فيما بعد إلى ميسان .

حيث شكل الموقع المتميز لها نواة لمدينة ومركز تجاري مهم واتخذت كعاصمة لمملكة الاسكندر المقدوني ومن التسميات الشائعة لميسان (كورة دجلة) والتي تعني مجموعة من القرى الواقعة على امتداد نهر دجلة.



الموقع

تقع في القسم الجنوبي الشرقي من العراق على ضفاف نهر دجلة وتبعد عن العاصمة بغداد بحدود ٤٠٠ كم وهي تمثل مركزا تجاريا للمحاصيل الزراعية والأسماك والماشية. وترتبط بطريق رئيسي مع محافظة البصرة ومحافظة واسط بمساحة (٢٠٠ كم) وطريق آخر يمتد إلى محافظة ذي قار ، ويمر فيها خط أنابيب نفط يمتد من الجانب الشرقي للمحافظة جنوبا إلى البصرة والفاو.

المساحة

تبلغ مساحتها (١٦٠٧٢) كم^٢ .

الكثافة السكانية: يبلغ عدد سكان المحافظة ما يقارب (١,١٣٤,٩٦٨) نسمة

المدن الرئيسية

- قضاء العمارة (ناحية كميت)
- قضاء علي الغربي(ناحية علي الشرقي)
- قضاء الميمونة (ناحية سيد احمد الرفاعي،ناحية الميمونة)
- قضاء قلعة صالح (ناحية العزيز)
- قضاء المجر الكبير (ناحية العدل، ناحية الخير)
- قضاء الكحلاء (ناحية المشرح ، ناحية بني هاشم)



الأنشطة الرئيسية

- النفط
- الزراعة
- تربية الماشية
- الصناعات الزراعية
- إنتاج السكر
- إنتاج الورق

التربية والتعليم :

توجد في محافظة ميسان جامعة واحدة و(٦٥٣) مدرسة ابتدائية وعدد رياض الاطفال (٣١) و(١٨٦) مدرسة ثانوية و(٤) معاهد إعداد معلمين والعديد من المعاهد والمدارس المهنية.

الصحة:

فيها (٦) مستشفيات مع وجود (٨٠) مركز طبي عام.

